جامعة محمد بوضياف – المسيلة
كلية الحقـــوق و العلـــــوم السياسية
قسم: العلوم السياسية والعلاقات الدولية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمـــي

إعداد الطالب(ة): بورنان نور

تحت عنوان

جهود الأمم المتحدة لتحقيق الأمن البيئي العالمي

لجنة المناقشة:

رداوي	جامعة المسيلة	رئيســـا
عزوز غربي	جامعة المسيلة	مشرفا و مقررا
عشور سليم	جامعة المسيلة	مناقشا

2019/2018

1441/1440

بسم الله الرحمن الرحيم

اهـــــــــداء

أهدي عملي هذا إلى صاحبة القلب الحنون والصدر الدافئ، الى النور الذي أبصرت له عيناي والقلب الذي تعلمت منه الفخر والإخلاص

اليك يا من تملكين جنة تحت قدميك ... أمي زينب

الى الذي رعاني وكان قدوة لي، الى فخري وعزي ...أبي عبد القادر

الى شموع مسيرتي ... الى سندي وأحبائي ...أخواتي: صارة، سناء، ايمان، وداد، سلمى، أحلام، هديل، نعيمة، رزيقة، مروة.

الى أعز أصدقائي وصديقاتي، زملائي وزميلاتي.

الى الذي منح لي التشجيع وروح الأمل والمثابرة

اليك نسيم أهدي ثمرة هذا الجهد

الى كل من أشرف على تعليمي من الطور الابتدائي الى الجامعي

الى كل من ساندني من قريب أو من بعيد.

نـــــور

كلمة شـــكر

الحمد لله الذي وهبنا الصبر وحسن التدبير،

نشكر الله على توفيقه لإتمامنا بحثنا هذا

أتقدم بأسمى عبارات الشكر والامتنان والتقدير إلى الذي حمل أقدس رسالة، وكان

سندا لنا في بحثنا، إلى الدكتور* عزوز غربي*

كما أشكر لجنة المناقشة

كما لا أنسى أساتذة الكلية كل باسمه

كما نخص بالشكر كل الذين مهدوا لنا طريق المعرفة، إلى كل من زرع التفاؤل في

نفوسنا، وقدم لنا المساعدات، الأفكار والمعلومات.

مقدمة

الخطة النهائية

مقدمة

الفصل الأول: الوضع البيئي العالمي

المبحث الأول: البيئة الجوية

المبحث الثاني: البيئة البرية

المبحث الثالث: البيئة البحرية

الفصل الثاني: مسار الجهود الأممية في حماية البيئة

المبحث الأول: الجهد الأممي في مجال حماية البيئة مرحلة التأسيس

المبحث الثاني: المساعي الأممية في ميزان قمة الأرض وجوهانسبورغ

المبحث الثالث: الامم المتحدة واهتمامات أجندة القرن الواحد والعشرين البيئية

الفصل الثالث: تقييم مسار جهود منظمة الأمم المتحدة في حماية البيئة

المبحث الأول: إنجازات منظمة الأمم المتحدة في حماية البيئة

المبحث الثاني: إخفاقات منظمة الأمم المتحدة في حماية البيئة

المبحث الثالث: مقترحات إصلاح برنامج منظمة الأمم المتحدة للبيئة

الخاتمة

قائمة الاختصارات:

أ/ اللغة العربية:

تر: ترجمة

د ط: دون طبعة

د ت ن: دون تاريخ النشر

د د ن: دون دار النشر

إلخ: إلى آخره

و م أ: الولايات المتحدة الأمريكية

ص: صفحة

ب/ باللغة الأجنبية

UN	The United nation	الأمم المتحدة
UNCBD	United nation convention on biological diversity	اتفاقية التنوع البيولوجي
UNF CCC	The united nations Framework convention on climate change	اتفاقية الإطار لتغير المناخ
UNCCD	United nation convention to combat désertification	اتفاقية مكافحة التصحر
WCED	World commission on environnement and développement	اللجنة العالمية للبيئة والتنمية
GHG	Green house gasses	الغازات الدفيئة
OAU	Organisation of africain Unity	منظمة الوحدة الإفريقية

تحتل البيئة اليوم مكانة هامة في العالم كونها موطن الانسان الذي يعيش فيه. فقد سخرها لنا الله عزوجل البيئة للعيش فيها كما أمرنا بالحفاظ عليها ويظهر ذلك جليا في الآية الكريمة: {هُوَ **الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذَلُولًا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِنْ رِزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ**} سورة الملك الآية 15. ونهى عن الفساد فيها وما ينعكس سلبا على رفاهية حياته.

وكنتيجة التطورات الحضارية والتكنولوجية المختلفة التي أحرزها الإنسان والنمو السكاني على سطح الكرة الأرضية في العقود الأخيرة من الزمن، جعلتها تسبب مخاطر على الإنسانية وعلى البيئة بما تحتويه من كائنات حية وبروز العديد من الكوارث الطبيعية جعلتها تحظى بالاهتمام الدولي.

يرجع الاهتمام بالقضايا البيئية الى أواخر القرن الثامن عشر، حيث خلفت آثار وعواقب جسيمة أدت الى التدهور في مختلف المجالات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية لاسيما الصحية مثل: الأمراض وتشوهات الخلقية وغيرها، اضافة الى التلوث على المستويات الثلاثة (الجو البر والبحر) حيث باتت تشكل جزء لا يتجزأ من الأجندة العامة في العالم، بسبب الانتهاكات الجسيمة في حقها.

ولعل من أهم المشاكل البيئية التي ذات الطابع العالمي من ضمنها تلوث الهواء والمياه الناجم عن الصناعات الحديثة والتغيرات المناخية، ثقب طبقة الأوزون، التصحر، فقدان التنوع البيولوجي، والتلوث بمختلف أشكاله ...الخ.

نظرا للطبيعة المعقدة للمشاكل البيئية ولأن المشاكل تعدي الانسان عل بيئته تفاقمت الأمر الذي أدى الى زيادة الاهتمام بالتدهور البيئي، حيث سعت حكومات الدول الى اقناع منظمة الأمم المتحدة من أجل التصدي لتدهور الوضع البيئي الذي بات لا يعترف بالحدود جغرافية معينة، إذ لم تعد قادرة بمفردها على مجابهة الأخطار البيئية التي أصبحت تشكل خطورة عليهم. وبناءا على هذا عملت منظمة الأمم المتحدة كونها المسؤولة عن حفظ السلم والأمن الدوليين الى عقد جملة من المؤتمرات العالمية للتعامل مع الأنشطة البشرية ذات النتائج العالمية والعابرة للحدود وتهدد حياة ومستقبل الإنسان. سعت الدول الى التنديد بتحسن الوضع البيئي ومنه تم عقد مؤتمرات عديدة لمجابهة التحديات البيئة التي برزت الى السطح

وأصبحت تشكل هاجس أمني لكل دول العالم نتيجة التدهور البيئي الذي مس مختلف المجالات.

أولا /: أهداف الدراسة:

يكمن الهدف من دراسة موضوع **جهود منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الأمن البيئي العالمي** فيما يأتي:

-التعرف على ماهية التهديدات البيئية من خلال تسليط الضوء على مشاكل البيئة كالتغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي ...الخ والتعرف على الاستراتيجيات التي اعتمدتها منظمة الأمم المتحدة لحماية البيئة.

-ابراز أهم الاسهامات التي قدمتها منظمة الأمم المتحدة في مجال حماية البيئة.

ثانيا/: أهمية الموضوع:

تكمن أهمية الموضوع فيما يلي:

أ- أهمية علمية:

-اثراء المكتبة الجامعية.

ب- أهمية عملية تكمن في:

-كثرت الدراسات والنقاشات التي تناولت موضوع البيئية نتيجة تداعياتها السلبية المتنامية والتي أصبحت محل اهتمام العديد من الدول لا سيما منظمة الأمم المتحدة التي أدرجتها في الآونة الأخيرة في أجندتها السياسية ومحاولتها التخفيف من آثارها التي تمس الأمن بمختلف أبعاده خاصة على الصعيد العالمي.

ثالثا/: دواعي اختيار الموضوع:

أ- دواعي موضوعية: تكمن في

-الكشف عن آثار وانعكاسات التدهور البيئي على العالم ككل.

-محاولة توضيح أهم الاستراتيجيات التي انتهجتها منظمة الأمم المتحدة للبيئة لمواجهة التحديات البيئية العالمية.

– كون موضوع انعدام الأمن البيئي ينطوي على خطورة بالغة على المجتمع الدولي بأسره، لأن أضراره لا تكتفي بالأجيال الحاضرة، بل تتعداها إلى أجيال المستقبل، الأمر الذي يستدعي دراسته والبحث فيه بتعمق.

– قصد تنمية الوعي بالقضايا البيئية وبلورة قواعد وأساليب من تنميتها وإصلاحها

ب–دواعي ذاتية: تتمثل في:

– الرغبة الشخصية في دراسة موضوع الامن البيئي باعتباره يندرج ضمن الدراسات الأمنية والتي هي بدورها تعتبر حقل من حقول العلاقات الدولية.

– اطلاعي الشخصي على بعض المظاهر البيئية السلبية في الواقع اليومي (عدم التحكم في النفايات الصلبة) هي التي أسهمت بالنسبة إلي في بلورة اهتمامي بدراسة هذا الموضوع والسعي لتقديم مجموعة مقترحات في هذا الموضوع من شأنها الحد من الآثار السلبية لهذه الظاهرة.

رابعا/: إشكالية الدراسة:

أ–المشكلة البحثية

– تعد قضايا التدهور البيئي من القضايا الأشد خطورة وتعقيدا في العصر الحالي لما له من تداعيات على المستوى العالمي والمحلي على حد سواء. إذ أصبحت آثاره تتعدى حدود الدول وأصبحت محل اهتمام العديد من المفكرين والسياسيين وتكريس مختلف الجهود الدولية من أجل التصدي له. ومن هنا تأتي إشكالية البحث على النحو التالي:

إلى أي مدى ساهمت منظمة الأمم المتحدة في تحقيق الأمن البيئي العالمي؟

ب– التساؤلات الفرعية:

تندرج تحت هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية الآتي:

–كيف يمكن الحفاظ على الأمن البيئي؟

–كيف يكون دور الأمم المتحدة فعالا في مجال حماية البيئة؟

–ما مدى نجاح برنامج الأمم المتحدة في الحفاظ على البيئة؟

خامسا/: **حدود الدراسة:**

أ- الإطار المكاني: شملت دراسة موضوع جهود منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الأمن البيئي العالمي العالم ككل. باعتبار آثار التهديدات البيئية لا تشمل دولة ما وإنما تتعداها لتشمل كل دول العالم.

ب-الإطار الزماني: فقد تم التركيز على المسار بدأ جهود منظمة الأمم المتحدة في حماية البيئة والتي بدأت من مؤتمر ستوكهولم سنة للبيئة البشرية1972 الى غاية مؤتمر باريس لتغير المناخ سنة2015.

- **سادسا/: فرضيات الدراسة:**

أ-الفرضية الرئيسية:

-كلما التزمت الفواعل الدولية المختلفة بالحفاظ على البيئة، كلما كان ذلك مساعد على تلائم أكثر في إنجاز أهدافها في الحفاظ على الأمن البيئي العالمي.

ب- الفرضيات الفرعية:

- الحفاظ على الأمن البيئي العالمي يرتبط بإلزامية قرارات منظمة الأمم المتحدة في مجال المحافظة على البيئة.

-يكون دور الأمم المتحدة فعالا في الحفاظ على البيئة إذا كانت هناك منظمة متخصصة تهتم بشؤون البيئة داخل الأمم المتحدة.

- الحفاظ على البيئة مرهون بإصلاح البنية المؤسساتية لإدارة البيئة العالمية. **تاسعا/- سابعا/: الدراسات السابقة:**

بعد اطلاعنا على المراجع المتعلقة بموضوع جهود منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الأمن البيئي العالمي وجدنا:

1-مذكرة ماجستير **سي ناصر الياس** تحت عنوان **دور منظمة الأمم المتحدة في الحفاظ على النظام البيئي العالمي جامعة الحاج لخضر باتنة كلية الحقوق و العلوم سياسية قسم العلوم سياسية** سنة **2012-2013** وقد هدفت دراسته الى تسليط الضوء

على دور منظمة الأمم المتحدة في الحفاظ على البيئة العالمية و محاولة تقييم أدوارها في حل المشاكل البيئية ومحاولة اكتشاف أهم السياسيات و الاستراتيجيات التي اعتمدتها منظمة الأمم المتحدة للحفاظ على النظام البيئي العالمي، و أهم التحديات التي تواجهها وكذلك محاولة التعرف على المشاكل البيئية العالمية ودور الأمم المتحدة في التقليل منها. خلص في دراسته الى أن منظمة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى أولت اهتماما بالقضايا البيئية ويظهر ذلك الى عقد العديد من المؤتمرات كما أشار الى ضعف الإدارة البيئية الحال مرجعا سبب ذلك افتقارها الى نهج شمولي في معالجة القضايا البيئية والتنمية المستدامة وفي الأخير أبدى رأيه بشأن فشل منظمة الأمم المتحدة والبرنامج منظمة الأمم المتحدة للبيئة مستندا في رأيه عدم وضع حد للتدهور البيئة العالمية. وبالتالي الباحث على صواب وأبرز دليل على اقراره بفشل منظمة الأمم المتحدة هو الوضع البيئي المتدهور وآثاره السلبية المتنامية يوما بعد يوم.

2- مذكرة **عبد العزيز زريق** عنوان مذكرته **دور منظمة الأمم المتحدة في حماية البيئة من التلوث -بجامعة الاخوة منتوري قسنطينة**- كلية الحقوق- **قسم العلاقات الدولية و قانون المنظمات الدولية سنة 2012- 2013** هدفت الدراسة الى توجيه ندائه الى المختصين في القانون الدولي و منظمات حماية البيئة لإشباع جانب المسؤولية القانونية الدولية من ناحية الضرر و التعويض في مجال البيئي و كذا مسؤولية الدول المسببة لتلوث الذي يهدد البشرية و تحديد معاير قياس درجة جسامة تلك الأفعال و توضيع جميع هذه المفاهيم و تأصيلها للباحثين بحيث لا يجدون لبسا ولا غموض. حيث توصل في دراسته الى فشل تنفيذ الاتفاقيات هومن مسؤولية الدول المتعاقدة وعدم وجود عنصر الالزام. كما خلص في النهاية الى تقديم توصيات التي يمكن أن تساهم في تخفيض من حدة التدهور البيئي. نجد الباحث أشار الى عنصر بالغ الأهمية وهو غياب عنصر الإلزام لكن لم يعي حجم الاختلاف الأيديولوجيات والمصالح الفردية لكل دولة وعدم وجود عنصر الشفافية وهو ما لاحظناه في دراستنا من خلال جهود منظمة الأمم المتحدة من أولوية مصالحها الفردية على حماية البيئة في بروتوكول كيوتو ومؤتمر باريس لتغير المناخ.

ثامنا/: الإطار النظري:

في إطار النظريات المفسرة للأمن البيئي تناولنا كل من النظريات الآتية:

أ-النظرية الواقعية الجديدة:

تعد الواقعية الجديدة من المدارس التي حاولت تفسير السلوك الخارجي للدول انطلاقا من مجموعة من القوة الفوضى الدولية وهاجس الأمن. بعد الحرب الباردة توسع مفهوم الأمن بعد انهيار الاتحاد السوفياتي لجأت الولايات المتحدة الأمريكية الى البحث عن المصادر الجديدة التي تهدد الأمن وهنا كرست مجموعة من البحوث للبحث عن التهديدات الجديدة وجدت عناصر جديدة تهدد الأمن العالمي منها -الإرهاب والامن الطاقوي وكذا التهديدات البيئية. وهنا "أكدت الباحثة Rita Floyed أن هناك بحوثا تهتم بالتهديد المناخي. يمكن أن تستمر والأمن المناخي Climate Security باعتبار أن المناخ مرتبط بتهديدات بيئية أخرى مثل الفيضانات والتصحر والجفاف.[1]

يعتقد "**إيلمان**" في مقاله (إعادة تعريف الأمن) أن الأمن لا يعرف فقط من خلال مصطلحات عسكرية، فهو يؤكد على ضرورة عدم التركيز فقط على القضايا العسكرية واهمال باقي القضايا غير العسكرية والتي من بينها (التهديدات البيئية والتي تشمل الكوارث الطبيعية المدمرة: كالفيضانات والجفاف، استنزاف الموارد الأولية...إلخ).[2]

ففي الدراسات السابقة برزت المشاكل البيئية كمصدر تهديد للأمن العالمي وكون أنصار الواقعية الجديدة يعتبرون الأمن الهدف الأسمى وبالتالي لم يعد مفهوم الأمن مرتبط بالأمن العسكري فقط بل تمثل في بروز أبعاد للأمن ومن بينهم الأمن البيئي الذي برز في القرن الحادي والعشرين.

---

[1]-محمد مجدان، <<الأمن البيئي العالمي: دراسة حول مفهومه وسبل تحقيقه وسبل تحقيقه>>، **المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية**، العدد الثامن، (جوان 2017)، ص 53.

[2]-**عبد الرحمان بورنان** ، مداخلة في يوم دراسي بعنوان: المتغير البيئي ضمن الحوار النظري في الدراسات الأمنية -جامعة الجزائر 3- 2ماي، 2019، ص3.

ب-النظرية الليبرالية المؤسساتية:

من المقاربات التي حاولت الإجابة عن كيفية ترقية التعاون الدولي من خلال المؤسسات الدولية ، نجد التيار المؤسساتي حيث اتجه اللبراليون في أربعينيات القرن العشرين الى المؤسسات الدولية التي تناط بها بعض الوظائف التي تعجز الدول منفرده القيام بها.[1] لقد عزز هذا الطرح وجود منظمة الأمم المتحدة للبيئة ومحاولة وضع استراتيجيات من قبل الحكومة الامريكية لمجابة الآثار البيئية التي أخذت بعد عالمي اذ لم تعد الدول قادرة بمفردها قادرة على معالجتها كما أن التهديدات البيئية أصبحت تهدد أمن ومستقبل الدول كافة .باعتبارها مسؤولة عن حفظ السلم والأمن الدوليين وكون المشاكل البيئية أصبحت تهدد مصالحها العليا.

تاسعا/: مناهج الدراسة:

إن الأداة الملائمة لدراسة هذا الموضوع نذكر ما يلي:

أ-المنهج التاريخي: الذي يعتمد على دراسة الوثائق والمخطوطات التاريخية والمخلفات الحضارية [2] تم توظيفه في تتبع الخلفية التاريخية للمراحل المختلفة التي انتهجتها الأمم المتحدة من الجهود الرامية للتصدي للظواهر البيئية عبر فترات زمنية مختلفة بداية من 1972 أول مؤتمر عالمي بشأن البيئة البشرية كما تبعه مؤتمر ريودي جانيرو للبيئة والتنمية في 1992 ومؤتمر كوبنهاغن في 2009 وكذا مؤتمر جوهانسبورغ وأخيرا مؤتمر الماخ عام 2015. كما يساعدنا على ابراز دوافع بروز المشكلات البيئية ومحاولة فهمها وبالتالي التوصل الى حلول من شأنها إصلاحها.

ب-المنهج الوصفي: يصف هذا المنهج "ما هو what is ويتضمن وصف وتسجيل وتحليل وتفسير الظروف التي نحياها [3].وبالتالي يساعدنا في وصف الوضع البيئي العالمي الذي يشهد تهديدات بيئية تتمثل في التغيرات المناخية، التصحر، تلوث المياه، النفايات

---

[1]-**الياس سي ناصر**، دور الأمم المتحدة في الحفاظ على النظام البيئي العالمي (مذكرة لنيل شهادة الماجستير، (غ منشورة)، كلية الحقوق والعلوم سياسية باتنة -جامعة الحاج لخضر -2013)، ص 15، ص16.

[2]-محمد زيان عمر، **البحث العلمي: مناهجه وتقنياته**، (ط4؛ ديوان المطبوعات الجامعية: الجزائر،1983)، ص49.

[3]-محمد سليمان الدجاني ومنذر سليمان الدجاني، **منهجية البحث العلمي في علم السياسة** (د ط؛ دار زهران للنشر: عمان،2008)، ص93.

الصلبة ...الخ حيث يهتم بوصف الظاهرة وصفا دقيقا من خلال جمع المعلومات الواقع الدولي المعاش ومحاولة تقديم تفسيرات علمية واقتراح حلول للتصدي لها.

ج-المنهج المقارن: هو عملية عقلية تتم بتحديد أوجه الشبه وأوجه الاختلاف بين حادثتين اجتماعيتين أو أكثر تستطيع من خلالها الحصول على معارف أدق وأوفى نميز بها موضوع الدراسة أو الحادثة في مجال المقارنة والتصنيف يقول "دور كايم": «هي الأداة المثلى للطريقة الاجتماعية» وهذه الحادثة محددة بزمانها ومكانها وتاريخها يمكن أن تكون كيفية قابلة للتحليل أو كمية لتحويلها إلى كم قابل للحساب وتكمن أهميتها في تمييز موضوع البحث عن الموضوعات الأخرى.[1] فالمنهج المقارن تم توظيفه في تحديد نقاط المشتركة بين المؤتمرات على سبيل المثال نجد المبادئ التي جاءت في مؤتمر ستوكهولم و مبادئ ريو ديجانيرو كحق العيش في بيئة نظيفة مشتركة ، كما يبين لنا إختلاف مضامين كل مؤتمر من المؤتمرات الآتية ذكرها.

عاشرا/: ضبط مصطلحات الدراسة:

وبهذا الصدد يتم تحديد مجموعة من المصطلحات ذات الصلة بموضوع الدراسة سنحاول استعراضها فيما يلي:

- **تعريف البيئة:** تعرف على أنها مجموعة الظواهر البيولوجية والكيميائية والفيزيائية والاجتماعية التي تمارس تأثيرها الخارج على الكائنات الحية.[2]

- **تعريف الأمن البيئي:** فقد عرف على أنه "وثيقة ملزمة للحفاظ على عناصر المحيط الحيوي من التلوث. وتأمين احتياجات المجتمع. لتمكينه من تنفيذ خطط التنمية الإنسانية مع مراعات كفاية المخزون الطبيعي بمختلف أشكاله، لدوام واستمرار عملية التنمية."[3] يرجع تفسير الامن البيئي في هذا التعريف الى ارتباطه ارتباطا وثيقا بالتنمية المستدامة.

-تعريف التغير المناخي: يعرفه خبراء فريق العمل الحكومي الدولي المختصين في والذي اعتبر ان التغيرات المناخية "كل اشكال التغيرات التي يمكن التعبير عنها بوصف احصائي

---

[1] – محمد خطاب سويدان، "المنهج المقارن" والبحث العلمي منتديات الجامعة :http://tolab-22.yoo7.com/t195-topic

[2]–وضاح زيتون، **المعجم السياسي**، (ط1؛ دار أسامة للنشر: الأردن 2010) ص78.

[3]–منى طواهرية، << نحو مقاربة جديدة للأمن البيئي وتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر>> ، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، العدد 11،(2017)، ص160.

تغيرات يتم تحديدها عن طريق البحوث الإحصائية، والتي يمكن ان تستمر بعقود متوالية، وتشمل هذه التحولات كل تغيير سببه التقلبات الطبيعية او الأنشطة البشرية"[1]أما بالنسبة لهذا التعريف فالتغيرات المناخية هي تلك التغيرات التي يتم تحديدها بناءا على بحوث إحصائية.

- **تعريف برنامج الأمم المتحدة للبيئة PNUE**هو السلطة البيئية العالمية الرائدة التي تضع جدول الأعمال البيئي العالمي، وتعزز التنفيذ المتسق للبعد البيئي للتنمية المستدامة داخل منظومة الأمم المتحدة، وتعمل كمناصر رسمي للبيئة.[2]

يتكون البرنامج مجلس إدارة (أو مجلس حاكم) يتألف من 58 دولة يجري انتخابها بواسطة الجمعية العامة لمدة ثلاث سنوات، كما أن هناك (مجلس تنسيق للبيئة) برئاسة المدير التنفيذي ويضم رؤساء الوكالات المختصة، ويختص بتنسيق الأنشطة المتعلقة بالبيئة بين الأجهزة الدولية المعنية، وهناك أيضا (صندوق للبيئة) تديره سكريتارية البرنامج لتوفير تمويل إضافي للأنشطة البيئية الجديدة عن طريق الاشتراكات الاختيارية، ويرأس سكريتارية البرنامج مدير تنفيذي يعين من قبل السكرتير العام للأمم المتحدة[3].

-**تعريف منظمة الأمم المتحدة** : هي منظمة دولية أنشئت في عام 1945،و تتكون حتى الآن من 193 دولة عضو. وتسترشد الأمم المتحدة في مهمتها وعملها بالأهداف والمقاصد الواردة في ميثاق تأسيسها.[4]

- **تعريف التنمية:** هي ازدياد التنوع والتكامل واشتداد التعقد في التركيب. [5]

---

[1]-عبد العزيز فعراس، **المرجع سبق ذكره**، 133.

[2]- **برنامج الأمم المتحدة للبيئة:**

https://www.unenvironment.org/ar/nbdht-n-alamm-almthdt-llbyyt. تم التصفح يوم 2019/05/15. على الساعة 18:00.

[3]-وضاح زيتون، **المرجع سبق ذكره**، ص 71.

[4] -**لمحة عامة الأمم المتحدة** .https://www.un.org/ar/sections/about-un/overview/ تم التصفح يوم 2019/07/10 على الساعة 22:14.

[5]وضاح زيتون، **المرجع سبق ذكره**، ص 105.

الحادي عشر/: تقسيم الدراسة:

تم تناول هذه الدراسة من خلال تقسيمها الى ثلاث فصول:

تطرق الفصل الأول الى القضايا البيئية العالمية من خلال التطرق الى ثلاث مباحث شمل المبحث الأول وضع البيئة الجوية. أما المبحث الثاني خصص وضع البيئة البرية والمبحث الثالث تناولنا وضع البيئة البحرية.

أما الفصل الثاني تناولنا مسار الجهود الأممية في حماية البيئة، فتم تخصيص المبحث الأول الجهد الأممي في مجال حماية البيئة مرحلة التأسيس أما المبحث الثاني تناولنا المساعي الأممية في ميزان قمة الأرض وجوهانسبورغ وأخيرا المبحث الثالث الأمم المتحدة واهتمامات أجندة القرن الواحد والعشرين البيئية. الفصل الثالث خصص تقييم جهود منظمة الأمم المتحدة للبيئة عبر ثلاث مباحث. حيث عالج المبحث الأول إنجازات منظمة الأمم المتحدة للبيئة والمبحث الثاني تم التطرق الى إخفاقات منظمة الأمم المتحدة للبيئة والمبحث الثالث مقترحات إصلاحها.

الثاني عشر/: صعوبات الدراسة:

من بين الصعوبات التي واجهت الباحثة في هذه الدراسة: قلة المراجع التي تناولت موضوع البيئة من الجانب السياسي باعتبار أن موضوع البيئة يطغى عليه الجانب القانوني والاقتصادي. وفي نفس الوقت الاختلاف في فكرة واحدة بالمعلومات والأفكار المتقاربة للوصول للفكرة المنشودة.

الفصل الأول: الوضع البيئي العالمي

المبحث الأول: الوضع المتعلق بالبيئة الجوية.

المبحث الثاني: الوضع المتعلق بالبيئة البرية.

المبحث الثالث: الوضع المتعلق بالبيئة البحرية.

تمهيد:

نتيجة تفاعل الإنسان مع بيئته التي يعيش فيها ونشاطه اللاعقلاني تجاه بيئته أدى الى اختلال البيئة الطبيعية وبروز العديد من المشكلات البيئية لم تعرف هذه المشكلات حدودا للتدهور بل توسعت لتشمل كل دول العالم وشملت آثارها السلبية مختلف المجالات سنحاول من خلال هذا الفصل التطرق الى أهم المشاكل البيئية على مستوى البيئة الجوية ثم التطرق الى التهديدات على مستوى البيئة البرية. وفي المبحث الأخير سيتم تناول المشاكل المتعلقة بالبيئة البحرية.

المبحث الأول: الوضع المتعلق بالبيئة الجوية

سنتناول هذا المبحث تناول مختلف المشكلات البيئية المتعلقة بالبيئة الجوية كالتغيرات المناخية، تآكل طبقة الأوزون وتلوث الهواء. سيتم التطرق الى كل عنصر من العناصر سالفة الذكر من خلال ما يأتي:

المطلب الأول: التغيرات المناخية

يواجه عالم اليوم واحد من أكبر التحديات، ألا وهو التغير المناخي الذي شهدته العقود الأخيرة من الزمن، فمع زيادة العوامل الصناعية البشرية وحرق الوقود الأحفوري (الفحم البترول، الغاز الطبيعي)، زادت نسبة الانبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري حيث أصبحت هذه الظاهرة تهدد الأمن العالمي نظرا لما يؤول إليه العالم جراء هذه التغيرات التي أخذت عدة أبعاد. ولعل أهمها يتمثل في الأمن الغذائي بسبب الأضرار التي تنجم عن هذه الظاهرة التي تؤثر على الكائنات الحية (النباتية والحيوانية) وهذا بسبب موجات الحر واتساع مساحات الجفاف والحرائق ناهيك عن ذوبان القطبين الجليديين الأمر الذي يؤدي الى رفع منسوب البحار وإغراق السواحل.

تطلق وسائل الاعلام والكتب العلمية العديد من المصطلحات على التغير المناخي فمنها الاحتباس الحراري، الصوبة أو الدفء، ارتفاع مفعول الدفيئة أو ارتفاع درجة الحرارة، أو الاحترار العالمي أسماء تطلق على ظاهرة التغيرات المناخية[1] فكل المصطلحات سالفة الذكر تصب في نفس الحقل وهو التغير المناخي وتحمل نفس المواصفات والمؤثرات التي تقوم على التغير المناخي.

[1]- الفتاح عبد ربه، **تغير المناخ أسبابه و آثاره في فلسطين**، (مركز العمل التنموي معا ،2009)، ص 4. تم التصفح يوم 2019/07/10 على الساعة 18:00.
www.maan-ctr.org/old/pdfs/monakh.pdf.

ترجع حدوث ظاهرة التغيرات المناخية الى عوامل طبيعية وأخرى بشرية نذكر كل واحدة على حدى.

1- الـعـوامل الطبيـعيـة: فتتمثل أهمها فيما يلي:

- تغيرات معالم دوران الأرض والاشعاع الشمسي: أثناء دوران الأرض حول نفسها بمحور منحرف عن المركز. هذا الانحراف يؤدي الى تغير كمية الاشعاع الشمسي التي تصل الى الأرض ما ينجم عنه حدوث تغيرات مناخية.[1] فحدوث ظاهرة التغيرات المناخية مرتبطة بكمية الاشعاع الشمسي حيث هذا الأخير مسؤول عن زيادة الطاقة الحرارية لسطح الأرض ما يؤدي الى زيادة الغازات الدفيئة التي تؤثر بدورها على حالة الطقس.

- النشاطات البركانية: حيث للنشاطات البركانية دور في تخفيض درجة حرارة الأرض عن طريق المعلقات الهوائية التي تنتجها النشاطات البركانية والتي تشكل شاشة عاكسة للإشعاعات الشمسية وتمنع من وصولها للأرض.[2] وبالتالي تقوم بتخفيض درجة حرارة الأرض.

2-**الـعـوامل البشـريـة:** فعلى الرغم من التقدم الذي أحرزه الانسان منذ نشأته من تطور في مختلف المجالات سواء في تحقيق رفاهيته أو التطور الاقتصادي أو غيرها إلا أنه أحدث آثار سلبية على البيئة وجعلها تحتل مكانة ضمن أجندة الأمم المتحدة لما آل اليه العالم بسبب تهديد حياة ووجود الانسان على هذا الكوكب نتيجة ما يأتي:

-استغلاله المتهور واللاعقلاني والمفرط لبيئته أدى الى تفاقم ظاهرة التغير المناخي.

---

[1]-**تسعديت بوسبعين،** آثار التغيرات المناخية على التنمية المستدامة في الجزائر، (أطروحة الدكتوراه (غ منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، بومرداس -جامعة أمحمد بوقرة-2015) ، ص 6.

[2]- **المرجع نفسه،** ص 7.

–ازدياد تركيز الغازات الدفيئة في الغلاف الجوي بأكثر من 30% بسبب حرق الوقود الأحفوري وإزالة الغابات.[1]

– إفراطه في استعمال الموارد الطبيعية خاصة في ظل اعتماد المجتمعات الحالية على الصناعة والآلات والتركيز على الوقود الأحفوري. إذ أصبح أكثر اعتمادا سواء من قبل الدول المتقدمة بكثرة أو الدول المتخلفة بأقل مقارنة بالأولى. وكنتيجة التركيز على الوقود الأحفوري من قبل الدول الصناعية أدى الى زيادة درجة الحرارة في الجو نسبته 0.06 خلال 50سنة الماضية.[2] تأثر المناخ جراء استخدام الطاقة الأحفورية التي تحتاجها تلك الآلات التي تخلف كميات كبيرة من الملوثات من بينها الغازات التي تتسبب في ظاهرة الاحتباس الحراري.

– القضاء على المساحات الخضراء واستخدامها للزراعة والتوسع العمراني والبناء ينتج عنه ارتفاع درجة الحرارة. اذ يساهم الغطاء النباتي في تعديل حرارة الجو، عن طريق تقليص من نسبة غاز ثاني أوكسيد الكربون الناتج عن استخدام الوقود الأحفوري أو وسائل النقل باختلافها، خصوصا الطائرات.

– النمو السكاني السريع الذي يشهده العالم. أدى الى زيادة الحرارة العالمية وتعاظمت آثار التغيرات المناخية.

وقد تتجلى بوضوح كبير مظاهر تأثير التغيرات المناخية في:

– تدهور الأنظمة الايكولوجية، وتدهور الأراضي الزراعية الأمر الذي يؤدي بدوره إلى ما يعرف بالهجرة البيئية التي باتت تشكل واحد من بين التحديات السياسية في هذا القرن نتيجة

[1]-Blue Planet Prizelaureates،**Environment and Developemnt Challenges: the Imperative to act**.(2012) ، P11.

[2]-هاشم محمد صالح، **تلوث الهواء**، (ط1؛ مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع: الأردن،2012)، ص 220.

عوامل مناخية وأخرى بيئية تسببت فيما يعرف بالنزوح السكاني بسبب عدم وجود إمكانية كافية لمنعه أو حتى التصدي له أو حتى التعامل معه وترجع أسباب الهجرة نتيجة تدهور الوضع الاجتماعي.

– عدم تحقيق الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي، وانتشار الأمراض والمجاعة والفقر نتيجة التصحر وتدهور التربة ناهيك عن ارتفاع منسوب المياه. كما يرجع سبب النزوح السكاني الى الفيضانات والأعاصير. بالإضافة إلى موجات الحر التي أسفرت عنه هذه الظاهرة.

– فالهجرة البيئية قد تأخذ أبعاد سياسية تهدد الاستقرار الدولي كأن تتسبب في احتمال حدوث نزاعات داخلية بسبب عدم التجانس القومي أو التنافس حول الموارد. فأسباب الهجرة تعددت فلم تعد لأسباب الحروب بل الأسباب بيئية.

– زيادة الغازات الدفيئة في الغلاف الجوي نجم عنه مشاكل بيئية كالتصحر والجفاف ورطوبة التربة والفيضانات والتأثير في كمية سقوط الأمطار في منطق متباينة في العالم.[1]

كل هذه الآثار سالفة الذكر تنعكس على العالم بأكمله ناهيك عن التراجع في مختلف المجالات سواء السياسية والاقتصادية وحتى الاجتماعية. كما أنها تشكل تهديد للتنمية المستدامة على الدول الفقيرة خاصة، نظرا لعجزها عن مواجهته الآثار الناجمة عن هذه الظاهرة. كما أن المسبب الحقيقي لهذه الظاهرة هي البلدان الصناعية لأنها تنتهج مخالفات في حق البيئة.

يمكن استعراض بعض نماذج الآثار التي تتسبب فيها ظاهرة التغيرات المناخية فيما يأتي:

[1]- سلافة طارق عبد الكريم الشعلان، **الحماية الدولية للبيئة من ظاهرة الاحتباس الحراري في بروتوكول كيوتو** (ط1؛ منشورات الحلبي الحقوقية: لبنان،2010)، ص ص 43، 44.

يخلق تغير المناخ العديد من المشاكل لا سيما منها الصحية الناجمة عن عدم تحقيق الأمن الغذائي نتج عنه بروز أمراض كسوء التغذية الراجعة الى التدهور الاجتماعي كعدم تطوير التعليم وارتفاع نسبة الفقر المدقع في الدول الافريقية مثل الموزنبيق وجمهورية بنين، كنتيجة للتغيرات المناخية فقد سكان القارة السوداء خسائر في المواسم الزراعية وتراجع محصول القطن الذي يمثل أهم صادرات جمهورية بنين وبالتالي تراجع اقتصاد دول قارة افريقيا خاصة وأنها تعتمد على الزراعة التي تعتمد على مياه الأمطار، حيث أثرت التغيرات المناخية على كمية تساقط الأمطار وحدوث كوارث طبيعية كالفيضانات والجفاف التي لم تستطع هذه المناطق الفقيرة التعامل معها ووضع حد لآثارها.[1]

يمكن القول إن مشكلة التغيرات المناخية مشكلة خطيرة، وتأثيراتها عالمية فلا تقتصر على الدول الفقيرة فقط وإنما تتعدها لتشمل بذلك الدول المتقدمة. كما لها آثار سلبية على مختلف المجالات اقتصادية، اجتماعية وسياسية أيضا. وفي ظل هذا الوضع البيئي المعقد لا بد من تكاتف الجهود الدولية لمعالجة وإصلاح هذه الظاهرة. لأنه في حين استمرار زيادة آثار التغيرات المناخية ستؤدي احتمال متزايد لوقوع لتهديد يمس الأمن العالمي.

المطلب الثاني: تآكل طبقة الأوزون

تعد ظاهرة تآكل طبقة الأوزون* أحد المشاكل الكبرى التي يعاني منها العالم في الوقت الراهن حيث شهدت السنوات الأخيرة أعلى معدلات تآكل لهذه الطبقة التي تحيط بالغلاف الجوي وهي بمثابة درع واقي للكائنات الحية المتواجدة على سطح الأرض.

بسبب نشاط الانسان اللاعقلاني المسبب لتآكل طبقة الأوزون تم ابرام بروتوكول مونتريال عام 1987 بهدف الإقلال من مركبات الكلور فلورو كربون وغيرها من المركبات

[1]- **عبد المؤمن مجدوف ولمين هماش**، <<مكانة السيلسة البيئية ضمن أجندة الأمم المتحدة>>، **مجلة السياسة والقانون**، العدد الخامس عشر، (جوان 2016)، ص603.

الهالوجينية وبمقتضاه تقرر الاقلال من انتاج المركبات المدمرة لغاز الأوزون التي تؤدي الى تآكل طبقة الأوزون.[1]

نظرا لأهمية طبقة الأوزون سارعت الجهود الدولية لإيجاد حل من شأنه تخفيف أو الحد من آثار السلبية لهذه الظاهرة عبر توقيع بروتوكول مونتريال. لحماية طبقة الأوزون والتي تهدف لتقليل الانبعاثات العالمية.

يكمن درو طبقة الأوزون في حماية الكائنات الحية من الأشعة فوق البنفسجية الصادرة عن الشمس وبالتالي تسمح بنسبة قليلة من أشعة الفوق البنفسجية بحيث أنها لا تشكل خطورة على الكائنات الحية فضلا عن ذلك على أنها تنظف البيئة من الفيروسات الضارة وامتصاص الاشعاعات الكهرومغناطيسية.[2] فطبقة الأوزون لها دور هام في حماية الكائنات الحية والبيئة بشكل عام والتصدي للإشعاعات والفيروسات الخطرة.

يمكن إبراز تأثير الطبقة الفوق البنفسجية فيما يأتي:

بالرجوع الى الدراسات التي اهتمت بهذا الجانب نجد أنها توصلت الى نتيجة مفادها: الأشعة الفوق البنفسجية تؤثر على تؤثر على البلانكتون النباتي الموجود في المحيطات وهو مسؤول عن تغذية الكرة الأرضية ب 70%من الأوكسيجين اللازم للحياة وأنه في حالة زيادة الأشعة فوق البنفسجية بمقدار 25%سيؤدي ذلك إلى نقص إنتاج هذه النباتات بنسبة

***الأوزون** هو جزئ يتكون من ثلاث ذرات من أوكسيجين يتركز غالبيته في طبقة في طبقة الستراتوسفير فوق سطح الكرة الأرضية على بعد يقدر بين عشرة وخمسين كيلومتر.

[1]- **علواني مبارك**، المسؤولية الدولية عن حماية البيئة دراسة مقارنة، (أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، غ منشورة، كلية الحقوق والعلوم سياسية -جامعة محمد خيضر-بسكرة ،2017)، ص38.

[2]-اسلام محمد عبد الصمد، **الحماية الدولية للبيئة من التلوث في ضوء الاتفاقيات الدولية والأحكام القانون الدولي** (دار الجامعة الجديدة، د م ن ،2016)، ص ص49، 50.

35%[1] البلانكتون أو ما يسمى بالعوالق أو الطحالب والتي توجد في الأوساط المائية ويكمن دورها في طرح الأوكسيجين مثل النبات وتطهير وتنظيف الجو.

يمكن إرجاع أسباب تآكل طبقة الأوزون الى:

عوامل طبيعية: كالبراكين أو بشرية مثل انتشار مواد الكلور والفلور وكاربون في الغلاف الجوي حتى تصل الى الستراتوسفير * تقوم الاشعة فوق البنفسجية بتحليلها وتحرير ذرات كل من الكلوروين والبروميين منها ما يزيد نشاطها الكيميائي في الحالة الحارة، فترتبط بجزيئات الأوزون ليتجزأ هذا الأخير الى أكاسيد الكلورين والأوكسيجين، ما يؤدي الى تآكل هذه الطبقة أو احداث ثقب في الأوزون.[2] إن انتشار مواد الكلور والفلور والكربون في الغلاف الجوي تشكل خطرا على هذه الطبقة.

عوامل بشرية: من بين العوامل المؤدية إلى تآكل طبقة الأوزون تلوث البيئة بالكيماويات المختلفة الناجمة عن الصناعة سواء عن طريق الهواء مثل الاستخدام المبالغ فيه للمبيدات الكيماوية وعوادم الطائرات وغازات التبريد أوالبحار أو المحيطات. إضافة الى " النشاطات العسكرية التي تقوم بها الدول المتقدمة في السماء أو الفضاء.. أهمها المرذوذات الضارة (البخاخات أو الايروسولات)، الطيران النفاث، إطلاق الصواريخ في الفضاء، التفجيرات النووية.[3] كل العوامل سالفة الذكر سواء الطبيعية أو البشرية مسؤولة عن توسع ثقب طبقة الأوزون.

---

[1]- هاشم محمد صالح، **المرجع سبق ذكره**، ص 90.

* هي الطبقة التي تلي الطبقة التروبوسفير مباشرة، وتمتد ما بين12 إلى 50 كم فوق سطح الأرض وينعدم فيها بخار الماء وبالتالي لا يوجد فيها أثر للسحب

[2]-عصام عباس بابكر كرار، **الانسان والبيئة مشكلات بيئية معاصرة** (د ط؛ د م ن، د د ن 2015)، ص169 ص170.

[3]-هاشم محمد صالح، **المرجع سبق ذكره**، ص 93.

إن المؤشرات الحالية عن وضع طبقة الأوزون مخيفة جدا فحسب برنامج الأمم المتحدة للبيئة فقد أورد أنه منذ بدء عمليات قياس الأوزون في بداية الثمانينيات تآكلت طبقة الأوزون بشكل مطرد فوق القطب الجنوبي (أنتاركتيكا) وهي المنطقة الأكثر هشاشة في العالم بسبب شدة البرودة ووجود السحب الستراتوسفيرية القطبية. وقد نتج عن ذلك "ثقب الأوزون"، ففي القطب الجنوبي اتسع ثقب الأوزون إلى نحو خمس مليارات هكتار في أوائل التسعينيات، وفي بعض الأحيان كان يصل إلى سبع مليارات. في عام 2001 تقلصت طبقة الأوزون بنسبة 30 % في القطب الشمالي م 5 –30% في أوربا وغيرها من المناطق البعيدة عن خط الاستواء.[1]

طبقة الأوزون التي تحيط بالغلاف الجوي والتي هي بمثابة الدرع الواقي للكائنات الحية من الأشعة فوق البنفسجية، أصبحت في الوقت نفسه تشكل خطر عليهم نظرا لتوسع ثقب طبقة الأوزون. حيث يؤدي تآكلها حتما بسماح للأشعة فوق البنفسجية اختراق سطح الأرض بكميات هائلة مسببة بذلك تدمير البشرية جمعاء بصفة خاصة وكوكب الأرض بصفة عامة. إذ أن هذه الطبقة في تآكل مستمر وظهرت عليها العديد من الثقوب حيث وصلت نسبة تآكلها من2 %الى8% وهذا راجع الى عوادم الطائرات والاستخدام المفرط لغازات التبريد والمبيدات الكيماوية.[2]

يرجع تآكل هذه الطبقة الى الأنشطة ذات الطابع الصناعي خاصة اعتماد الدول المتقدمة على الصناعة. لكن آثارها امتدت لتشمل حتى الدول النامية وأصبحت تشكل لهم تهديد أمني.

[1]- **الياس سي ناصر ،المرجع سبق ذكره**، ص59.
[2]- اسلام محمد عبد الصمد، **المرجع سبق ذكره**، ص 51.

تتمثل هذه المضاعفات في:

– تلوث مصادر المياه السطحية والجوفية، واضعاف جميع الكائنات الحية المتواجدة في المحيطات خاصة العوالق النباتية.

–تهدد حياة الإنسان على سبيل المثال: انتشار الأمراض خاصة سرطان الدم والجلد في المناطق التي تقع تحت الثقوب السوداء للطبقة الأوزون.

– زيادة مخاطر استخدام المواد الغذائية في المناطق التي تقع تحت تأثير الثقوب السوداء أمريكا الشمالية، كندا، الدانمارك، النرويج، روسيا وأستراليا".[1]

– تراجع إنتاجية المحاصيل الزراعية وإصابة الثروة الحيوانية بالأمراض.

–ذوبان القطبين الجليديين وانقراض العديد من الحيوانات مثل الدبب نتيجة ارتفاع درجة حرارة الأرض وذوبان الجليد.

إن تأثير مشكلة تآكل طبقة الأوزون من أخطر المشكلات البيئية الآن ويستحيل أن ينحصر تأثيره في منطقة معينة دون الأخرى، فهو يمثل التراث المشترك للبشرية جمعاء ولابد المحافظة عليه ومحاولة وضح حل لوقف تآكل هذه الطبقة في أسرع وقت ممكن. بغية تفادي ما ينجم عنها من أخطار تتحمل أعبائها كل الدول دون استثناء. فهي قضية حساسة تستدعى تكاتف الجهود الدولية لمعالجتها.

المطلب الثالث: تلوث الهواء

يعتبر تلوث الهواء بعدا من أبعاد التلوث البيئي حيث باتت هذه المشكلة تطال العالم برمته. اذ يرجع بداية الاهتمام بهذه المشكلة الى عام 1959م و1960م من قبل العلماء.

[1]- هاشم محمد صالح، **المرجع سبق ذكره**، ص 211.

كان اول ظهور له في المناطق الصناعية كالصين والهند والو م أ، انتقلت من مشكلة محلية الى مشكلة عالمية.[1] ويرجع ذلك إلى التغير في خواصه الطبيعية أو البيولوجية والكيميائية.[2]

ترجع أسباب التلوث الى مصادر صناعية وأخرى طبيعية:

أ–أسباب صناعية: تتمثل أهمها في:

– النفايات الصلبة كانت أو سائلة مثل دخان وعوادم السيارات، حبوب اللقاح والأتربة.

– الغازات السامة مثل أول أوكسيد الكربون وكبريتيد الهيدروجين والأوزون. أو بسبب الغازات الخانقة كأبخرة المصانع التي تحتوي على مواد ضارة كذلك يتلوث جراء التنقيب عن النفط. كما يتلوث من الاشعاعات الذرية.

وأبرز مثال عن أسباب تلوث الهواء نجد انفجار تشرنوبيل السوفيتي حيث دامت آثاره لمدة خمس سنوات تجسد في تشوهات خلقية وأمراض عديدة.[3]إن مصادر تلوث تختلف وتتعدد وله آثار وخيمة كما أنها تدوم لسنوات طويلة من الزمن.

– مصادر الطبيعية كالنيازك والبراكين. [4]

بعض نماذج تلوث الهواء:

حتى يتسنى لنا معرفة حجم خطورة الظاهرة لابد من الإشارة لبعض الأحداث التي تسببت تلوث الهواء فمن بينها نجد انفجار مفاعل تشرنوبيل السوفياتي سابقا على سبيل

---

[1]-هاشم محمد صالح، **المرجع سبق ذكره**، ص19.
[2] - **المرجع نفسه**، ص13.
[3]-إسماعيل نجم الدين زنكنه، **القانون الإداري البيئي دراسة تحليلية مقارنة**، (ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، 2012 د م ن)، ص ص64،63.
[4]-إسماعيل نجم الدين زنكنه، **المرجع نفسه**، ص ص63، 64.

المثال نذكر تشرنوبيل احدى جمهوريات الاتحاد السوفياتي .تبعد عن عاصمتها كييف ب حوالي 100كلم يوجد محطة نووية لتوليد الطاقة بضواحيها .في عام 1965 حصل تسرب اشعاعي بسبب عطل أحد الأنابيب حيث انتشر هذا التسرب الى جمهورية روسيا البيضاء و روسيا ووصل الإشعاع الى داخل حدود بعض دول أروبا الشرقية رومانيا .حدث تغير بيولوجي لم تبرز عوارضه إلا بعد عدة سنوات من حدوثه. أدى الى ذهاب آلاف الضحايا وإتلاف المزروعات نتيجة تأثرها بشعشيات التي تعرضت لها التربة.[1] فحادث تشرنوبيل انعكست آثارها على كل من الإنسان والبيئة ودامت لعدت سنوات من الزمن.

آثار تلوث الهواء لا تكتفي بإتلاف التربة والخسائر البشرية، ومثال ذلك المثال السابق حادثة تشرنوبيل في أكرانيا التي أدت بعد خمس سنوات في منطقة تشرنوبيل أدت الى تشوه النسل حيث أن عدد كبير من الأطفال يولدون مشوهين بسبب التسرب الإشعاعي[2]، فتلوث الهواء يخلف آثار بشرية ومادية. إذ ترجع مشكلة التلوث الهوائي الى استغلال واستنزاف موارد الطاقة كالفحم والطاقة النووية، وزيادة التركيز الصناعي والسكاني في المدن.[3]

كذلك من انعكاساته تلف الأشجار حيث ارتفاع معدلات الأشجار الميتة في تزايد في بعض غابات أوروبا. من 8%في عام 1982الى 34% في عام 1983 والى 52% في عام1987 بحيث تشير الإحصائيات الى أكثر من ثلث أشجار أوروبا تبدو مخربة أو ميتة بحيث تقدر 10 مليار دولار سنويا بلغت خسارتها ليس أوروبا فقط بل شملت الولايات المتحدة الامريكية ومعظم دول العالم النامي المكتظة بالسكان والمصانع[4] فإتلاف الغابات

---

[1] عامر محمود طراف، **إرهاب التلوث والنظام العالمي**، (ط1؛ لبنان: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ،2002)، ص27.

[2] -**المرجع نفسه**، ص 13.

[3] -محمد منير حجاب، **التلوث وحماية البيئة: قضايا من منظور إسلامي** (دار الفجر للنشر والتوزيع ،1999)، ص 92.

[4] - عصام عباس بابكر كرار، **المرجع سبق ذكره**، ص 166.

والأشجار يعود بالضرر على الدول مخلفا بذلك انعكاسات سلبية خاصة على الأمن الغذائي وارتفاع تركيز الغازات المسببة للاحتباس الحراري.

يمكن القول إن تلوث الهواء يختلف من دولة الى أخرى فنجد الهواء المتعلق بالدول الصناعية أكثر تلوث مقارنة بالدول الأخرى لكن لا يمكن انكار شدة وخطورة تلوث الهواء نظرا لسرعة انتقاله عبر الرياح. خاصة وأن الهواء عنصر مهم لا يستطيع الانسان العيش بدونه ولو للحظات. إلا أن الهواء يتعرض للتلوث نتيجة نشاط الانسان المتهور والذي يسبب العديد من المشاكل التي تهدد بقاء الكائنات الحية بمختلف أنواعها فوجوب المحافظة عليه ضروري لا بد من الالتزام به.

المبحث الثاني: الوضع المتعلق بالبيئة البرية

المطلب الأول: مشكلة التصحر

تعد مشكلة التصحر من أخطر المشكلات التي أصبحت تحظى بالاهتمام العالمي نظرا لخطورة هذه الظاهرة. والمقصود من التصحر قابلية الصحراء والظروف شبه الصحراوية للامتداد عبر حدودها واكتساح أحزمة الاخضرار والخصب وتحويلها الى أرض قاحلة جدباء.[1]

وترجع أسبابه الى:

عوامل طبيعية: تتمثل أهمها في:

– التغيرات المناخية: تزايد حدة الجفاف، عدم انتظام الأمطار .... الخ.

– انجراف التربة: وبالتالي فالتصحر يمكن أن يكون سبب في التصحر أو نتيجة لها الأمر الذي يؤدي الى تجريد التربة من الغطاء النباتي وهذا الأخير قد ينمو بفعل عوامل طبيعية مختلفة أو ناتج من الأمطار.

– حركة الكثبان الرملية: وهي نتيجة سرعة الرياح تزحف الكثبان الرملية من المناطق الصحراوية تجاه المناطق السكنية والزراعية ما ينجم عنها من أمراض مختلفة وتلوث الهواء.

– تملح التربة: نتيجة الري المفرط للأراضي الزراعية واتباع الأساليب الزراعية الخاطئة، وارتفاع درجة الحرارة وتملح الأرض في المناطق الجافة يحولها الى سبخات مالحة وأراضي

[1]- محمد رضوان خولي، **التصحر في الوطن العربي: انتهاك الصحراء الأرض في وجه الانماء العربي** (ط2؛ بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، د س ن) ص 13.

غير منتجة وغير صالحة للزراعة، وهذه الأسباب هي التي تساعد على تشكل الملوحة وزيادتها في التربة.[1]

عوامل بشرية: فهي تتعدد كقلة الوعي البيئي، إزالة الأشجار، الرعي المفرط، سوء الإدارة والجهل لدى المسؤولين، الاستخدام الغير مستدام للموارد الطبيعية ... الخ.

يلاحظ أن مشكلة التصحر في تزايد توسع مستمر خصوصا في

السنوات الأخيرة، حيث أن هذه الظاهرة أدت إلى:

– تعرية التربة وتوقيف 21 مليون هكتار عن تقديم المردود الاقتصادي في الجنوب في القرن العشرين ما يعادل حجم ما فقدته على مدى ألف سنة الماضية.[2] فهي تؤدي إلى تدهور العديد من المحاصيل الزراعية هذا ما ينعكس بالسلب على الدول التي تعتمد في تصديرها على الخضر والفواكه وعدم تحقيق الاكتفاء الذاتي هذا من جهة كما أنه يساهم في فقدان التنوع البيولوجي عبر تدهور العديد من النباتات والموت الحيوانات.

– بروز نوع جديد من الهجرة والمعروفة بالهجرة البيئية. كما يؤدي الى تقليص الغابات التي تعد مهمة حيث تقوم بتعديل درجة حرارة الجو.

– تشكل خطر على العالم بأكمله وليست مقتصرة على بعض الدول. فأكثر الدول تضررا من هذه الظاهرة هي الدول الافريقية ولعل استعراض بعض الأرقام والاحصائيات يكون كفيلا بإلقاء الضوء على فداحة هذه المشكلة، وكمثال: يتعرض حوالي 30%من سطح الأرض لخطر التصحر مؤثر على حياة مليار شخص في العالم. ويشار الى أن ثلث الأراضي الجافة في العالم فقدت 25 %من قدرتها الإنتاجية، 10 ملايين لاجئ بيئي في

[1]- صباح العيشاوي، **المسؤولية الدولية عن حماية البيئة**، (ط1، الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع ،2010)، ص ص67، 68.

[2] -**صونية بيزات**، << الأمن البيئي>>، **مجلة لعلوم الاجتماعية والإنسانية**، العدد 30، (جوان 2014)، ص 23.

سنة 1988، وحسب ما جاء في تقرير الصندوق الدولي للتنمية والزراعة التابع للأمم المتحدة أن خسائر الدخل التي يلحقها التصحر كل عام تبلغ نحو 42 مليار دولار.[1]

من خلال ما سبق يمكن تلخيص الآثار السلبية التي تخلفها هذه الظاهرة لعل أهمها ما يلي:

- تعرية التربة من غطائها النباتي وبالتالي ينجر عنه فقدان خصوبتها.
- تدني الأوضاع الاجتماعية وبروز الفقر، الأمراض المعدية والجوع.
- فقدان التنوع البيولوجي.
- تراجع الاقتصاد الوطني وكذا العالمي.
- احتمال حدوث توتر بين الدول نتيجة شح الموارد والهجرة البيئية وما ينعكس عنها من آثار سلبية.
- نقص المياه وتلوث المياه الجوفية.
- حدوث الكوارث الطبيعية ولعل أبرز مثال على ذلك حدوث إعصار في الفيتنام مخلفا بذلك مقتل حوالي 112 شخص وتشريد الآلاف منهم.[2] فهذه الظاهرة خطير جدا. ليس هذا فقد " دولة اليابان أبرز مثال على ذلك وفاة حوالي 8000 شخص وشرد الآلاف.[3]

إن أضرار هذه الظاهرة متعلقة بالعنصر البشري بالدرجة الأولى فهي تشكل تهديد للأمن الغذائي في ظل النمو السكاني السريع الذي يشهده العالم نتيجة تدهور الأراضي الزراعية وفقدان التنوع البيولوجي الذي يؤثر في بقاء الحيوان والانسان. كذلك النظام الايكولوجي الذي يساهم في تعديل وتلطيف الجو ناهيك عن تأثيره على الحالة الاقتصادية وهذا راجع لتدهور المحاصيل الزراعية ما يؤثر على الإنتاج وينجم عن ذلك هجرة السكان نتيجة الأوضاع الاجتماعية المتراجحة وتفاقم مشكلة الفقر وزعزعة الاستقرار العالمي سببه

---

[1]-اسلام محمد عبد الصمد، المرجع **سبق ذكره**، ص 71.
[2]- **وهيبة زبيري**، التهديدات البيئية واشكالية بناء الامن الغذائي (مذكرة شهادة الماجستير(غ منشورة)، كلية الحقوق والعلوم سياسية -جامعة سطيف-2014)، ص 30.
[3]- **زبيري وهيبة**، **المرجع سبق ذكره**، ص 30.

البحث عن الأمن الغذائي عن طريق الهجرة الغير الشرعية حيث أصبحوا المهاجرون ضحية في يد العصابات ويتم استغلالهم في تجارة المخدرات وبيع الأسلحة وتهريبها إضافة الى ذلك ضمهم الى صفوف الجماعات الإرهابية.

المطلب الثاني: إزالـة الغـابات وخسارة التنوع البيولوجي

أولا-إزالة الغابات:

تعتبر النباتات أحد عناصر البيئة التي تتكون من (ما، تربة نبات وهواء) والتي أصبحت تحظى بأهمية كبيرة في هذا الوجود نظرا لما تقدمه من فوائد للإنسان أو للأرض عامة، فتتعلق مشكلة إزالة الغابات بتصرف مقصود (كتحويل الأراضي للرعي، أو قطع الأشجار واستعمال الأخشاب للوقود) أو من غير قصد كاحتراقها بسبب الصواعق وغيرها.

- نجد غاز ثاني أوكسيد الكربون فله القدرة على اتلافها كما أن اتلافها يؤدي الى الاحتباس الحراري بسبب قطع الأشجار. تعمل هذه الأخيرة على امتصاص غاز ثاني أوكسيد الكربون وبالتالي بسبب قطعها يزداد هذا الغاز في الغلاف الجوي ما يؤدي الى حدوث التغير المناخي.

- التصحر والأمطار الحمضية أدت اتلاف الغابات والأخشاب حيث تقدر خسارتها ب 800مليون دولار سنويا.[1]

- افراط في الرعي والتغيرات المناخية تساهم هي الأخرى في تقليص الغابات.

-الضباب الدخاني والأمطار الحمضية تؤثر على النباتات والمحاصيل الموسمية وتجريد الأشجار من اوراقها كما تحدث خللا في التوازن الشاردين للتربة ما ينتج عنه اضطراب الامتصاص في الجذور بالتالي تدهور المحاصيل الزراعية وموت الغابات[2] فالأمطار الحمضية تؤدي الى فقدان التنوع البيولوجي وتدهور التربة.

---

[1]- هاشم محمد صالح، **المرجع سبق ذكره**، ص 199.
[2]- **المرجع نفسه**، ص 197.

فالغابات ضرورية فهي تطرح الاوكسيجين وامتصاص غاز ثاني أوكسيد الكربون والحد من التصحر ناهيك عن تلبية حاجيات الانسان من أكل...الخ.

فالمساس بها بسبب الاحتياجات الإنسانية المتعددة أمر غير مشروع فهي تساعد فاستعادة التوازن الايكولوجي.

مظاهر اتلاف الغابات: تتمثل فيما يأتي:

- القضاء على الغابات بغية تحسين وتحقيق الاحتياجات الإنسانية كتحويلها الى مناطق سكنية او ملاعب.
- القطع العشوائي للأشجار لأغراض تجارية.
- الرعي الجائر.

فوجوب المحافظة على الغابات وإعادة التشجير بات أمر ضروري خصوصا توعية الشعوب بأهميتها وما تنتجه من فوائد تعود بشكل إيجابي على الانسان على سبيل المثال: رفاهية الانسان وتنوع غذائه فضلا عن غاز الأوكسيجين الذي يعد من أهم مهامه امتصاص الكربون. فعلى الدول ان تنتهج سياسات تدعم وتحمي البيئة. خاصة الغابات والعمل على إعادة التشجير لان الغطاء النباتي بصفة عامة يساهم من الناحية الاقتصادية للدول من خلال تصدير المنتجات المحلية من خضر وفواكه حطب وغيرها ما يزيد من حجم التجارة الدولية.

إن ظاهرة التصحر في توسع مستمر في العالم حيث يعد قطع الاشجار أحد العوامل المساهمة في انتشارها وتدهور التربة الخصبة. وفي حال استمرار هذه الظاهرة ستتلقى الدول خسائر جسيمة نتيجة الأفعال اللاعقلانية التي يرجع سببها الأول نشاط الانسان.

نجد كوستاريكا فقدت ثلث غطائها الأخضر وهي تخسر حوالي 60000 هكتار من

الغابات.[1] وهذا أبرز مثال يمكن الاستشهاد به، فخسارتها لثلث غطائها النباتي كفيل بأن يوقعها في أزمة اقتصادية مالية واجتماعية.

ثانيا: <u>خسارة التنوع البيولوجي</u>

ازدادت مشكلة فقدان التنوع البيولوجي في العالم تفاقما خاصة في السنوات الأخيرة نتيجة نشاطات الانسان، وتغير المناخ وإزالة الغابات كل هذه العوامل ساهمت في فقدان التنوع البيولوجي.

إن للتنوع البيولوجي أهمية بالغة في كوكب الأرض حيث تتجلى في تحقيق رفاهية الإنسان والحماية من الكوارث الطبيعية. تزويد الطبيعة بمظهر جمالي وترويج من خلالها للسياحة فضلا عما يسهم الغطاء النباتي في تلطيف الجو.

"فعلى سبيل المثال تمتلك إفريقيا عددا كبيرا من النباتات والحيوانات منها 5000 نوع من النباتات المعروفة و1000 نوع من الحيوانات و1500 من الطيور، وتسعى المجتمعات الافريقية على المحافظة على هذا التنوع البيولوجي انطلاقا من أن الثقافات المحلية الافريقية تحث على ذلك، ففي دراسة مسحية في عام 2009 ذكرت أن ما يقارب نحو 50%من النباتات الطبية واجهت خطر الانقراض بسبب استخدام ما نسبته 80% منها من قبل السكان.[2]

يشهد التنوع البيولوجي تدهورا مستمرا في السنوات الأخيرة وذلك لعدة أسباب أهمها ما يلي:

- ظاهرة التغيرات المناخية.

- الاستخدام المفرط للمبيدات التي تهدد بقاء النباتات والحيوانات معا.

[1]- محمد رضوان خوني، **المرجع سبق ذكره**، ص 16.
[2]-**عبد المؤمن مجدوب ولمين هماش، المرجع سبق ذكره**، ص604.

– الاستغلال المفرط والتلوث.... الخ.

من بين المؤشرات الدالة على وجود تهديد متعلق بالتنوع البيولوجي نضوب الثروة السمكية إما بالتلوث أو الصيد الجائر والنمو السكاني السريع ونقص المياه العذبة فمثال على ذلك. حادثة الباخرة germenesk في مصب الألب عام 1965 والتي سال فيها حوالي ثمانية الاف طن من البترول ما أدى الى اختفاء نحو ألف طائر بحري من تسعة عشر نوعا مختلفة. تقدر عدد الطيور التي تموت مسمومة بالهيدروكربون في بريطانيا نحو نصف مليون طائر بحري كل سنة. [1]هذا بالنسبة لمصادر المياه البحرية التي تفضي الى تقلص التنوع البيولوجي. أيضا بسبب ذوبان الصفائح الجليدية في القطب الشمالي التي تهدد. حياة الدب القطبي. ففي ولاية نيويورك كان بها نحو 8 بحيرات عام 1930 وبسبب الحموضة التي تخللت تلك البحيرات تسببت في فقدانها من الكائنات الدقيقة والأسماك بسبب عدم استطاعت هذه الكائنات التأقلم مع الظروف الجديدة.[2] يمكن القول أن التنوع البيولوجي يتأثر بالظروف.

إن للتنوع البيولوجي أهمية فهو يساهم في الاقتصاد كما أنه يحقق رفاهية الإنسان ولابد المحافظة على التنوع البيولوجي فهي معرضة للخطر الدائم الانقراض.

المطلب الثالث: التلوث بالنفايات الصلبة

تعد مشكلة النفايات الصلبة من المشاكل البيئية العالمية وخاصية تتميز بها المجتمعات المعاصرة تتمثل في رمي القاذورات أو المخلفات التي أصبحت ليس لها أهمية أو قيمة. فكيفية التخلص منها لازالت تثير قلق السلطات على الصعيدين سواء المحلى

[1]-**التوقعات العالمية للتنوع البيولوجي**، الإصدار الثالث، ص 24، ص26.
[2]-هاشم محمد صالح، **المرجع سبق ذكره**، ص ص 83،84.

أو حتى العالمي. نظرا لكيفية التخلص منها اما برميها فب الأنهار أو رميها في أماكن مكشوفة. الأمر الذي يؤدي حتما الى تفاقم هذه المشكلة.

النفايات الحضرية: فهي الناتجة عن الأنشطة المنزلية وأنشطة السكان في المنازل والمطاعم وغيرها فهي تتكون من مواد معروفة ومخلفات المطابخ.

النفايات الصلبة الزراعية: فهي مرتبطة بكل المخلفات الزراعية كأنواع الفواكه والخضر التالفة والنباتية والحيوانية كإفرازات الحيوانات والأعلاف.. أيضا الصناعية كمخلفات المعدات والأدوات الزراعية.

النفايات الصلبة الصناعية: فهي تخص كل الأنشطة الصناعية المختلفة كصناعة مواد البناء والمواد الغذائية ...الخ.

فهي كل النفايات الناتجة عن النشاطات المنزلية النفايات الناجمة عن النشاطات المنزلية والنفايات الناجمة عن النشاطات الصناعية والتجارية.

النفايات الصلبة الخطرة: والتي تتمثل في:

– نفايات العمليات الصناعية: الناتجة من القطاع الصناعي قد تأخذ عدة أشكال صلبة او سائلة وغازية .وهي ضارة ويصعب الاستفادة منها أو تحويلها الى أي مواد أخرى .كما أن هذا النوع يشكل خطرا على عناصر البيئة الطبيعية.[1] ان خطورة هذا النوع من النفايات تكمن في صعوبة التخلص من التلوث الناجم عنه لعدم وجود طريقة تصرف تلك المواد يمكن تقسيم النفايات المرتبط بالصناعة حسب تأثيرها على البيئة فهناك "النفايات الصناعية الغازية، المرتبطة بتلويث الهواء يتم من خلال دخان المصانع وما يصدر عن الأنشطة

[1]- مراد خير، **التلوث البيئي الآثار الاجتماعية واستراتيجيات الحماية** (ط1،دار ناصري للطباعة والنشر: مسلة،2015) ص47.

الصناعية من نفايات ذات أثر ضعيف كما أن هناك أنشطة ضارة تمثل خطرا شديدا من الملوثات الناتجة عن مصانع التي تستعمل السولار كمصدر لإنتاج الطاقة أو الملوثات الناتجة عن مصانع الاسمنت.[1] إن هذا النوع ضار نظرا لآثاره الخطيرة فهي العالقة في الهواء خاصة وأن الهواء عنصر ضروري لا يمكن الاستغناء عنه و أي تغير في خواصه يشكل خطر على مختلف الكائنات الحية.

النفايات الصناعية السائلة (المرتبطة بتلويث المياه) ناتجة عن طرح الفضلات الصناعية التي تتميز باحتوائها على مواد سامة خطرة شديدة التركيز يصعب التخلص منها كالسيانور والفينول أو المركبات الكيميائية.[2] حيث هذا النوع يتم التخلص منه عن طريق رميه فالبحار والأنهار.

النفايات الصناعية الصلبة (المرتبطة بتلويث التربة) يشمل كل المخلفات التي تنتج عن العمليات الصناعية. بحيث تقدر حجم النفايات الناتجة عن المصانع في الجزائر حوالي325الف طن من النفايات الخطرة كل سنة.[3]

يمكن القول إن النفايات الصلبة لها انعكاسات بيئية عديدة. وذلك من خلال تراكم النفايات الصلبة ومدى تأثيرها على الهواء من ضيق التنفس ...وعلى التربة عن طريق اتلاف المحاصيل الزراعية واتلافها وكذا اتلاف الثمار والخضر نتيجة تلوث التربة كما تؤثر على البيئة البحرية حيث تتسبب تلوث المياه العذبة الامر الذي يؤدي تراجع السياحة وتدهور الثروة السمكية والعوالق النباتية.

[1]-مراد خير، **المرجع سبق ذكره**، ص 48.
[2] - **المرجع نفسه**، ص48.
[3]- **المرجع نفسه**، ص 49.

المبحث الثالث: الوضع المتعلق بالبيئة البحرية

تعاني البيئة البحرية من مشكل تتعلق بتلوث المياه والمشكل الثاني يتعلق بنضوب المياه سنحاول في هذا المبحث التطرق أولا تلوث المياه كما سنعرج في شح المياه وإبراز انعكاسات وآثار شحها على العالم.

المطلب الأول: تلوث المياه

الماء أساس الحياة وجوهرها في هذا الوجود، ويعد في نفس الوقت تحديا يواجه العالم نظرا لأهميته، فهو سر الوجود ونبع الحياة والدليل على ذلك في الآية الكريمة "**وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ أَفَلَا يُؤْمِنُونَ** (30) من سورة الأنبياء. ففي هذه الآية الكريمة تظهر مدى أهمية الماء في هذا الكون، فهو سر الحياة لكل كائن حي من نبات أو انسان أو حيوان الخ. لكن مع زيادة النمو السكاني في العقود الأخيرة مع الاستهلاك غير العقلاني للمياه من طرف الإنسان جعلها ملوثة وفي تناقص ونضوب مستمر، الأمر الذي أدى الى دق ناقوس الخطر في العالم كله، خاصة في ظل التوزيع الجغرافي غير العادل أدى الى احتمال حدوث صراعات بين الدول.

تقدر كمية المياه المتوفرة في العالم بحوالي 1.4مليون بليون كيلومتر مكعب لكن 97% من هذه الكمية غير صالحة للاستخدام اليومي أما كمية المياه العذبة تقدر ب 3% وغير متاحة للاستخدام بسبب وجود حوالي 77.2 %منها في المنطقة الجليدية من العالم وباقي حوالي 22.8% تتوزع بين المياه الجوفية والأنهار والبحيرات العذبة.[1] فبالرغم من

[1]- **بالي حمزة**، إدارة الأخطار الصناعية كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة تشخيص لواقع التأمين في الجزائر دراسة حالة مركب تمييع الغاز، سكيكدة (أطر شهادة الدكتوراه في العلوم التسير،غ منشورة، بومرداس -جامعة أمحمد بوقرة -2015)، ص 26.

وجود هذا الكم الهائل من المياه على سطح الأرض الا أن نسبة المياه العذبة قليلة جدا مقارنة بالنسبة للمياه الغير صالحة للاستخدام.

فتلوث المياه لا يقتصر على المياه السطحية بل يتعداها ليصل الى المياه الجوفية نتيجة الحفر والتنقيب عن البترول.

يرجع تلوث البحار الى الانسان والسفن الناقلة للبترول الخام وكثرة المصانع المتواجدة على السواحل كما أن النفط والغاز يعد الملوث الأساسي البيئة البحرية.[1] كل العناصر سالفة الذكر تعتبر من أهم الأسباب أدت الى تلوث البيئة البحرية ولعل من

أهم البحار المعرضة للتلوث البحر الأبيض المتوسط نظرا لأنه همزة وصل بين البحار الأخرى و كثرة الدول المطلة عليه وزياد التمركز السكاني على شواطئه لغرض السياحة يلاحظ أن اغلب الدول منها إيطاليا و فرنسا و اليونان أغلقت أبوابها بوجه السواح بسبب نوعية المياه غير صالحة حتى للاستحمام .[2] وبهذا يكثر فيه صرف مخلفات المنازل المستشفيات و مخلفات المصانع السائلة بما فيها الأسمدة الكيمائية و مبيدات الحشرية و حوادث السفن الناقلة للنفط زيادة على الغازات الصادرة عن المصانع والسفن وسائل النقل كل هذه تتكاثف في السحب فتسقط المطر الذي يهطل على الأرض مسببة في ذلك وتلوث البيئة البحرية وحتى المياه الجوفية.

بعض الدول تقوم بدفن النفايات الخطرة في أعماق البحار والمحيطات خاصة في المياه الإقليمية للدول النامية، فقد طرحت احدى السفن الإيطالية 2200 طن من المواد الخطرة في مياه ليبيا الإقليمية، وكذلك ألقت سفينة زنوبيا 300 طن من المواد الخطرة أمام

[1]-خليفة مصطفى غرايبية، **السياحة البيئية**، (ط1؛ دار ناشري للنشر الالكتروني ،2012)، ص64.
[2]- **المرجع نفسه**، ص 66..

الشواطئ اللبنانية، وكذلك بر وأمريكانا التي تخلصت من حمولتها من النفايات الخطرة في مياه البحار الإقليمية العربية عام 1989.[1]

كل المصادر سالفة الذكر تلوث المياه خاصة المياه العذبة وهذا التلوث يتوسع ليشمل كل مناطق العالم وهو يمثل أخطر التحديات التي تواجه الجنس البشري ومختلف الكائنات الحية خاصة التنوع البيولوجي البحري من أسماك والعوالق ...الخ وهذا ناتج عن التقدم التكنولوجي والصناعي ومفرزات العولمة.

المطلب الثاني: مشكلة ندرة المياه

مشكلة المياه لم تقتصر على تلوثها فقط بل تمثلت في ندرتها. فتظهر خطورتها في كون الماء عنصر ضروري لا يمكن الاستغناء عنه. فبالرغم من وجود نسبة كبيرة من المياه على كوكب الأرض الا أن 98%من المياه الموجودة في المحيطات والبحار إلا أنها غير صالحة للحياة. يمكن الاستفادة من مياه المحيطات والبحار إلا بعد تحليتها وهذا يتطلب تكاليف باهضه وبكميات محدودة. إن كمية المياه العذبة الموجودة على سطح الأرض ضئيلة جدا فهي تمثل2% فقط.[2] والباقي يتطلب تحليتها ونظرا للتكاليف الباهظة لوسائل تحلية المياه فتعجز العديد عن امتلاكها.

يمكن إرجاع أسباب ندرة المياه الى:

- الاستهلاك الغير العقلاني للمياه وتعدد استهلاكه.

- استنزاف المياه الجوفية.

[1] - صباح العيشاوي، **المرجع سبق ذكره**، ص 85.
[2]- فؤاد قاسم الأمير، **الموازنة المائية في العراق وأزمة المياه في العالم** (ط1؛ دار الكتب والوثائق، العراق،2010) ص 184.

- التغيرات المناخية

خاصة وان هذه الظاهرة تؤثر في تذبذب كمية تساقط الامطار والارتفاع درجة الحرارة.

- النمو السكاني السريع وزيادة استهلاكه للمياه في ظل ندرتها.

ومن بين انعكاسات شح المياه على العالم في نشوب الصراعات بين الدول حيث أصبحنا نتكلم اليوم عن صراع المياه بعدما كان الصراع متمحور أساسا على الموارد الطبيعية كالبترول. وهذا راجع الى التوزيع الجغرافي الغير عادل للمياه. فهناك دول تملك المياه العذبة وهناك دول تعاني من ندرة مستمرة في ظل تغير المناخ الامر الذي أدى الى جفاف العديد من البحيرات.

الماء مورد أساسي ومهم في حياة الانسان والكائنات الحية. اذ إن الماء ترتكز عليه التنمية والتطور خاصة في ظل بروز العولمة.

خلاصة:

عموما نخلص الى ما تم دراسته آنفا من تدهور على المستويات البيئية الثلاثة (الجوية، الربية والبحرية). اذ أن الوضع البيئي العالمي اليوم بات يتعقد يوما بعد بوم على كل من المستويات سواء كانت البيئة الجوية التي تعاني من تغير المناخ وثقب طبقة الأون كما يعاني من تلوث الهواء والتي تعتبر عناصر حيوية بالنسبة للإنسان خاصة والكائنات الحية بصفة عامة ما ينتج عنها الاخلال بالتوازن الايكولوجي. أو على مستوى البيئة البرية خاصة فيما يتعلق بالتصحر وإزالة الغابات وفقدان التنوع البيولوجي تؤثر على رفاهية الانسان و وجوده والتي ينجم عنها عدم تحقيق الامن الغذائي و انتشار الأمراض الخطيرة وأخيرا على مستوى البيئة البحرية من تلوث المياه ونضوبها كل هذه المشاكل لها آثار سلبية على الكائنات الحية وحياة الإنسان كما تؤثر على النباتات والحيوانات وخسارة التنوع البيولوجي هذا فضلا عن التدهور في مختلف المجالات سواء السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية والتي تتداخل فيما بينها حيث أي تغيير في جزء سيؤدي الى الأضرار بمختلف الأجزاء الأخرى اذ أن المشكلات المتعلقة بالبيئة الجوية كثقب طبقة الأوزون سيؤدي الى تغير المناخ الناتج بدوره عن تغيير في طبيعة خواص الهواء لينقل بذاك الى تأثيره الى بروز مشكلة التصحر حيث تفقد الأراضي غطائها النباتي ما يؤدي حتما الى تدهور التنوع البيولوجي الذي يردع مصدره كذلك الى نشاط الانسان المتهور واللاعقلاني في بيئته سواء البرية منها أو البحرية و هذا الأخير يتوسع ليترك آثار كتلوث المياه ونضوبها وتهدد بالدرجة الأولى الأمن الإنساني والتي استدعت التدخل لمعالجتها قبل فوات الأوان.

الفصل الثاني: مسار الجهود الأممية في حماية البيئة.

المبحث الأول: الجهد الأممي في مجال حماية البيئة مرحلة التأسيس.

المبحث الثاني: المساعي الأممية في ميزان قمة الأرض وجوهانسبورغ.

المبحث الثالث: الأمم المتحدة واهتمامات أجندة القرن الواحد والعشرين البيئية.

تمهيد:

احتلت مشاكل البيئة اهتماما كبيرا خاصة في الآونة الأخيرة من الزمن نظرا لخطورتها حيث باتت تهدد مستقبلنا. استدعت هذه المشاكل الوقوف عليها ومعالجتها.

ولذا كان لزاما على الدول المسارعة في اتخاذ الإجراءات الضرورية اللازمة لتحقيق الاستقرار والديمومة لكيان مجتمعاتنا ولهذا استجابت الأمم المتحدة لمطالب العديد من الدول للتصدي بالأخطار البيئية التي تشهدها مناطق مختلفة من العالم والتي ارتبطت بالأمن المجتمع الدولي وبصفتها منظمة عالمية سعت عبر مجموعة من الإجراءات لمحاولة معالجة المشكلات البيئية المعقدة.

المبحث الأول: الجهد الأممي في مجال حماية البيئة . بداية التأسيس

تجسدت الجهود الأممية من خلال ما يلي:

يعد مؤتمر ستوكهولم الانطلاق الفعلي لتأسيس القضايا البيئية والاهتمام بالتحديات البيئية التي أصبحت تجوب العالم بأسره. سنحاول في هذا المبحث التطرق الى مؤتمر ستوكهولم وتقديم السياقات التاريخية التي جاء فيها مؤتمر ستوكهولم وإبراز القضايا البيئية التي عالجها وكذا النتائج التي توصل إليها.

المطلب الأول: السياقات التاريخية

نتيجة تزايد الأخطار البيئية في العقود الأخيرة من الزمن تنامى إدراك ووعي جميع شعوب العالم في حجم الخطر الذي يوجهها.[1] وبذلك تحولت قضية البيئة من موضوع كان يحظى بالاهتمام بالجانب العلمي الى اهتماما بالجانب العملي كونها تهدد بقاء الإنسان والدول كافة. حيث أصبح موضوع البيئة سبب في النزاعات لأنها تتعدى على مبدأ أساسي وهو حسن الجوار، فالأخطار البيئية لا تعترف بالحدود السياسية للدول وباتت المصالح الفردية لكل دولة تحقق دون مراعات حقوق الدول الآخرين.

في هذا الإطار طالبت العديد من الدول بضرورة إيجاد حل للوضع لبيئي العالمي الذي بات يتأزم يوما عن يوم، ودعت منظمة الأمم المتحدة الى الاهتمام بالقضايا البيئية التي لم تعد قادرة على مجابهة أخطارها بمفردها، ومنه نظمت مؤتمرات عالمية عديدة

[1]- **مراد سليماني**، حماية البيئة في اطار التنمية المستدامة بين الآليات الدولية و في القانون الجزائري، (مذكرة شهادة الماجستير،غ منشورة، كلية الحقوق و العلوم السياسية -جامعة عبد الرحمان ميرة- بجاية، 2016) ، ص 3.

برعاية منظمة الأمم المتحدة لمجابهة التحديات البيئية التي برزت الى السطح كما أن منظمة الأمم المتحدة مسؤولة عن حفظ الأمن والسلم الدوليين فالأمن تعددت أبعاده فلم يعد مفهوم الأمن محصور بالأمن العسكري بل شمل مختلف المجالات بما فيها المجال البيئي.

المطلب الثاني: ظروف انعقاد مؤتمر ستوكهولم

بناءا على هذا "دعت الجمعية العامة في الثالث من ديسمبر 1968 الى عقد مؤتمر دولي حول البيئة الإنسانية في مدينة ستوكهولم بالسويد في الفترة 16/5 جوان 1972. حضره ممثلي 113 دولة[1]. ضم خليط من الدول النامية والمتقدمة بهدف محاولة الوصول الى استراتيجيات دولية مشتركة لمواجهة التحديات البيئية مثل التلوث بمختلف أشكاله والحفاظ على الموارد الطبيعية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. تزامن انعقاد مؤتمر ستوكهولم مع وجود صراع بين المعسكرين الشرقي والغربي.

استند على شعار مفاده تأكيد على دور الانسان في المحافظة على بيئة سليمة تجسد شعاره في "فقط أرض واحدة" تجسدت أهمية هذا المؤتمر من خلال الدعوة التي يوجهها لحماية الموارد الطبيعية للبيئة.[2] وعليه فإن مؤتمر استوكهولم أشار الى ابراز الأثر البشري

[1] - هادي أحمد الفراجي، المرجع سبق ذكره،ص 199.

2- نفيسة ميهوبي، الأمن البيئي في منطقة المتوسط: التحديات والآفاق 1991-2015، **(مذكرة شهادة الماستر (غ منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية – جامعة محمد بوضياف – المسيلة، 2016)**، ص 80.

على البيئة ووجوب المحافظة على البيئة ومحاولة إيجاد حلول لمجابة الوضع للوضع الذي آل إليه العالم.

إن الأخطار التي تحدق بالكرة الأرضية عامة والبشرية بصفة خاصة أدت الى اعتراف المجتمع الدولي الى ضرورة تخصيص العديد من الإعلانات على المستوي الدولي للاعتراف بحق الانسان في البيئة. ففي اعلان ستوكهولم لعام 1972 أن للإنسان حق أساسي في الحرية والمساواة والظروف المعيشية الملائمة وبيئة تسمح له بالعيش في كرامة ورفاهية كما يجب عليه حماية البيئة وتعزيزها للأجيال الحالية والمستقبلية.[1] وعليه يحب تحمل المسؤولية المشتركة وتشجيع المنظمات والحكومات الدولية على حد سواء تحت شعار "تعزيز بيئة الانسان والمحافظة عليها promotion and preservation of humanenvironment".[2]

يعد مؤتمر ستوكهولم والإعلان المنبثق عنه بمثابة تصريح مباشر ضمنه في المبدأ الأول، يوضح مبدئيا ملامح الإقرار الدولي بالعلاقة بين حماية حقوق الانسان وحماية البيئة.[3] إذا أن مؤتمر ستوكهولم ربط البيئة بالإنسان وجعلها حق من حقوقه.

1-**Michel PRIEUR**, Les principes généraux du droit de l'environnemnt ,master 02 ,faculté du droit &des siences Economique,p 10.

2-هادي أحمد الفراجي، **التنمية المستدامة في استراتيجيات الأمم المتحدة** (د ط؛ دار كنوز المعرفة: عمان،2015)، ص 200.

3. **عيسى علي**، طبيعة العلاقة بين حقوق الانسان والقانون الدولي للبيئة، (مذكرة شهادة الماجستير، (غ منشورة)، كلية الحقوق -جامعة الجزائر 1-،2014)، ص12.

أبرز ما جاء في ستوكهولم: العمل على توسيع القانون الدولي البيئي ليشمل حماية الإنسانية وضرورة المساهمة في تطوير وتدوين قانون دولي بيئي على المستوى الوطني والإقليمي، وتشجيع إبرام الاتفاقيات الدولية لقضايا البيئة خاصة في الأنهار والمحيطات، كما حث المنظم الدولي لإدخال قانون البيئة ضمن أنشطتها وتطوير القانون الدولي للبيئة بواسطة المنظمات الدولية المتخصصة والمنظمات الدولية الإقليمية.[1]

المطلب الثالث: نتائج مؤتمر ستوكهولم

صدر في ختام أعمال هذا المؤتمر (déclaration)عن البيئة متضمنا أول وثيقة دولية حول مبادئ العلاقات بين الدول في شأن التنمية وهي تتكون من 109 توصية و26 مبدأ.[2] يمكن ذكر أهم مبادئ الأساسية لهذا المؤتمر:

- يجب التأكيد على حقوق الانسان وإدانة الاستعمار والتمييز العنصري.
- يجب حماية الموارد الطبيعية.
- يجب حماية الحياة البرية.
- يجب منع تلوث المحيطات الضار.
- ضرورة تقديم المساعدة من قبل الدول المتقدمة الى الدول النامية.
- تحتاج أن تؤكد على التخطيط الدول النامية الى أسعار مناسبة لصادراتها وذلك للقيام بأعباء البيئة.[1]

1- صباح العيشاوي، **المرجع سبق ذكره**، ص 95.

2. **نفيسة مهيوبي، المرجع سبق ذكره**، ص 80.

– يجب تطبيق العلم والتكنولوجيا، كجزء من اسهامها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لتحديد وتجنب والسيطرة على المخاطر البيئية وإيجاد حل للمشاكل البيئية وللصالح العام للبشرية.[2] كل المبادئ سالفة الذكر أولت الاهتمام بحماية البيئة وكرست الحق في التنمية مالم تتعارض مع حماية البيئة.

اختتم المؤتمر بالاتفاق على انشاء برنامج عالمي للأمن البيئي كما أن الهدف الرئيسي لهذا المؤتمر هو العمل على تشجيع الحكومات والمنظمات الدولية وتزويدهم بالتوجيهات اللازمة للعمل على حماية وتحسين البيئة البشرية من التدهور أو منعه. إضافة إلى حماية البيئة من أخطار التلوث ونشر التوعية البيئية كما جاء في هذا المؤتمر: على الدول أن تكفل قيام المنظمات الدولية بدور المنسق وفعال ونشيط من أجل حماية البيئة وتحسينها.[3]

فقد اتبع مؤتمر ستوكهولم مؤتمرات عالمية حضر لها برنامج الأمم المتحدة للبيئة بهدف إنشاء ديناميكية سياسية في مجالات لم يتمكن مؤتمر ستوكهولم التعمق فيها.

---

1. **لمين هماش**، استراتيجية الأمم المتحدة لحماية البيئة، (أطروحة الدكتوراه، (منشورة)–كلية الحقوق العلوم سياسية – جامعة قاصدي مرباح –ورقلة، 2018، ص33.

[2]- هادي أحمد الفراجي ، **المرجع سبق ذكره** ،ص ص 203،204.

3–**frank Dominique vivie et Zuindeaubertrand**،Développement Durable et son espace (Edition Harmattan 2001،)')،p11.

تتمثل هذه المؤتمرات في: مؤتمر دولي حول التصحر في نيروبي عام 1982، ومؤتمر حول الماء Marc delplataعام 1977.[1]

تبنت عدد من المنظمات بما في ذلك منظمة الوحدة الإفريقية (OUA) وحوالي خمسين حكومة على نطاق العالم مكونات وطنية تعترف بأن البيئة حق من حقوق الإنسان الأساسية. كما تم إصدار الكثير من القوانين البيئية الوطنية فقد عرفت الفترة ما بين 1971-1975، خمسة وثلاثون قانونا بيئيا وطنيا رئيسيا في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.[2]

وفي الأخير نرى أن مؤتمر ستوكهولم سعى الى البحث عن استراتيجيات لحماية البيئة وتشجيع الدول والمنظمات الدولية الحفاظ عليها وتوعية الشعوب بالأخطار البيئية التي تؤثر على رفاهيتهم ودفع حكومات الدول إلى الإقرار على حماية البيئة بمختلف عناصرها جوية، برية وبحرية.

1- عبد المؤمن مجدوب، **المرجع سبق ذكره**، ص 606.

2- **عمر خلف الله** ، التهديدات البيئة وفعالية الاستجابات السياسية في افريقيا، (مذكرة شهادة الماجستير في العلوم سياسية والعلاقات الدولية، (غ منشورة)، كلية العلوم سياسية والإعلام – جامعة الجزائر3 -2012)، ص 38.

المبحث الثاني: المساعي الأممية لحماية البيئة: في ميزان قمة الأرض جوهانسبورغ.

لم تقتصر المعالجة لقضايا البيئية على مؤتمر ستوكهولم فقط بل تبعته العديد من المؤتمرات والجهود الأممية لحماية البيئة. سنحاول في هذا المبحث التطرق الى أهم ما جاء في مؤتمر ريودي جانيرو في مجال حماية البيئة مع إبراز القضايا التي عالجها مؤتمر جوهانسبورغ.

المطلب الأول: قمة الارض مؤتمر ريو ديجانير 1992.

تعود جذور هذا المؤتمر الى تقرير بروندتلاند (مستقبلنا المشترك) Our common future الذي قدمته هذه الجنة العالمية البيئة والتنمية (WCED) إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة برئاسة رئيس الوزراء النرويجي جروهارلم أصدر تحذير عن التدهور المستمر التي تواجهه البيئة العالمية كما حدد مفهوم التنمية المستدامة باسم التنمية التي تقدم احتياجات الحاضر دون المساس بقدرات الأجيال المستقبل في سنة 1989 والذي تم اعتماده من قبل الجمعية العامة في قرارها (44/2281) في نفس السنة.[1]

بعد أن أشارت التقارير العلمية إلى تعاظم ظواهر التغيرات المناخية المفاجئة، والناتجة عن زيادة دفء جو الأرض بفعل الانبعاث المتزايد للغازات السامة إلى الغلاف

[1]- **AROUR Walid** et **ouddak Mohand Larbi**, La protection de l'environnement en droit international et droit interne (Bilan et perspectives), (UNIVERSItAIRE ABDERRAHMANE MIRA DE BEJAIA, Faculté de droit et des sciences politique Filière Droit -Université de Bejaia-, Publié,2013-2014) p9.

الجوي، وما نجم عن ذلك من تدمير لطبقة الأوزون، نفاذ كميات كبيرة من أشعة الشمس الفوق بنفسجية، اتجه التفكير إلى إبرام اتفاقية دولية إطارية (cadre convention) للعمل على استقرار تركيزات انبعاثات الغازات الكيمياوية السامة من الأنشطة الأرضية.[1]

كان الإعداد لقمة الأرض بالبرازيل الفرصة المواتية للتفاوض ومناقشة القضايا التي باتت تؤرق العالم. حيث بعد عشرون سنة من انعقاد مؤتمر ستوكهولم توالى بعده العديد من المؤتمرات التي اهتمت بالبيئة. تم انعقاد مؤتمر آخر سمي بقمة ريودي جانيرو بالبرازيل في الفترة ما بين 3-14 جوان 1992 تم إطلاق تسمية عليه ب "قمة الأرض Summit the Earth. كما تزامن هذا المؤتمر مع نهاية الحرب الباردة وبروز الولايات المتحدة الامريكية كقطب مهيمن على العالم.

تجسدت أهمية مؤتمر قمة الأرض في ريو دي جانيرو في الحضور ونوع المشاكل التي طرحت لمعالجتها.

على مستوى الحضور:

172 حكومة منها 108 دول أرسلت رؤساء أو رؤساء حكومتها أيضا حضور 2400 ممثل لمنظمات غير حكومية. وكذا سعي الأمم المتحدة إلى مساعدة الحكومات على إعادة التفكير. في التنمية الاقتصادية، وإيجاد السبل الكفيلة لوقف تدمير الموارد الطبيعية وتلوث الكوكب هذا، إضافة الى اتجاه مئات الآلاف من الناس العاملين في شتى

1- علي سعيدان، **حماية البيئة من التلوث بالمواد الاشعاعية والكيماوية في القانون الجزائري**، (ط1؛ دار الخلدونية للنشر: الجزائر،2008)، ص 131.

المجالات الى ريو دي جانيرو لتخاذ القرارات الصعبة لضمان كوكب صحي للأجيال القادمة.[1] فحضور هذه الفئة من ممثلي الدول ورؤساء حكوماتها يكشف لنا حساسية المواضيع البيئية والتأمل في احداث تغير من شأنه حماية البيئة مستقبلا.

على مستوى القضايا المعقدة التي تضمنها:

- القلق المتنامي والوعي ايزاء تنامي مشكلة ندرة المياه.
- إن الكفاءة الايكولوجية مسؤولية الحكومات والأنشطة التجارية.
- العثور على مصادر بديلة للطاقة، والاستعاضة عن استخدام الوقود الأحفوري المرتبط بالتغيرات المناخية.
- إن الفقر، وكذلك الاستهلاك المفرط تسبب الضرر المؤكد للبيئة.
- الحاجة إلى إعادة توجيه الخطط والسياسات الوطنية والدولية لضمان أن جميع القرارات الاقتصادية راعت الآثار البيئية.[2]

كما أشار الى ضرورة حماية كوكب الأرض باعتباره تراث مشترك للإنسانية ووجوب المحافظة على الموارد لضمان حقوق الأجيال القادمة. كما شدد على ضرورة المحافظة على البيئة في عملية التنمية. هذا من جهة. ودعي هذا المؤتمر من جهة أخرى الى ضرورة تحمل جميع الدول المسؤولية المشتركة مشيرا الي النصيب الأكبر من المسؤولية التي تقع على عاتق الدول الغنية متهما هذه الأخيرة بأنها أكثر ملوث للأرض

1- هادي أحمد الفراجي، **المرجع سبق ذكره**، ص 232.

2- **المرجع نفسه**، ص 232.

لاعتمادها على الصناعات الطاقوية ومطالبتها بتخفيض الانبعاثات الغازية كما رفضت الدول الفقيرة عن تحمل المسؤولية وأرجعت سبب المشاكل البيئية جاءت كنتيجة للتطور التكنولوجي.

تضمن مؤتمر ريو 27 مبدأ للحفاظ على تراث الإنسانية المشترك للتعرف على مبدئه **(أنظر الى الملحق رقم1)** ومن أهم مبادئه التي تنص على وجوب التوفيق بين حماية البيئة والتنمية والقضاء على الفقر نذكر على سبيل الذكر وليس الحصر:

كما أشار هذا المؤتمر الى أفضل طريقة للتعامل مع القضايا البيئية هي ضمان مشاركة جميع المواطنين المعنيين في المستوى المناسب على مستوى الوطني يجب أن يحصل كل فرد على معلومات حول البيئة التي تحتفظ بها السلطات العامة بما في ذلك معلومات عن المواد الخطرة والأعمال الخطرة في المجتمع ولدينا إمكانية المشاركة في صنع القرار كما يجب على الدول تسهيل و تشجيع ومشاركته ووضع المعلومات تحت تصرفه للوصول الفعال الى إجراءات قضائية وإدارية بما في ذلك العقوبات والتعويضات.[1] وبالتالي هذه الإجراءات من فرض العقوبات على كافة المخالفين و دفع تعويضات في حق البيئة يعد مبدأ أساسي أشار اليه مؤتمر ستوكهولم مفاده الحق في العيش في بيئة نظيفة و آمنة. ويكفل حماية حقوق الأجيال القادمة وتقليل من حجم الأخطار التي تواجه كوكب الأرض لابد من وجود تنسيق على مستوى الوطني والعالمي.

[1] - Maguelonne Déjean -pons et Marc pallemaerts, Droit de l'homme et environnement p 21.

كما جاء مبدأ بقضي بأن السلام والتنمية وحماية البيئة هي مسائل متداخلة يعتمد بعضها على بعض. الامر الذي أثار جدلا واختلاف رؤى الدول بين مؤيد ومعارض:

1-**موقف الدول المؤيدة:** الأوربيون واليابانيون يؤيدون في مؤتمر قمة لأرض للبيئة والتنمية. الذي عقد في ريودي جانيرو في 1992، فرض ضريبة الزامية على انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون الناتج عن استخدام مصادر الطاقة الحضرية كالفحم والنفط. وتستخدم حصيلتها في تحديث المعامل والمصافي لتكون أقل تلويثا للبيئة.

2-**موقف الدول المعارضة:** منها الدول7 المنتجة للنفط حيث رفضت هذه الاتفاقية. كما اعترضت الولايات المتحدة الأمريكية، بحجة إعاقتها عن التنمية الاقتصادية.[1]

ان فرض ضرائب الزامية على الدول المنتجة للنفط والولايات المتحدة الامريكية يعد ضربا لمصالحهما القومية. تفوق الولايات المتحدة الامريكية التكنولوجي واعتمادها على الصناعات الطاقوية التي تتنافى مع الحفاظ على البيئة خاصة أن الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر أكبر مساهم في تلويث البيئة. كما أن رفض فرض الضرائب على الدول المنتجة للنفط هو بمثابة تهديد لمصالحها القومية، كما اختتم مؤتمر ريو طرح عدة قضايا تمثلت في:

-**جدول أعمال القرن الواحد والعشرين:** تعتبر أجندة القرن الواحد والعشرين وثيقة استشرافية بعيدة الأمد من أجل احداث توازن بين بين الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية

1-ماجد راغب الحلو، **قانون حماية البيئة في ضوء الشريعة الإسلامية،** (د ط؛ منشأة المعارف: الإسكندرية ،2002)، ص ص19،20.

والحفاظ على الموارد الأنظمة الايكولوجية، حيث تجسد خطة عمل شاملة تتضمن أكثر من 115 لمجالات مختلفة خاصة ما تعلق منها بالأبعاد الاجتماعية والاقتصادية للتنمية القابلة للاستدامة من خلال السعي الى تحقيق شراكة شمولية من خلال ادماج البيئة والاعتبارات التنموية.[1]

أكد المؤتمر على حل المشاكل العالمية وفق مقاربة **التفكير دوليا والتحرك محليا** هذه المقاربة تعتمد على تداخل المشاكل البيئية المشتركة من تلوث الهواء والاحتباس الحراري وقطع الغابات وانجراف التربة. كما أكد على عدالة توزيع الثروة وتحسن نوعية الحياة وحماية حقوق الانسان. **أما بخصوص التمويل** فركزت على ضرورة اعتماد الدول النامية على مواردها الذاتية بشكل رئيسي بالإضافة الى المساعدات الدولية مع ضرورة ابتكار طرق جديدة للتمويل. [2]

- إعلان ريو حول البيئة والتنمية أو ما يعرف بميثاق الأرض (Chart de la terre): وهو عبارة عن وثيقة سياسية غير ملزمة تتكون من 27 مبدأ مجموعة من المبادئ ومقدمة تمهيدية تهدف الى توجيه العمل المتعلق بالبيئة والتنمية تشمل الحقوق والمسؤوليات التي تكتسبها الدولة أو التي تترتب عليها والقضاء على الفقر.[3]

---

[1]- **لمين هماش**، المرجع سبق ذكره، ص38.

[2]- **المرجع نفسه**، ص38.

[3] - **المرجع نفسه**، ص36.

– **بيان مبادئ الغابات** يهدف هذا البيان الى حماية الغابات باعتبارها جزءا من النسيج البيئي.[1]

–**اتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ:** وضعت هذه الاتفاقية معايير دولية ملزمة للدول الصناعية من أجل التقليل من الإنبعاثات الغازية التي تتسبب في تلويث الهواء.[2] تتكون من ديباجة و ستة وعشرون مبدأ، أما هدفها النهائي لها هو تثبيت غازات الدفيئة عند مستوى يحول تدخل خطير من جانب الانسان و النظام المناخي فرضت بذلك خمسة مبادئ لتحقيق هدفها و خصصت المادة الرابعة للالتزامات فضلا عن اشارتها الى العدالة المناخية والمفاهيم المشابهة لها من حماية و تامين النظام المناخي لمصلحة الأجيال الحالية والمستقبلية ، وحق تعزيز التنمية المستدامة و اتخاذ التدابير الوقائية لتخفيف الغازات الدفيئة و الالتزام بآلية التكيف مع المناخ.[3]

ومن جملة المبادئ المكرسة فيها والتي يجب على الدول الأطراف الاسترشاد بها لتحقيق أهداف هذه الاتفاقية هي تعزيز التنمية المستدامة وكذلك الاعتماد على النهج الوقائي لمعرفة الأسباب التي تؤدي الى تغير المناخ والتخفيف من الأضرار التي تنتج عن ذلك، مع العمل على تخفيف الآثار الضارة التي تنتج عن التغير المناخي.

---

[1] - **لمين هماش، المرجع سبق ذكره،** ص39.

[2] - شكراني الحسين،<< من مؤتمر استوكهولم 1972 الى ريو 20+: مدخل الى تقييم السياسات العالمية البيئية>>، **مجلة بحوث اقتصادية عربية**، العددان 63و 64، (صيف –خريف) ،2013، ص 153.

[3] - **المرجع نفسه،** ص 153.

ولتنفيذ المبادئ والالتزامات المعلن عنها في هذه الاتفاقية كان لزاما على منظمة الأمم المتحدة تخفيض نسبة الغازات الدفيئة* المنتشرة في الغلاف الجوي.

-**اتفاقية التنوع البيولوجي (CBD)** دخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في شهر ديسمبر من عام1993 وهي مكونة من 8 بنود، وتهدف الى تنظيم التنوع البيولوجي وتقسيم عادات الاستثمار في هذا المجال على الدول الأعضاء في الاتفاقية. "ورغم الإجماع الكبير الذي حظيت به إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية رفضتها.[1] فالمبادئ التي كرستها هذه الاتفاقية من أجل الحفاظ على التنوع البيولوجي يستلزم تعاون بين الدول والمنظمات الدولية على حد سواء عن طريق الالتزام التي من شأنها التحكم في الظاهرة فعلى البعد الوطني خطة اعداد برامج على المستوى الوطني مع ضرورة الاستهلاك العقلاني لعناصر التنوع البيولوجي.

- **تعزيز الجهود الدولية لمكافحة التصحر:** إذ عدم استكمال المعاهدة الخاصة بالتصحر الوقت المناسب لم يتم الاتفاق عليها حتى شهر جوان 1994.[2]

*الغازات الدفيئة هي غازات توجد في الغلاف الجوي تتميز بقدرتها على امتصاص الأشعة التي تفقدها الأرض (الأشعة تحت الحمراء) فتقلل ضياع الحرارة من الأرض الى الفضاء، مما يساعد على تسخين جو الأرض وبالتالي تساهم في ظاهرة الاحتباس الحراري والاحترار العالمي وتعد الصين أكبر مساهم في حجم انبعاثات الغازات الدفيئة.

1-**محمد الحسن ولد أحمد محمود**، مظاهر حماية البيئة في القانون الدولي وأثره على التشريع الموريتاني، مذكرة شهادة الماجستير في الحقوق، كلية الحقوق- سعيد حمدين – الجزائر،2015، ص ص 55، 56.

2-جون بيليس وستيف سميث، تر: مركز الخليج للأبحاث، "**عولمة السياسة العالمية**"،(دبي: مركز الخليج للأبحاث الامارات المتحدة العربية، 2004)، ص703.

تم اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد ومن التصحر خاصة في افريقيا في 17 جوان 1994 وتم التوقيع عليها في 15 أكتوبر 1994 اذ تم التأكيد في هذه الاتفاقية على ان البشر الذين يعيشون في المناطق المهددة بالتصحر يمثلون مركز اهتمام في عملية مكافحة التصحر والتخفيف من آثار الجفاف اذ أن المناطق الجافة وشبه الجافة تشكل نسبة كبيرة من مساحة الكرة الأرضية وتعتبر مصدر رزق قطاع كبير من سكانها.[1]

المطلب الثاني: مؤتمر جوهانسبورغ 2002

ترجع ظروف انعقاد مؤتمر الى "التحديات التي عبر عنها الأطفال التي تجابههم من مظاهر الذل التي يسببها الفقر وتدهور البيئة مشيرون الى ضرورة الحفاظ على مستقبل الأجيال القادمة والمستقبل هو مستقبلهم وكاستجابة لمطلب هؤلاء الأطفال أكدوا على المسؤولية الجماعية التي تقوم بتعزيز وتقوية أركان التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحماية البيئة.[2]

بالرجوع الى تتبع جهود الأمم المتحدة بداية من عقد المؤتمر استوكهولم و ريو دي جانيرو غيرها من المؤتمرات كان الهدف منهم محاولة الوصول الى وضع بيئي يسمح للإنسان للعيش بكرامة و رفاهيته. إذ لم تكتفي أمم العالم بالمؤتمرات السابقة بل سعت الى

1- لمين هماش و عبد المؤمن مجدوب، **المرجع سبق ذكره** ،ص 629.

2- **منشورات الأمم المتحدة -تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبورغ جنوب افريقيا** 26 أوت - 4سبتمبر 2002.

عقد عدة مؤتمرات رئيسية برعاية الأمم المتحدة وعلى سبيل الذكر المؤتمر الدولي لتمويل التنمية أيضا مؤتمر الدوحة الوزاري وبذلك مكنت العالم من رسم رؤية شاملة لمستقبل البشرية.[1]

بعد مرور عقد من انعقاد مؤتمر ريو توالت بعده قمة الأرض الثانية في جوهانسبورغ جنوب إفريقيا جنوب من 26أوت الى4 سبتمبر سنة 2002. أطلق عليه (مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة world Summit Sustainable Development.[2] وخلال هذه الفترة عقد هذا المؤتمر برعاية أممية مؤكدا على مبدأ كل من ستوكهولم وريودي جانيو الذي يدعي الى حق الإنسان في العيش في بيئة نظيفة.

كما انعقدت هذه القمة بمقتضى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة سبقتها محدثات تحضيرية لهذه القمة. وانطلاقا من محادثات نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية تضمنت الترتيبات الخاصة بمشاركة الهيئات والأطراف الدولية الحكومية وغير الحكومية، كما أجريت مراجعة شاملة لمدى تنفيذ التوصيات الخاصة بأجندة القرن الـ21 وذلك في المحادثات الثانية بنيويورك. أما المحادثات الثالثة أجريت حول العديد من القضايا الهامة المرتبطة بالحكم الراشد والتنمية حيث نظمت المحادثات التحضيرية الرابعة والأخيرة ببالي بأندونيسيا أين تم صياغة مسودة أولية لخطة العمل المزعم مناقشتها والتفاوض بشأنها

1- هادي أحمد الفراجي، **المرجع سبق ذكره**، ص 255.

2- **المرجع نفسه**، ص 255.

خلال قمة التنمية المستدامة حيث عكست هذه المحادثات مختلف الرؤى والمواقف المرجعية بشأن عدد القضايا المهمة المرتبطة بالبيئة كالطاقة والتجارة وتمويل التنمية.[1]

يعد الهدف الأساسي لهذه القمة هو متابعة وتقييم أعمال القمم السابقة ومحاولا التكيف مع التهديدات الجديدة التي برزت الى السطح في جدول القرن الواحد والعشرين من تهديدات متنوعة تمثلت في انتشار الفقر، تناقص الموارد الطبيعية، مشكلة الإنتاج والاستهلاك الغير عقلاني، اتساع الهوة بين العالم الشمال المتقدم وعالم الجنوب المتخلف، فقدان التنوع البيولوجي، نضوب الثروة السمكية، مشكلات التصحر حدوث الكوارث الطبيعية ناهيك عن التغيرات المناخية وتلوث الماء والهواء والعولمة.

وقد ناقشت القمة مجموعة من المسائل أهمها:

-**تأمين مياه الشرب وإيجاد النظم الملائمة لمعالجة مياه الصرف:** من خلال محاولة إدارة المياه بطريقة فعالة وكيفية الإدارة الأنهار المشتركة للأنهار.

-**تأمين الكهرباء الطاقة:** الاتفاق على العديد من الأهداف من بينها أهمية توفير الطاقة والكهرباء للدول النامية خاصة القارة الافريقية حيث تم التأكيد على دعم المبادرة الافريقية الجديدة (النيباد) وفيما يتعلق بالهدف الخاص بضمان وصول الطاقة الى 35% من سكان القارة خلال عشرين عاما. وكذا زيادة استخدام الطاقة المتجددة مما يساعد على تحقيق التنمية المستدامة وتحقيق أهداف إعلان الألفية لتقليص عدد الفقراء العالم الى

[1] - عبد المؤمن مجدوب ولمين هماش، **المرجع سبق ذكره**، ص ص607، 608.

النصف بحلول عام 2015.[1] جاءت للعمل على ضمان نقل الطاقة الى القارة الإفريقية ومحاولة القضاء على الفقر.

-**الصحة ومكافحة الايدز والأمراض الاستوائية:** عن طريق توفير الرعاية الصحية والتعاون الدولي من أجل خفض التلوث الجوي. كما تم دعم نظم الرعاية الصحية بهدف توفير الخدمة الصحية للجميع بشكل جيد ودون تحمل النفقات الباهظة في سبيل ذلك ودعوة القطاع الخاص والمجتمع المدني الى زيادة الوعي الصحي وأهمية مساهمة وكالة الأمم المتحدة المتخصصة في هذا الشأن.[2] اهتم بالقضايا الحيوية كالصحة وذلك من خلال توفير الرعاية الصحية.

-**الـــزراعة:** وقد ثارت العديد من الوفود بسبب هذا الموضوع حيث أكدت مجموعة 77للدول النامية أنها لن تتنازل عن طرح مسألة الدعم الذي تقدمه الدول الصناعية للزراعة في حيين تحاشت الدول المتقدمة الدخول في هذا الموضوع معتبرة أن الموضوع هذا سيبحث في اجتماع المنظمة العالمية للتجارة في الدوحة.[3] تلاعب الدول المتقدمة بمسألة تقديم الدعم مع ثبات موقف الدول النامية وإصرارها على طرح ومناقشة مسألة الدعم.

-**حماية التنوع الحيوي:** والحيلولة دون أن يؤدي التنوع الديمغرافي والنشاطات البشرية الى زيادة حدة ظاهرة انحصار الغابات وانقراض الحيوانات والنبات وقد تم الاتفاق في هذا

[1] - خلف الله عمر،**المرجع سبق ذكره**، ص47..
[2] - **المرجع نفسه**،ص 47.
[3]- **المرجع نفسه**، ص 48.

الشأن على دعم الجهود الرامية الى حماية الكائنات الحية والنباتات سواء على المستوى الوطني أو الإقليمي.[1]

المطلب الثالث: نتائج المؤتمر

– إعلان جوهانسبورغ يتضمن 37 مبدأ تؤكد على أركان التنمية المستدامة وهي التنمية الاجتماعية، التنمية الاقتصادية، حماية البيئة وكفالة الطفولة والتأكيدالالتزام بإعلان ريو أجندة القرن الـ 21.

– النقطة الأساسية في هذا المؤتمر هي "طرق مكافحة الفقر كأحد أسباب الدمار البيئي. حيث تم التأكيد على ضرورة أن تستكمل كافة الدول وضع استراتيجيات للتنمية المستدامة بحلول عام 2005.[2]

اقترح الأمين عام الأمم المتحدة كوفي عنان التركيز على مواضيع رئيسية وهي المياه والطاقة والصحة والزراعة والتنوع البيولوجي وتهيئة قوة الدفع في المجالات الرئيسية "ويهاب" هي إحدى مبادرات الأمين العام للأمم المتحدة وسوف تكون طر هذه المبادرة جزءا مثمن عملية تطبيق خطة التنفيذ المقترحة للمؤتمر.[3]

---

[1] - خلف الله عمر، **المرجع سبق ذكره**، ص 48.

2. عبد المومن مجدوب و لمين هماش،**المرجع سبق ذكره**، ص608.

3 – **تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبورغ**، جنوب إفريقيا 26 اوت 4سبتمبر،2002، ص115.

يمكن ملاحظة أن أعمال القمة ركزت على مشاكل الدول الافريقية نظرا لبروز تهديدات عديدة كالفقر وتلوث المياه وانتشار الأمراض والأوبئة على غرار الدول الآسيوية والأوروبية التي كانت تعاني من مشاكل هي الأخرى لكن أقل حدة.

يمكن القول إن أعمال قمة جوهانسبورغ أخذ منها مساحة واسعة اهتمامات القارة الافريقية كالفقر والأمراض والزراعة ...الخ.

أكد مؤتمر قمة جوهانسبورغ على أن كرامة البشر أمر غير قابل للتجزئة، ووجود العزم الثابت على اتخاذ قرارات بشأن الأهداف والآجال الزمنية والشراكات التي يمكن أن تزيد بسرعة من إمكانات الوصول إلى المتطلبات الأساسية مثل المياه النقية والصرف الصحي والطاقة والرعاية الصحية والأمن الغذائي وحماية التنوع البيولوجي. وفي لوقت ذاته، العمل معا ليساعد بعضنا البعض على الوصول إلى الموارد المالية والاستفادة من فتح الأسواق وكفالة بناء القدرات واستخدام التكنولوجيا الحديثة لتحقيق التنمية وضمان نقل التكنولوجيا وتنمية الموارد البشرية والتعليم والتدريب للقضاء نهائيا على التخلف.[1]

من بين الانتقادات التي وجهت لقمة جوهانسبورغ نذكر:[2]

-رفض الدول المتقدمة التمسك بأي جداول زمنية محددة لتنفيذ التزاماتها.

-عدم التطرق الى ضرورة استغلال الطاقات المتجددة مثل ما تم الاتفاق عليه في مؤتمر ريو دي جانيرو.

1- هادي أحمد الفراجي، **المرجع سبق ذكره**، ص 257.

2 - لمين هماش و عبد المؤمن مجدوب، **المرجع سبق ذكره**، ص627.

-أعطت الأولوية للاهتمامات والانشغالات المحلية للتنمية كمكافحة الفقر وهو الأمر الذي أدى الى منح الأولوية للتنمية الاقتصادية على حساب حماية البيئة بالتأكيد على توفير الموارد والخدمات الأساسية.

-إعادة النظر في قواعد التجارة الدولية وربطها بالتنمية المستدامة، مما يفهم أن محاولة البعض ربط الاتفاقيات البيئية الدولية بالمنظمة العالمية للتجارة.

-ميل الدول المتقدمة لإصدار قرارات دون جداول زمنية والتملص من الوفاء بالتزاماتها التي تعهدت بها فيما يخص نقل وتوطين التكنولوجيا في الدول النامية وهو التعهد الذي قطعته على نفسها في قمة ريو 1992وهو ما يثبت حدود قمة جوهانسبورغ في تجسيد مفهوم التنمية المستدامة.[1]

عدم الالتزام الدول الصناعية بما جاء في مؤتمر ريودي جانيرو واستمرارها في اتباعها نهج قائم على اضرار البيئة وهربها من مساعدت الدول الافريقية وربط الاتفاقيات البيئية بالمنظمة العالمية للتجارة وأولوية مصالحها الفردية عن حماية البيئة وبالتالي مؤتمر جوهانسبورغ لم يخدم مصالحها الفردية واهتم بالشؤون القارة الافريقية أكثر من الدول المتقدمة هذا ما أدى الى فشل هذا المؤتمر. بالرغم من فشله لم تتوقف الجهود المبذولة بشأن البيئة بل عملة على محاولة تطوير آليات ومحاولة اصلاح الأخطاء التي أخفقت فيها وتداركها.

1-لمين هماش وعبد المؤمن مجدوب، **المرجع سبق ذكره**، ص627.

المبحث الثالث: الامم المتحدة واهتمامات أجندة القرن الواحد والعشرين البيئية

المطلب الأول: اتفاقية كيوتو 2005(UNFCCC or FCCC)

بعد انعقاد مؤتمر قمة الأرض (UNCED) والنتائج التي توصل اليها في ختام أعماله التي هدفت الى تثبيت الغازات الدفيئة في الغلاف الجوي نصت اتفاقية كيوتو على التزامات قانونية للحد من انبعاث أربعة من الغازات الدفيئة (ثاني أكسيد الكربون، والميثان وأكسيد النيتروس، وسداسي فلوريد الكبريت) ومجموعة من الغازات (هيدوفلوروكردون، والهيدروكربونات بالفلور بيرفلوروكربون) التي تنتجها الدول الصناعية ونصت أيضا على التزامات عامة لجميع الأعضاء. واعتبارا من عام 2008م صادق 183 طرفا على الاتفاقية، التي كان قد اعتمد استخدامها في 11 ديسمبر 1997 في كيوتو في اليابان والتي دخلت حيزت التنفيذ في 16فبراير 2005.[1] اذ أن بروتوكول كيوتو جاء لتكملة الاتفاقية الاطارية لتغير المناخ التي انبثقت من مؤتمر ريودي جانيرو وحاولت تطوير آليات لمعالجة التغيرات المناخية حيث أن الاتفاقية لم تخرج كثيرا عن نطاق والمواضيع التي تم الإشارة اليها وعمدت على التوسع في أهم ما جاء في الاتفاقية الإطارية.

يحتوي بروتوكول كيوتو على ديباجة و28 مادة وملحقين ومن بين الالتزامات حددها نجد ما يأتي:

[1] https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%A9_%D9%83%D9%8A%D9%88%D8%AA%D9%88

-إلزام بروتوكول كيوتو 38 دولة صناعية بتخفيض انبعاثاتها من غازات الاحتباس الحراري بنسب متفاوتة من دولة لأخرى وفقا لمبدأ مسؤوليات مشتركة لكن متباينة.

-ألزم بروتوكول كيوتو الدول الأطراف بتحفيظهم لنسبة 5%من غازات الاحتباس الحراري على أن تتوصل الدول الأطراف إلى تحقيق هذه النسبة خلال الفترة 2008 الى 2012.

- الاتفاق على اعتبار الغابات كمصارف وخزانات لغازات الدفيئة **Green House Gases** لأن النباتات هي المستهلك الرئيسي لهذه الغازات في عملية البناء الضوئي.

- تم الاتفاق على اعتبار الغابات كمصارف وخزانات لغازات الاحتباس الحراري.[1]

الملاحظ مما سبق أن بروتوكول كيوتو جاء ليكمل اتفاقية الاطارية بشأن تغير المناخ وبالتالي بقي ملتزم ومناصر للدول النامية، ومطالب الدول الصناعية بتخفيض انبعاثاتها مع ضرورة تقديم المساعدة والدعم للدول الفقيرة وتحديد نسبة تخفيض من الغازات الاحتباس الحراري في مدة أربع سنوات كما يولي أهمية لحماية الغابات باعتبارها مساهمة في امتصاص غاز ثاني أوكسيد الكربون.

أهم التحديات التي واجهت بروتوكول كيوتو:

-تحفظ الو م أ عليه لاعتبارات عديدة يمكن ذكر أهمها:

-كونها غير منصفة للدول المتقدمة.

- ارتفاع تكاليف تنفيذ بنوده.

- عدم التأكد من جدية المخاطر التي تواجه البيئة.

[1]- الياس سي ناصر، **المرجع سبق ذكره**، ص81.

– أن تتحمل المسؤولية الدولية وتتقاسم التعويض كل من أمريكا وروسيا والصين والاتحاد الأوروبي.[1]

الولايات المتحدة الأمريكية ترى أن بروتوكول كيوتو لا يخدم مصالحها كما أنها لا تؤمن بحجم المخاطر التي توجهها البيئة والأهم من هذا ترى أنه لابد من ضرورة تقاسم التعويض الدول المتقدمة.

بعد اعلان دخول الاتفاقية حيز التطبيق أبدى الرئيس الأمريكي جورج بوش – بالانسحاب من الاتفاقية بحجة أنها تقوم على الجهل مستخفا بالاتحاد الأوروبي وروسيا ودول العالم التي انضمت اليها وصدقت عليه.[2]

يمكن القول إن موقف الولايات المتحدة الأمريكية غير مقبول خاصة وأنها طرف من أطراف الاتفاقية وقراراتها منافية لها.

المطلب الثاني: مؤتمر كوبنهاغن 2009

أدى الاحترار العالمي الذي يعرف على أنه الارتفاع الحاصل في المتوسط العالمي لدرجة الحرارة خلال القرن العشرين، إلى زيادة تركيزات غازات الاحتباس الحراري في الغلاف الجوي بسبب الأنشطة البشرية. فقد ارتفعت هذه الانبعاثات ذات المنشأ البشري

[1] - صباح العيشاوي، **المرجع سبق ذكره**، ص 102.
[2] - **المرجع نفسه**، ص ص 102، 103.

بنسبة 70 في المائة بين عامي 1970و 2004 (تقرير التقييم الرابع الصادر عن الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ).[1]

جاءت هذه القمة جاء بعد مؤتمر بالي عام 2007 عقد في منطقة بيلا سنتر وسط العاصمة الدانماركية كوبنهاغن من 7الى 18 ديسمبر 2009، حضره ممثل 193 دولة بغية الوصول الى اتفاق عالمي جديد لمكافحة ظاهرة التغيرات المناخية التي أصبحت تشغل بال العديد من الدول جراء تأثيراتها السلبية.

يتمثل الهدف الطويل الأجل من الاتفاقية والصكوك القانونية المتصلة بها في تثبيت تركيزات غازات الاحتباس الحراري في الجو عند مستوى من شأنها يحول دون تدخل الإنسان بصورة خطيرة في النظام المناخي (المادة 2). وصون المناخ وحماية كوكب الأرض.[2]

استند المؤتمر على مبادئ تقوم على احترام وحماية البيئة ما يلي:[3]

- التأكيد على احترام البيئة كونها أمرا حيويا بهدف استمرارية الوجود مع ضرورة التوفيق بين الموارد الطبيعية واستخدامها لتحقيق التنمية البرية المستدامة والقضاء على الفقر وتدهور الصحة.

- ضرورة التمتع بالحقوق والحريات الأساسية لصالح الأجيال الحاضرة والمستقبلية

1-لورانس بوالسون دي شازرون، **اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ**، ص 1.

2- **المرجع نفسه**، ص 2.

3-**فهد علي موج**، قواعد القانون الدولي لحماية البيئة في ضوء اتفاقية باريس للمناخ 2015"دراسة تحليلية"، (مذكرة شهادة الماجستير ، (غ منشورة)، كلية الحقوق – جامعة الشرق الأوسط ،2017)، ص 50.

– نص على مبدأ حق السيادة للشعوب معتبرا أن احتكار الموارد والثروة هما أساس مشكلة التغيرات المناخية.

توصل مؤتمر كوبنهاغن في الختام الى ما يلي:[1]

– اتفاق قمة كوبنهاغن لمكافحة ظاهرة الاحتباس الحراري والذي حدد سقف ارتفاع حرارة سطح الأرض الى درجتين مئويتين مقارنة بما كانت عليه من قبل الثورة الصناعية.

– انشاء صندوق مالي لمساعدة الدول الفقيرة على مواجهة تداعيات ظاهرة الاحتباس الحراري تضمن الاتفاق جوانب ثلاثة وهي الكمية المستهدفة من خفض الإنبعاثات حتى عام2020 للدول المتقدمة وتحرك الدول النامية لمواكبة التغير المناخي اتساقا مع أحوال كل منها على حدة وتوفير أموال على المدى القصير والمدى البعيد للدول النامية لتعديل وتوفيق أوضاعها مع مشكلة التغير البيئي.

المطلب الثالث: مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو + 20)

عقد هذا المؤتمر في 20 الى 22 جوان 2012 في ريو دي جانيرو وعرف باسم ريو 20+ هدف انعقاده الى إثارة موضوع حقوق الإنسان والبيئة مسائل صعبة كشفت عنها الدراسات التي أوكلتها الأمم المتحدة لفرق العمل والمقررين العاملين ضمن أجهزتها ووكلاتها منها دراسة قامت بها المفوضية الأمم المتحدة لحقوق الانسان عام 2011

[1] -خلف الله عمر،**المرجع سبق ذكره**، ص 49

وكانت بمثابة تمهيد لعقد مؤتمر عالمي تحت مظلة الأمم المتحدة في ريو دي جانيرو بالبرازيل نتج عنه اعلان ريو20+.[1]

تم التطرق إلى ضرورة الاعتماد على الاقتصاد الأخضر في السنوات القادمة نظرا للوضع الذي آل اليه العالم من أزمات اقتصادية واجتماعية وندرة المياه، ما دفع مختلف دول العالم الى انتهاج سياسة الاقتصاد الأخضر للوقوف ومجابهة هذه الظاهرة. وبالرجوع إلى مفهوم الاقتصاد الأخضر نجد أنه يقصد به نموذج جديد من نماذج التنمية الاقتصادية السريعة النمو، والذي يقوم أساسا للمعرفة للاقتصاديات البيئية والتي تهدف إلى معالجة العلاقة المتبادلة ما بين الاقتصاديات الإنسانية والنظام البيئي الطبيعي والأثر العكسي للنشاطات الإنسانية على التغير المناخي والاحتباس الحراري ويحتوي على الطاقة الخضراء والتي يقوم توليدها على أساس الطاقة المتجددة بدلا من الوقود الأحفوري والمحافظة على مصادر الطاقة واستخداماتها كمصادر طاقة فعالة. كما أن أهميته تكمن في خلق ما يعرف بفرص العمل وضمان النمو الاقتصادي المستدام والحقيقي ومنع التلوث البيئي والاحتباس الحراري واستنزاف الموارد والتراجع البيئي.[2]

كما يؤكد على أهمية الحرية والسلام والأمن واحترام جميع حقوق الانسان، ومن ضمنها الحق في التنمية والحق في مستوى معيشة لائق، بما يشمل الحق في الغذاء

[1] http://www.ccdz.cerist.dz/admin/notice.php?id=000000000000006972650005 34

2-**عايد راضي خنفر**،الاقتصاد البيئي،<< "الاقتصاد الأخضر">>، **مجلة أسيوط للدراسات البيئية** ، العدد 39،(جانفي 2014)،ص54.

وسيادة القانون والمساوات بين الجنسين وتمكين المرأة والالتزام العام بإقامة مجتمعات ديمقراطية عادلة من أجل تحقيق التنمية.[1]

المطلب الرابع: مؤتمر باريس للمناخ 2015

جاء كاستجابة لمطالبة العديد من الدول في كوبنهاغن وبالي و كانكون بضرورة وضع هدف طويل الاجل يسعى الى تقليل درجتين مئويتين من درجات حرارة الأرض لتفعيل هدف الاتفاقية الإطارية واعترضت العديد من الدول الجزرية الصغيرة البلدان الأقل نموا بسبب أن الدرجتين ستكون غير كافية لحمايتهم من الآثار المناخية الحالية والقريبة الحضور.[2]

في عام 1997 قامت دول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية بشأن تغير المناخ بالتوقيع على بروتوكول كيوتو من أجل تحديد نسب انبعاثات معينة لكل دولة، ذلك لأن الجهود الدولية السابقة لم تسفر عن نتائج ملموسة للحد من التلوث البيئي. رغم التشجيع والقبول الدولي الذي لاقاه بروتوكول كيوتو لكنه بقي أيضا مجرد آلية دولية تلزم الدول المتقدمة في الصناعات بموجب تعويضي للتقليل من نسب انبعاثاتها.[3]

عقد في 30نوفمبر و11 ديسمبر 2015 مؤتمر التغير المناخ في العاصمة الفرنسية باريس حضر المشاركين في المؤتمر 195 وفد للدول منهم و158رئيس دولة

1- **مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ريو +20**، الوثيقة الختامية، البند 10من جدول الاعمال ،19جوان 2012، ص 2.

2 -**فهد علي موج، المرجع سبق ذكره** ،64.

3- **فهد علي موج، المرجع نفسه**، ص 2.

وحكومة حيث يعد أهم اجتماع يهدف الى تكثيف الإجراءات والاستثمارات اللازمة لتحقيق مستقبل مستدام منخفض الكربون ومساعد على التكيف مع تأثير التغيرات المناخية فضلا عن تعزيز الدعم لمساعدة الدول النامية لمجابهته.

ناقش العديد من النقاط تمثلت في:

التخفيف من انبعاثات الغازات الدفيئة: وفي هذا الصدد اختلفت الأطراف حول نسبة التخفيض النوعي للكربون فمن جهة طالب البعض بتخفيض نسبة 40 الى 70% بحلول عام 2050مقارنة بمستويات عام 2010 ومن جهة أخرى طالبت الدول الجزرية و البلدان الأقل نموا اقتراح تخفيض 70-95% بحلول 2050 مقارنة بعام 2010 للتمكن من تقليل 1.5درجة مؤوية .بينما أيد الاتحاد الأوروبي تقليل 50% بحلول عام 2050 مقارنة بمستويات عام 1990 على أن تكون الإنبعاثات قريبة من الصفر بحلول عام 2100فضلا عن الحد بنسبته 80-95% من جانب البلدان المتقدمة فيما أعرضت بعض الأحزاب تحديد نسب معينة.[1]

آلية لرفع وزيادة الطموح: تتمثل إحدى إجراءات الاتفاقية في وضع آلية مراجعة كل خمس سنوات للتعهدات الوطنية التي تبقى اختيارية وستجرى أول مراجعة إجبارية عام 2025ويتعين أن تشهد المراجعات التالية احراز تقدم وقبل ذلك دعت مجموعة الخبراء الدوليين إلى اعداد تقرير خاص عام 2018 حول سبل التوصل الى 1.5درجة مئوية

1 . **فهد علي موج، المرجع سبق ذكره**، ص 66.

والجهود المرتبطة بمثل هذا الارتفاع في درجة الحرارة وفي ذلك العام تجري 195 دولة أول تقييم لأنشطتها الجماعية وتستدعي عام 2020 على الأرجح لمراجعة مساهمتها

التمويل: تنص الاتفاقية على ان الدول المتقدمة ستستمر في مساعدة الدول النامية ماليا بشكل قروض وإعانات (بحدود 100 مليار دولار سنويا حتى 2025 لتزداد بعد ذلك) للتحول نحو مصادر الطاقة المتجددة والتعامل أيضا مع تبعات التغير المناخي.[1]

خطة مراقبة التزام الدول بوعودها وتحقيقها: تنطوي اتفاقية باريس على عملية جرد في 2020و كل خمس سنوات فيما بعد لتقييم التقدم لتحقيق اهداف الاتفاقية ولتشجيع الدول لتقديم وعود لتخفيض أكبر للإنبعاثات وترسم الاتفاقية خطط لهيكل جديد للشفافية للتحقق من أن الدول تنفذ وعودها بغية الزامها بالتنفيذ واعلام سجل الجرد بذلك. [2]

الخسائر والاضرار: حيث يتم الاتفاق على ان تقدم الدول المتقدمة الدعم المالي والفني لمساعدة الدول النامية على التكيف مع الاضرار والخسائر المترتبة عن التغيرات المناخية بما في ذلك الظواهر الجوية القصوى والظواهر البطيئة الحدوث ويشمل ذلك توفير نظم الإنذار المبكر وتسهيلات التأمين ضد المخاطر وغيرها[3].

تضمن هذا المؤتمر على الخطط الوطنية المعنية بالمناخ او ما يعرف "بالمساهمات المتزعمة المحدودة وطنيا والتي تطرحها البلدان طوعية لتشكل الأساس الذي تنطلق منه في عملية خفض الانبعاثات.

---

[1]- لمين هماش ومحمد مجدزب عبد المؤمن، **المرجع سبق ذكره**، ص629.

[2]–**المرجع نفسه** ص ص629، 630.

[3] -**المرجع نفسه**، ص630.

– تقليص معدل الكوارث المتعلقة بتغير المناخ، حيث تم تسجيل ما معدله 535 كارثة سنويا بين عامي 2005و 2014 أي بزيادة قدرها 14% عن الفترة 1995–2004.[1]

يلاحظ أن بعد توقيع أمريكا على القرارات والتوصيات التي جاء بها مؤتمر باريس لتغير المناخ في عهد الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما إلا أن الرئيس الحالي ترامب قال إن بلاده ستنسحب من اتفاقية باريس لتغير لمكافحة التغير المناخي الذي وقع سنة 2015 مبررا حجته في قراره أن اتفاق باريس سيتراجع الاقتصاد الأمريكي وسيضعف السيادة الوطنية الامريكية وسيضع بلاده في موقف سيئ دائم مقارنة بدول العالم "[2]

يمكن القول إن اتفاق باريس لتغير المناخ جاءت لمعالجة مشكلة التغير المناخي لسد الثغرات التي جاءت في المؤتمرات السابقة ومحاولة العمل على تثبيت نسبة الغازات الدفيئة في الغلاف الجوي والنظر بجدية للآثار الواضحة للتغير المناخي.

1–ميهوبي نفيسة، **المرجع سبق ذكره**، ص 85،86.

2–ترامب ينسحب من «اتفاق باريس للمناخ» وسط إدانات من حلفاء واشنطن صحيفة الحياة , نشر في 2 يونيو 2017 تم زيارة الموقع في 2019/05/25 على الساعة 9:23.

خلاصة:

لقد اهتمت الأمم المتحدة بالشؤون البيئية بداية 1968 بناء على طلب المجلس الاقتصادي و الاجتماعي للأمم المتحدة و تبعته الجمعية العامة بعقد مؤتمر استوكهولم للبيئة البشرية في عام 1972 و كان بمثابة الأرضية الممهدة لمعالجة القضايا البيئية .تزامن المؤتمر مع الثنائية القطبية التي عرقلة البحث في القضايا البيئية المطروحة وكمحاولة إيجاد حل للمشكلات البيئة و التنمية الاقتصادية و الاجتماعية وافقت الحكومات على انشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة مهمته تنسيق البرامج البيئة داخل الأمم المتحدة .أنشئت حكومات أيضا صندوق البيئة و مجلس تنسيق البيئة لتسهيل التنسيق البيئي للأنشطة في منظومة الأمم المتحدة من خلال الدعم المالي و تبادل المعلومات كما تبنى اعلان ستوكهولم المتضمن 26 مبدأ للسلوك و المسؤوليات إضافة الى خطة عمل من أجل البيئة البشرية تضمنت 109 توصية في مجالات التقييم البيئي والإدارة البيئية. واختتم بإنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

في 1992 انعد مؤتمر ريو دي جانيرو سمي "بقمة الأرض" في البرازيل حضره جمهور غفير جاء تزامنا مع نهاية القطبية الثنائية جاء لمتابعة لتقييم أعمال القمة السابقة ومحاولة الوصول الى اتفاق عالمي يضمن مصالح كل طرف وتعزيز التعاون بين الدول. صدر عنه ثلاث اتفاقيات تمثلت في الاتفاقية الاطارية بشأن تغير المناخ والمحافظة على التنوع البيولوجي بالإضافة الى معاهدة التصحر التي تكن جاهزة في الوقت وتم التوقيع

عليها سنة 1994. كما صدر عنه اعلان ريو لتوجيه العمل واجندة القرن الواحد والعشرين لتعزيز التنمية المستدامة مضيفا لذلك لجنة التنمية المستدامة لضمان تنفيذ القرارات والتوصيات.

بعد عشر سنوات من انعقاد مؤتمر ريو دي جانيرو عقد في جنوب افريقيا عام 2002 بهدف متابعة القمم السابقة ومحاولة التكيف مع التهديدات الجديدة التي برزت الى السطح كما جاء للقضاء على الفقر والمحافظة على الموارد في ظل النمو السكاني السريع وتدهور الأمن الغذائي وإعادة الطاقة والخدمات الصحية وكذا الامن الاقتصادي. مع الإشارة الى ضرورة النقاش حول اتسلع الهوة بين العالم المتقدم والعالم النامي مع ابراز انعكاسها على الامن الدولي كما تضمن خطة جوهانسبورغ.

قمة كوبنهاغن سنة 2009 جاءت من أجل التوصل الى اتفاق عالمي لحماية البيئة من التغيرات المناخية خرج المؤتمر انشاء صندوق مالي لمساعدة الدول النامية ضرورة خفض حرارة الأرض بدرجتين مئويتين كما عرفت هذه القمة انقسامات تجسدت بين مؤيد ومعارض.

مؤتمر ريو +20 عقد في 2012 بالبرازيل تناول موضوع التنمية المستدامة من أهم الوثائق الصادرة عنه الاقتصاد الأخضر ومعارضة قيام حواجز تجارية جديدة وفرض شروط جديدة على المساعدات والتمويل وضرورة نقل التكنولوجيا للدول النامية.

قمة باريس للتغير المناخي عقدت في 2015 من أبرز ما عالج زيادة المساعدات مالية للدول الجنوب والحد من الغازات المسببة للاحتباس الحراري كما اقر بالأولوية لحماية الأمن الغذائية ومحاربة الفقر وشدد على زيادة القدرة على التكيف مع آثار تغير المناخ.

الفصل الثالث: تقييم مسار جهود منظمة الأمم المتحدة في مجال حماية البيئة

المبحث الأول: إنجازات منظمة الأمم المتحدة في حماية البيئة

المبحث الثاني: إخفاقات منظمة الأمم المتحدة في حماية البيئة

المبحث الثالث: مقرحات إصلاح منظمة الأمم المتحدة للبيئة

تمهيد:

بعد استعراضنا لأهم المسارات التي قامت بها منظمة الأمم المتحدة لمجابهة التحديات البيئية عبر محطات تاريخية مهمة، بدءا من مؤتمر ستوكهولم، مؤتمر ريو دي جانيرو، مؤتمر جوهانسبورغ، كيوتو، كوبنهاغن، ريو +20 وأخيرا مؤتمر باريس. كل المؤتمرات سالفة الذكر طرحت فيها برامج مختلفة سعت من خلالها منظمة الأمم المتحدة للبيئة الى الكشف عن الأخطار البيئية والعمل على التخفيف من حدتها. يأتي الفصل الثالث لتقييم جهود مسار منظمة الأمم المتحدة في مجال حماية البيئة سنحاول من خلال هذا الفصل إبراز بعض إنجازات منظمة الأمم المتحدة في مجال حماية للبيئة والتعرف على أهم التحديات التي واجهتها ومحاولة تقديم مقترحات اصلاح التي يمكن أن تخفف من حدة الأخطار البيئية.

المبحث الأول: إنجازات منظمة الأمم المتحدة للبيئية

من خلال مسار منظمة الأمم المتحدة في مجال حماية البيئة يمكن رصد أهم إنجازاتها على المستويات التالية: البيئة الجوية، البيئة البرية، البيئة البحرية والبشرية فيما يأتي:

المطلب الأول: على مستوى البيئة الطبيعية

أولا: البيئة الجوية

-وقف من انتاج العديد من أنواع الغازات التي تدمر طبقة الأوزون في كل من البلدان الصناعية والبلدان النامية.

-حماية الغلاف الجوي والتقليل من انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري.

- عقد معاهدات عالمية كحماية طبقة الأوزون في اتفاقية فيينا في عام 1985 ودخلت حيز التنفيذ في 1988.[1]

ثانيا: البيئة البرية

-ساعدت وكالات وبرامج الأمم المتحدة على وضع ما يزيد على 300 معاهدة تتعلق بالأنواع المهددة بالانقراض والنفايات الخطرة.[2]

- مراقبة نقل النفايات عبر الحدود والتنوع الأحيائي وتبادل المعلومات عن المواد الكيميائية الخطرة التي يجري الاتجار بها والملوثات العضوية الثابتة.[3]

---

[1] - عبد المؤمن مجدوب، لمين هماش، **المرجع سبق ذكره**، ص 614.

[2] - البيئة 60 سبيلا للأمم المتحدة لإحداث فرق: https://www.un.org/ar/un60/60ways/envir.shtml تم التصفح يوم 2019/07/10 على الساعة 23:11.

[3] - **المرجع سبق ذكره**، ص 614.

-عقدت منظمة الأمم المتحدة للبيئة اتفاقية لمكافحة التصحر.

ثالثا: البيئة البحرية

-ساعدت على خفض التلوث بالزيوت التي تطرحها السفن في البحار بنسبة 60% خلال الثمانينيات.

-توفير الأمم المتحدة مياه الشرب المأمونة بعد المؤتمر ستوكهولم 1981-1990 أصبح أكثر من بليون نسمة يتمتعون بإمكانية الحصول على مياه الشرب المأمونة لأول مرة بحياتهم، وبحلول عام 2002، أصبح1.1 بليون نسمة أخرى يحصلون على المياه النظيفة.

- تأسيس اتفاقية قانون البحار في الاتفاقيات التي انبثقت من مؤتمر ستوكهولم.

- ساهمت في بلورت أهمية الوعي بحماية مورد المياه الثمين.[1]

المطلب الثاني: على مستوى البيئة البشرية

على غرار ما أنجزته منظمة الأمم المتحدة في المستويات الثلاث (الجوية، البرية والبحرية) فإنه بالرجوع الى مؤتمر ستوكهولم الذي يطلق عليه مؤتمر البيئة البشرية وتحديدا في التوصيات التي جاء بها يمكن رصد أهم عنصر جاء به هو تعزيز وحماية البيئة والسعي من أجل خلق سياسة بيئية عالمية والتأكيد على أمن الإنسانية أي أمن أبونا آدم وأمنا حواء.[2] وبالتالي يمكن القول من بين إنجازات التي حققتها هي إدراج القضايا البيئية ضمن السياسات العالمية كونها أصبحت تحتل جزء كبير من برنامج الأمم المتحدة للبيئة وتكريس العديد من المؤتمرات لمواجهة الأخطار البيئية التي تحدق بالأرض.

[1]- **البيئة 60 سبيلا للأمم المتحدة لإحداث فرق**، المرجع سبق ذكره.
[2]-وائل إبراهيم عوري ومحمد عطوة الهروط، **مدخل حماية البيئة وصيانتها** (ط1، مركز الكتاب الأكاديمي للنشر والتوزيع: عمان، 2009) ص 123.

– أشار مؤتمر ستوكهولم الى مبدأ من مبادئ حقوق الانسان ألا وهو الحق في العيش بكرامة ورفاهية، حيث اهتمت منظمة الأمم المتحدة للبيئة بتعزيز حقوق الانسان باعتباره هو أساس الوجود. كما أنها أكدت في ذات المبدأ في مؤتمر ريو دي جانيرو وأدرجته ضمن المبادئ الأساسية التي تسير عليها مختلف المؤتمرات التي عقدتها بشأن للبيئة، اذ أن كل مؤتمر جاء كتكملة للمؤتمرات السابقة لها ومحاولة تقييم المؤتمرات السابقة والبحث عن سبل كفيلة للمحافظة على البيئية التي تعد الوسط الحيوي الذي يعيش فيه الانسان واعتبار أن أي انتهاك في حق البيئة هو بمثابة انتهاك حق من حقوق الانسان.

– ركزت السياسات البيئية العالمية على الاهتمام بالمواضيع الحيوية "كالاعتراف بالحق في التنمية وادماج حماية البيئة في مسارات التنمية، والمسؤولية المشتركة لكن المتباينة، وارتباط التنمية المستدامة باجتثاث الفقر.[1]

– عملت على تشجيع الأبحاث العلمية والتكنولوجية من أجل التوصل الى حلول التي من شأنها أن تخفف من حدة الأخطار البيئية التي تنعكس على صحة الانسان. كانت الفرق المختصة برصد وتقييم الوضع البيئي ساهمت في تخفيف من حدة الأخطار البيئية الى حد ما .أبرز مثال على ذلك : الفرق العلمية تعمل على تزويد أطراف المؤتمر بالمعطيات حول البيئة وبعد ذلك تقديم حلول من شأنها معالجة الظواهر ففي قضية تغير المناخ وصل "حوالي الف عالم تابع لمنظمة الأمم المتحدة الى أنه منذ عام1989 م تم تحميل مسؤولية تغير المناخ كل سكان العالم بسبب الغازات الملوثة الناجمة عن النشاطات البشرية والصناعية والتي ترفع حرارة الجو، كما يتوقع الخبراء الى أن تزيد الحرارة ب 1.4 الى 5.8 درجات بحلول عام 2100م، وزيادة مخاطر حدوث الظواهر المناخية العنيفة "[2] وبالتالي مخاطر التغيرات جسيمة في حق الانسانية

[1]- شكراني الحسين، **المرجع سبق ذكره**، 152.
[2]- وائل إبراهيم فاعوري ومحمد عطوة الهروط، **المرجع سبق ذكره**، ص 48، ص49.

– عملت على تعزيز التربية البيئية على مستويين الوطني والدولي، فعلي المستوى الوطني عن طريق توعية الشعبظ من الأخطار التي تحدق بالبيئية خاصة وبالكرة الأرضية عامة، ومراقبة مختلف السلوكات التي تعد انتهاكا للبيئة أما على المستوى الدولي يقوم بتزويد الحكومات بالتوجيهات والاستشارات البيئية والبرامج اللازمة وبالتالي عنصر التربية البيئية ساهم هو الآخر في تقليص من حدة الأخطار البيئية. وتوعية الفرد بالأخطار التي تواجهه.

– سعت منظمة الأمم المتحدة للبيئة خاصة في مؤتمر ريو دي جانيرو في تقليص الهوة بين الشمال المتقدم والجنوب المتخلف عن طريق التعاون العلمي وكذا فكرة التمويل وتقاسم الأعباء.

– تمكنت من خلال مؤتمراتها اقناع اجتماع وفود عديدة شملت الدول المتقدمة والنامية على طاولة المفاوضات لمناقشة القضايا البيئية.

– عملت على بلورت آليات ومبادئ وتوصيات لحماية البيئة البشرية.

– القمة العالمية لتنمية المستدامة سنة 2002 أسهمت في تطوير شراكات جديدة مع تحسين فعالية القائمة منها، من خلال التركيز على شراكات الحكومات والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص [1] وبالتالي أولت عناية بحقوق الأجيال الحاضرة والمستقبلية.

– التمكن من وضع ضوابط على الأنشطة الضارة بيئيا خاصة الدول الصناعية.

– ساهمت في مساعدة الدول النامية في إعداد سياسات بيئية وطنية، حيث تمكن البرنامج البيئي من منذ انعقاد مؤتمر ريو سنة 1992 من مساعدة 100 دولة نامية ودول الخليج في اعداد تشريعات بيئية."[2] كما ساعدت دول قارة افريقيا في التقليص من نسبة الفقر.

---

[1]- **خديجة ناصري، المرجع سبق ذكره،** ص 17.

[2]-هاجر عروج، <<الآليات الدولية لمواجهة التهديدات البيئية>>، **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية،** العدد الثالث عشر، جويلية (2018)، ص 663.

– نجد أن منظمة الأمم المتحدة ساهمت من خلال المؤتمرات التي عقدتها في إقرار المسؤولية المشتركة للجميع في مكافحة الاختلالات البيئية.

–سمحت المؤتمرات العالمية للبيئة التي عقدت في بلورت القضايا البيئية، وظهور مفاهيم جديدة في المجال البيئي كموضوع التنمية المستدامة..

– ساهمة المؤتمرات العالمية بالتركيز على التحديات البيئية الجديدة وكذا تنسيق الجهود الوطنية بهدف تقييم الجودة البيئية والانتهاكات الجسيمة في حق البيئة بهدف تطوير استراتيجيات مشتركة لتجنب كل مصادر التدهور البيئي.

– ساهمت في تطوير قواعد القانون الدولي العام بصفة عامة، وفي تنمية وتطوير قواعد القانون الدولي البيئي بصفة خاصة، ذلك أن الإعلانات الدولية التي تنتج عن هذه المؤتمرات رغم أنها لا تتمتع بحجية قانونية لأنها تعد من قبيل التوصيات غير الملزمة، غير أنها تكون في مجموعها قواعد القانون الدولي العرفي، علاوة أن ما يرد في الإعلانات من مبادئ قانونية تعد وبحق مرشد للدول عند إعداد الاتفاقيات الدولية الخاصة بحماية البيئة[1]

– التوصل الى آليات تدعم التنمية وتحمي البيئية.

– أسهمت من خلال التوصيات والبرامج التي أفرزتها المؤتمرات التي عقدت بشأن البيئة في حمايتها بمختف مجالاتها سواء البيئة الجوية او البيئة البرية أو البيئة البحرية كما ساعدت في وضع القانون الدولي البيئي.

– التعاون والتنسيق بين مختلف الدول في مجال حماية البيئة العالمية. يسهل من تقليص الهوة بين الدول المتقدمة والنامية.

[1]-هاجر عروج، **المرجع سبق ذكره**، ص 663.

- دعم الجهود الوطنية لحماية البيئة.

- جعل البيئة تحظ بأولوية ضمن أجندة الأمم المتحدة.

- رفع الوعي في القضايا البيئية لدى الدول النامية.

المبحث الثاني: إخفاقات منظمة الأمم المتحدة في التقليل من التهديدات البيئية العالمية

سيتم تصنيف إخفاقات منظمة الأمم المتحدة في التقليل من التهديدات البيئية العالمية حسب مجالات منها السياسية، القانونية، الاقتصادية والاجتماعية.

المطلب الأول: الإخفاقات في المجال السياسي والقانوني

أولا: الجانب السياسي

– وجود تباين بين الممارسات الفعلية والأهداف والمبادئ المعلنة. فالأهداف النبيلة (كالقضاء على الفقر، وتعزيز النمو، والحد من المشكلات البيئية ...) كلها شعارات يتم تحقيقها دائما إذا تعلق الامر و م أ وبريطانيا.[1] بالرجوع الى المؤتمرات العديدة التي عقدتها الأمم المتحدة كان المنتظر منها القضاء على مختلف التهديدات البيئية العالمية لكن ما نلاحظه هو هناك بعض القضايا التي لم تتوصل الى حلول فعالة للقضاء على التحديات البيئية

– تتدخل الدول المانحة بتحديد فعالية المعونة في عملية النمو والحد من مشكلات البيئة، وليس الدول المتلقية، وبهذا ينحرف مسارات المساعدة عن الأهداف الحقيقية فيذهب الى تمويل أجهزة الأمن وتطويرها.[2]

– بالرغم من الجهود التي بذلتها منظمة الأمم المتحدة للبيئة إلا أن البيئة لازالت في تدهور مستمر جراء الانتهاكات وعدم الوصول الى سياسات لمجابهة الأخطار البيئية التي باتت تتسم بالتعقيد.

[1]-**الياس سي ناصر، المرجع سبق ذكره** ،140.
[2]- صباح العيشاوي، **المرجع سبق ذكره**، ص183.

– عدم وجود تنسيق بين هياكل صنع القرار مثال على ذلك اليونيب مقر برنامج الأمم المتحدة للبيئية يصعب عليه التنسيق بين القضايا والقرارات الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة.[1]

– تضارب المصالح بين الدول المتقدمة والدول النامية.

–فشل النظام البيئي العالمي في التوفيق بين أولويات الدول المتقدمة والدول النامية وقد أدت غفلة الدول الصناعية عن الحاجة الى بناء القدرات البيئية في الدول النامية من خلال نقل التكنولوجيا والأموال.

– التعاون الدولي كانت بدايته متعثرة ميزها اختلاف وجهات النظر بين الدول المصنعة وموقف الدول النامية.

– وجهت بعض الانتقادات لبرنامج الأمم المتحدة UNEP مثل:

– ضعف الإرادة السياسية للدول القومية لمنحه السلطة والميزانية التي يحتاجها لأداء مهامه كمركز للجهود البيئية الدولية في إطار الحوكة العالمية.

– ضعف الثقة السياسية في البرنامج وكذا الدعم السياسي.[2]

– ان منظمة الأمم المتحدة عبر جهودها شددت على حق من حقوق الانسان العيش في بيئة نظيفة لكن ما نلمسه في العالم اليوم انتهاكات وعدم الإيفاء بوعودها التي أدرجتها ضمن مبادئها واعترافها بالحق في العيش في بيئة نظيفة مقابل عدم الثبات في المواقف خاصة في البلدان التي تعاني من الحروب أو رفضها في تقليل من نسبة انبعاثاتها كيف لها أن تحفظ حقوق الانسان بالرغم من أنها أول مخالف لقواعد حفظ البيئة؟

[1] -عبد المؤمن مجدوب ولمين هماش، **المرجع سبق ذكره**، ص615.
[2]- **المرجع نفسه**، ص59.

– وجود تباين في مواقف الدول وبروز وانقسامات بين الدول المتقدمة والدول النامية.

– إدراج الولايات المتحدة الأمريكية منطق أولوية المصالح على الاهتمام بالبيئة حيث تعمل بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية على مساندة إسرائيل كما تشترط في تقديم المساعدات أو علاقات بينها وبين الدول النامية الاعتراف بإسرائيل أو دعم التعاون الاقتصادي والتجاري والأمني مع دولة إسرائيل وبالتالي تقديم المساعدات هنا لا يرجع الى التعويض عن الاضرار بالبيئة بقدر ما يعزز علاقاتها ومصالحها وبالتالي منظمة الأمم المتحدة للبيئة لا تخدم المصالحة العامة للدول.

–استخدام برنامج المعونات في أحيان كثيرة لتعزيز للصادرات أو لتحقيق أولويات ومصالح استراتيجية للدول المانحة، حيث ينطبق ذلك بصورة واضحة على المعونات الصادرة من الولايات المتحدة الأمريكية.[1]

– نقص البيانات خاصة فيما يخص معالجة المشاكل البيئية العالمية بسبب عدم وجود خبرة يرجع ذلك لتعدد المؤسسات وقلة التنسيق مع باقي هيئات الأمم المتحدة.

–عدم تنفيذ قرارات برنامج الأمم المتحدة للبيئة أدى الى تزايد آثار المشاكل البيئية وأخطارها.

–وجود تباين في مواقف الدول وبروز وانقسامات بين الدول المتقدمة والدول النامية.

[1]- **الياس سي ناصر، المرجع سبق ذكره،** ص 140.

ثانيا: في المجال القانوني

– عدم وجود صفة الإلزامية لمختلف القرارات الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة.

– الحد من صلاحيات المؤسسات البيئية خاصة UNEP من ناحية الدعم السياسي والميزانية صغيرة ومهام غامضة.[1]

–رغم التطور السريع للقانون الدولي البيئي، الا أنه بقي أحيانا نظريا. لم نلمس تطبيقه له على أرض الواقع في العديد من القضايا.

– لم تستوعب العديد من المؤسسات البيئية الدولية مبادئ الحكم الراشد (كالتمثيل والشفافية، والمحاسبة والوصول الى المعلومات ...الخ) هذا ما يضعف شرعية النظام ككل"[2].

–عدم الالتزام ببعض القرارات خاصة فيما يتعلق بتقليص طرح الغازات من الغلاف الجوي ما أدى الى فشل بروتوكول كيوتو ومؤتمر تغير المناخ بباريس في ظل مطالبة الولايات المتحدة الامريكية بالانسحاب خاصة وأن هذه الأخيرة تعتمد في اقتصادها على الصناعة بنسبة كبيرة في الغازات الدفيئة وتلوث الجو وفي حالة الالتزام بخفض الانبعاثات ستؤدي حتما الى تراجع اقتصادها.

–عدم التزام الدول النامية الحد من استعمال الكيماويات والأسلحة الضارة على غرار الولايات المتحدة الأمريكية.

– قواعد القانون الدولي البيئي مازالت ناشئة يكتنفها الكثير من الغموض ولا تكفل وحدها حماية البيئة وعلى مستوى الفعل والممارسة الدولية فإن حصيلة التعاون الدولي في هذا

[1]- **خديجة ناصري، المرجع سبق ذكره،** ص 104.
[2]- **خديجة ناصري ، المرجع نفسه،** ص104.

المجال ورغم التسليم بكونه جد ضروري إلا أنه لم يصل بعد الى درجة الكفاية المطلوبة الأمر الذي يتوجب بذل جهود أكبر وبنوايا أصدق.[1]

– يلاحظ أن عدد المشاركين والمصادقة لا تؤثر وذلك يرجع الى الافتقار الى سلطة رقابية وإجراءات متفق عليها لردع المخالفين.

– نتائجها في كثير من الأحيان غير مفعلة، وذلك نتيجة لافتقارها الى سلطة رقابية وإجراءات متفق عليها لردع المخالفين لما اتفق عليه الأطراف المتعاقد عليها لذا لا بد من تفعيل نتائجها بواسطة الوسائل القانونية والمتابعة العلمية"[2]

المطلب الثاني: الإخفاقات في الاقتصادية

– إن بعض المشاريع التي يتم الإقراض على أساسها من قبل البنك الدولي قد تؤدي إلى كوارث بيئية، فمن بين تلك المشروعات، فتح الطرق والسدود ومشاريع الري التي قد تسبب في تلويث الأنهار، وكذلك حرق الغابات والتعدين، وتشغيل المناجم السطحية التي ينجم عنها نزع طبقة الراسب السطحي على البيئة.[3]

– الدعم الضئيل المقدم للمؤسسات القائمة خاصة آليات الإشراف والمراقبة.

– عدم الالتزام الدول بالأعباء المالية المتفق عليها نظرا لوجود مشاكل اقتصادية وسعي الدول نحو التقدم خاصة وأن بداية الاهتمام بقضايا البيئة جاء في نهاية الستينيات تزامنا مع الأوضاع المزرية التي كان يعيشها العالم آنذاك.

---

[1]- مفتاح عبد الجليل، <<التعاون الدولي في مجال حماية البيئة>>، **مجلة الفكر**، العدد 12، ص ،264، ص،265

[2]-هاجر عروج، **المرجع سبق ذكره**، ص ص663، 664.

[3]- صباح العيشاوي، **المرجع سبق ذكره**، ص 183.

– كانت الوصايا الإدارية الدولية المعلنة من طرف بعض الدول الصناعية، واللامركزية من أهم أسباب ركود تطبيق المعاهدات البيئية.[1]

المطلب الثالث: الإخفاقات في المجال الاجتماعي

– المبدأ الذي يقضي بتحمل المسؤولية المشتركة والمتباينة بين الدول المتقدمة والدول النامية هذا لا يخدم الدول النامية من حيث أنها دولة فقيرة أولا، ولازالت العديد من الدول تعاني من الديون الخارجية لاسيما القارة الافريقية، كما تعد أقل ملوث للبيئة خاصة وأنها لا تعتمد على القطاع الصناعي كثيرا، ووجوب التعاون ونقل التكنولوجيا للدول الفقيرة وبالتالي تطبيق هذا المبدأ يجب أن يكون للدول المتقدمة فقط كونها أكبر مساهم في تلويث البيئة.

– تعاون دولي ضعيف، فيضانات وكوارث كبيرة أودت بحياة مئات الآلاف من البشر، جوع وفقر وأمراض وأوبئة ونزاعات إقليمية واستعمال للأسلحة الفتاكة التي تخلف إبادة للبشرية وبقية الكائنات الحية.[2]

– قضية النمو السكاني المتزايد لم يكن ضمن برنامج الأمم المتحدة رغم أنه يشكل تحديا مرتبط بالبيئة والتنمية المستدامة على حد سواء.

– بالرغم الجهود التي بذلتها منظمة الأمم المتحدة للبيئة الا أن النتيجة التي آلت اليها الأوضاع البيئية والنظام الدولي البيئي.

[1]- **الياس سي ناصر، المرجع سبق ذكره،** ص 137.
[2]- صباح العيشاوي، **المرجع سبق ذكره،** ص 192.

يمكن ملاحظة أن مختلف القمم والمؤتمرات العالمية التي عقدت من أجل معالجة القضايا البيئية أنها عاجزة الى حد ما عن توفير بيئة أفضل وهذا راجع الى عدة أسباب يمكن إجمالها فيما يأتي:

– وجود تباين في مواقف الدول وبروز انقسامات بين الدول المتقدمة والدول النامية. كما أن القرارات التي صدرت عن المؤتمرات لا تخدم مصالح الدول الصناعية وافتقارها عنصر الالزام.

المبحث الثالث: مقترحات إصلاح منظمة الأمم المتحدة للبيئة

واجهت منظمة الأمم المتحدة للبيئة العديد من الإخفاقات في مجال حماية البيئة. وبناءا على هذا حاولت الدراسة تقديم مقترحات إصلاح منظمة الأمم المتحدة للبيئة. ارتأينا الى تصنيفها حسب مجالات تصب في نفس المضمون: كالمجالات السياسية والتشريعية أيضا مجالات تعليمية تثقيفية وأخيرا مجالات تنظيمية سنذكرها فيما يأتي:

المطلب الأول: سياسية تشريعية

– على الصعيد الدولي إنشاء منظمة دولية للبيئة والتنمية على غرار هيئة الأمم المتحدة للبيئة مهمتها الأساسية الاهتمام بشؤون البيئة والتنمية فقط. ومعالجة الأخطار التي تهدد كوكب الأرض، وتشرف على تطبيق قراراتها المتخذة والاستعانة عند الضرورة بمجلس الأمن الدولي واعتبار قرارات المنظمة ملزمة لديه والتدخل في حال عدم التزام أي دولة من الدول الأعضاء المنظمة أو خلافها في تطبيق القرارات دون استثناء. [1]. فوجود هيئة محايدة لمعالجة الأخطار البيئية والزامية قراراتها من شأنها أن تكون لها أثر إيجابي فيما يتعلق بالحفاظ وحماية البيئة.

– يجب أن يأخذ في الاعتبار أي نظام جديد للحوكمة البيئية العالمية قيود واحتياجات التنمية في الدول النامية على أساس المسؤوليات المشتركة لكن المختلفة. وقد أكدت اجتماعات المنتدى الوزاري البيئي العالمي على ضرورة مشاركة الفواعل الغير دولاتية في صنع السياسات بين الحكومات.[2]

[1]-عامر محمد طراف، **المرجع سبق ذكره**، ص 106.
[2]-خديجة ناصري، **المرجع سبق ذكره**، ص105.

– ضرورة إدراج كل دولة القضايا البيئية ضمن سياساتها وتخصيص جزء من ميزانيتها للبيئة.

– العمل على وضع استراتيجيات بديلة في حق العقوبات التي تعتمد بالأساس على فرض الضرائب على الدول المخالفة لأن هذا لا يؤثر على الدول المتقدمة الصناعية لأنه سيكون بإمكانها أن تدفع الضرائب مع استمرارها في المخالفة لأنها دولة متقدمة وبالتالي الضرائب المالية لا تشكل أضرارا بمصالحها خاصة وأنها دولة غنية ومثل هذه السياسات لا تؤثر عليها.

– وضع عقوبات في حق قطع الأشجار وتنظيم الرعي وتشجيع عمليه التشجير وابراز المساهمات التي تقدمها سواء اقتصادية أو اجتماعية وما يتعلق أيضا بتنظيف الجو من الغازات الدفيئة ووضع تشريعات لحمايتها.

–العمل على انشاء لجان في كل دولة مهمتها التأكد من المعلومات الواردة في التقارير التي تصدرها كل دولة عن نسبة انبعاثات الغازات لكل دولة مع محاسبتها ومتابعتها قضائيا في حال تسبب الانتهاك الخطير في حق والإخلال بما جاء في الاتفاقيات البيئية.

– السماح بتلقي الهبات والإعانات المقدمة من الهيئات والجمعيات الوطنية والأجنبية من أجل حماية البيئة وتنميتها.[1]

– تزويد المؤسسات المسؤولة عن تحقيق الأمن البيئي باستراتيجيات على المستوى الوطني للدول حيث ينبغي أن يكون التوزيع العادل للموارد من خلال وضع أولويات في برنامج السياسة العامة ،والتي ينبغي أن تشمل تقييم مستوى الفقر والضعف في كسب الرزق وعدم المساواة في الحصول على الموارد المتجددة ومدى ارتباطه بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية،

[1]- عبد العزيز زريق، **المرجع سبق ذكره**، ص 122.

على أساس هذا التحليل، ينبغي لسياسات و التدابير العامة اعتمادها لتحسين الوصول العادل للموارد التي ترتبط بسبل المعيشة المستدامة و التخفيض من الفقر"[1] وبهذه السياسة يمكن التقليص من ظاهرة الفقر خاصة في دول إفريقيا.

– ان قضية التصحر تعد قضية حيوية لا بد التصدي لها وذلك يكون قائم على" ضرورة مواصلة ووضع استراتيجيات وضع وتطبيق منهجيات ومؤشرات سلمية قائمة على أسس علمية شاملة لجميع الفئات الاجتماعية، لأغراض رصد وتقييم مدى التصحر وتدهور الأراضي والجفاف، وكذلك أهمية الجهود الجارية لتعزيز البحوث العلمية وترسيخ القاعدة العلمية للأنشطة المضطلع بها للتصدي للتصحر والجفاف في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.[2]

– نشاء محكمة بيئية دولية مستقلة تتولى تسوية النزاعات ردع مخالفين القواعد البيئية.[3]

– ادراج منظمة الأمم المتحدة للبيئة التزامات يقضي بوجوب تقديم الدعم من طرف الدول المتقدمة والمساهمة في تمويل وتسهيل نقل التكنولوجيا النظيفة للبلدان النامية لمواجهة اثار التغيرات المناخية والتكيف معها.

– ضرورة وضع إجراءات قانونية على المستوى الوطني بهدف التقليل من ظاهرة الاحتباس الحراري وتحميل المؤسسات مسؤوليتها في حين سبب أي ضرر للبيئة

–وجوب تنفيذ الالتزامات الدولية وكذا التمويل.

[1]-طروب بحري ورفيق بوبشيش، <<المتغير البيئي والمنازعات الدولية>>، **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**، العدد الثامن ،(2016)، ص 195.
[2]- طروب بحري ورفيق بوبشيش، **المرجع سبق ذكره**، ص 243.
[3]- الياس سي ناصر، **المرجع سبق ذكره**، ص 132.

– تطوير نظام الشكاوى باعتبار البيئة حق من حقوق الانسان، له الحق بالشكوى في حال انتهاك بيئته.

–اعتبار المحكمة الجنائية الدولية مسؤولة عن الانتهاكات الجسيمة بحق البيئة ولتعمل على تفعيل المسؤولية الدولية الايكولوجية.[1]

– ضرورة تكثيف جهود منظمة الأمم المتحدة ووجوب التزامها بتنفيذ العقوبات ضد الأعضاء المخالفين ومن بين الالتزامات التي نص عليها الميثاق عدم جواز اللجوء الى الحرب.[2] ومن هذا المنطلق يجب عليها أن تولي أهمية على الحروب القائمة ومحاولة التوفيق بين الطرفين كون هذا أمر يندرج ضمن مواضيع البيئة باعتبار أن الحرب تستعمل فيها الأسلحة المتنوعة والمتطورة. التي تؤدي الى أضرار جسيمة في حق البيئة والإنسانية جمعاء. فالقضاء على الحروب الحالية تنتج عنها بيئة نظيفة وبالتالي التقليل من أشكال التلوث ووجوب الالتزام بالشفافية والعدل بعيد عن المصلحة وتعزيز نوع جديد من المصلحة وهي المصلحة الجماعية من أجل الحفاظ على البقاء وحماية تراث البشرية لكل دول العام.

– العمل على تطوير سياسات دولية من شأنها توفق بين مصالح الدول الصناعية والنامية في نفس الوقت والتفاوض من أجل الوصول الى اتفاق يضمن توحد المصالح و يبلور سياسات عالمية في مجال حماية البيئة من التلوث وإمكانية التعامل مع التحديات المستقبلية ان وجدت.

– التعاون الإقليمي لتفعيل الإدارة الدولية لشؤون البيئة وتوقيع اتفاقيات إقليمية على غرار الاتفاق الأوروبي إيسبو لتقييم الأثر البيئي.[3]

---

[1]-صباح العيشاوي، **المرجع سبق ذكره،** ص 192.

[2]- محمد المجذوب، **التنظيم الدولي النظرية العامة والمنظمات العالمية والإقليمية والمتخصصة (**ط8، منشورات الحلبي الحقوقية: بيروت ،2006)، ص 197.

[3]-صباح العيشاوي، **المرجع سبق ذكره،** ص110.

– يجب على الولايات المتحدة الأمريكية الالتزام بما جاء في بروتوكول كيوتو الذي يعمل على تخفيض نسبة الانبعاثات الغازات في الغلاف الجوي مع ضرورة تبنى استراتيجيات تعتمد على الطاقات المتجددة مثل الطاقة الشمسية... الخ.

المطلب الثاني: تعليمية تثقيفية

– إنشاء لجان على المستوى المحلي للدول تعمل حسب القوانين لتوفير حياة آمنة للمواطنين وتفعيل دورها عن طريق توعية المواطنين عبر جهات مختلفة من شأنها التأثير في المواطنين.[1] مثلا عبر المساجد أو المدارس التربوية أو عبر القنوات الفضائية، واجراء العديد من الجمعيات دورات تحسيسية وتوعوية للثقافة البيئية واكتساب الانسان قيم المحافظة على البيئة. وجود مثل هذه البرامج من المفروض أن تكون على المستوى المحلي لكل دولة يمكن تقليص من فداحة الظواهر البيئية مع ضرورة تطبيق القانون واتخاذ التدابير اللازمة في حال مخالفة هذه القوانين.

–تنمية الشعور بالمسؤولية لدى الرأي العام تعبئة القاعدة الشعبية بضرورة التصدي لأصحاب المصالح والوقوف ضدها هذا كفيل بالقضاء على المحسوبية والرشوة لدى الطرفين أصحاب المصانع وغيرها والسلطات التي تسمح بالتعدي على البيئة أو التي تؤمن بأولوية المصالح الاقتصادية على حساب البيئة. والتالي معرفة الرأي العام بحجم الآثار التي تسببها المصانع وغيرها التي تتسبب في تلوث البيئة يدفعهم بالمطالبة أصحاب المصانع وكل من الجهات المعنية بخفض الانبعاثات وبالتالي ضرورة التخلي عن المصالح الدائمة في الوجود المؤقت في الحياة وتعميم هذا الاقتراح من المستوى المحلي الى العالمي يمكن أن يقلص من حجم الانبعاثات وفي نفس الوقت العمل على تكثيف الغطاء النباتي من أجل امتصاص الكربون بالتالي نقلل من مشكلة تغير المناخ.

[1]-عامر محمود طراف، **المرجع سبق ذكره**، 106

– تشجيع الطلاب الدوليين على إجراء دراسات معمقة لمعالجة الشؤون البيئية ومحاولة وضع خطط للتعامل مع الأخطار البيئية مقابل مبالغ مالية من مختلف دول العالم دون تمييز.

– فرض على الدول إدراج التربية البيئية خاصة في الجامعات، فالنخبة يمكن أن تؤثر على المجتمع عن طريق التوعية الشباب على المساهمة في الحفاظ على البيئة: كالدخول في الأعمال التطوعية ونشر ثقافة البيئة وتوعية المواطنين بحقهم في العيش في بيئة نظيفة سالمة من الأمراض الخطيرة التي تنجم عن تدهور البيئة. كما يمكن حماية البيئة بغض النظر عن المصانع وغيرها من ثلاث عناصر: أولا الأسرة لها دور أساسي يكمن في تربية الأطفال على حماية البيئة. ثانيا على مستوى التعليم وهذا بإعطاء دروس في كيفية المحافظة على البيئة وثالثا عن طريق النخبة والعلماء أي بتشجيعهم على البحوث العلمية وتطوير آليات للتخفيف من حدة الأخطار البيئية ومحاولة الوصول الى كيفية معالجتها والتنبؤ بها.

– إن العولمة ستؤثر على دور الدولة وفاعليتها، ورغم ذلك عليها داخل نطاقها الإقليمي ركيزة لتعاون دولي أشمل وأعمق في مجال البيئة.[1]

المطلب الثالث: تنظيمية

– إحداث هيئات عملية قادرة على فرض نظام عالمي، بحيث يجب أن تتوفر هذه الهيئات على الكفاءات الكافية لمنع أو توقيع الجزاء على الأنشطة المضرة بالبيئة.

– وجوب فتح المجال للصحافة كأداة تعمل على كشف الانتهاكات على المستوى المحلى لكل دولة اذ لها دور في مساعدة حكومات الدول الى التوصل الى المنتهكين لعناصر البيئة ومن ثم محاسبتهم.

[1]- صباح العيشاوي، **المرجع سبق ذكره**، ص 110.

– العمل على إيجاد تقنيات صديقة للبيئة والتركيز على الطاقات النظيفة والمتجددة وادراجها ضمن آليات الدول لتنفيذ سياساتها. تسمح هذه التقنيات التقليل من حجم الانبعاثات الغازية في الغلاف الجوي.

– تقليص وسائل النقل خاصة السيارات وهذا لمكافحة تلوث الهواء جراء الغازات الملوثة ومخلفات وسائل النقل وانشاء طرق السكك الحديدية للنقل.

– معارضة البنك الدولي من قبل الدول الجنوب راجع الى نظرتهم اليه كمؤسسة غربية تريد أن تفرض نفوذها من خلال المساهمات المالية المقدمة من قبله المخرج الوحيد وجود منظمة عالمية قوية قد تكون منظمة البيئة العالمية التي تكون منوطة بتحريك مهمات الدعم المالي ونقل التقنية الملائمة الى دول الجنوب والسهر على تطبيق اتفاق كيوتو والاستفادة من الخبرة الشاملة للبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية بهدف التغلب على ضعف الأنظمة الدولية والإقليمية الحالية.[1]

– لتحقيق الأمن البيئي لا بد معرفة الجهة المسؤولة أسباب الفساد التي تحول تحقيق الامن البيئي ومحاولة الوصول الى تدابير وقائية مثل كاستبدال أنماط الإنتاج والاستعانة بالطاقات النظيفة وعدم اهدار الموارد الطبيعية وإيجاد حلول خاصة للنفايات الصلبة وغيرها كإعادة التدوير ومعالجتها أو حرقها. وبالتالي يمكن تقليص من النفايات التي باتت تشكل خطر على الدول.

– عنصر آخر في الإدارة الحسنة للموارد هو زيادة فرص وشروط المشاركة العامة في صنع القرار وإدارة الموارد، وغالبا ما يستخدم هذا النهج كحل، وتنطوي عميلة صنع القرار المشترك على تفاوض الأطراف للحصول على الموارد البيئية، واستخدامها من قبل أصحاب المصلحة الرئيسيين بما في ذلك الحكومة والمجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية،

[1]-**الياس سي ناصر، المرجع سبق ذكره**، ص 139.

انطلاقا من تحديد وضمان تقاسم المهام الإدارية فيما بينهم وصلاحيات كل طرف في إقليم معين[1].

– العمل الى ادراج "تدعيم القطاع المشرف على البيئة بكل الوسائل المادية والبشرية التي تمكنه أولا، من إنجاز كل المهام المبرمجة في مجال حماية البيئة، وثانيا توحيد وتنسيق الجهود بين مختلف القطاعات بهدف تعبئة المجتمع بكامله لكي يحتضن البيئة، يعمل على حمايتها من كل تلوث ضار.[2]ضمن إصلاحات منظمة الأمم المتحدة للبيئة لإدراجها ضمن الأولويات قصد تحقيق الأمن البيئي العالمي.

– لابد للمجتمع الدولي البحث عن أساليب فعالة لتحقيق الامن البيئي من خلال التعاون العلمي وعقد مؤتمرات دولية من أجل صياغة برامج ومخططات من شأنها معالجة القضايا الدولية الجديدة التي تتعلق بالبيئة.

–العمل على تطوير آليات التي تستغني عن استعمال الوقود الأحفوري والتوجه الى طاقات صديقة للبيئة مثلا نجد بعض الدول المتطورة استطاعت صناعة طائرات بالكهرباء بدل من الوقود الأحفوري وبالتالي يجب انتهاج مثل هذه السياسات المحافظة على البيئة ومحاولة ادراجها ضمن المشاريع القادمة في إطار منظمة الأمم المتحدة للبيئة وضرورة التزام هذه الدول المتطورة في تزويد الدول النامية بهذه التقنيات قصد التخفيف من نسبة الانبعاثات في الغلاف الجوي وكذا تقليل من التلوث الهوائي.

– العمل على توسيع النقاشات المتعلقة بالحوكمة البيئية العالمية لتشمل ليس فقط القضايا البيئية بل أيضا قضايا التنمية، حيث يحفز الربط بين البيئة والتنمية الدول النامية لتشارك بفعالية في النقاشات المتعلقة بإصلاحات الهندسة المؤسساتية البيئية، مما يعزز الاتفاق

[1]-طروب بحري ورفيق بوبشيش، **المرجع سبق ذكره**، ص196..
[2]-علي سعيدان، **المرجع سبق ذكره**، ص 363.

بين الشمال والجنوب. وفي نفس السياق يجب أن تشمل النقاشات الموسعة وزراء البيئة إضافة الى وزراء آخرين للتنمية والاقتصاد و/أو الشؤون المالية.[1]

– تحويل المرفق العالمي للبيئة من آلية مؤقتة إلى آلية دائمة ومن مرفق يهتم بتمويل قضايا بيئية بعينها إلى مرفق يمول القضايا بصفة عامة وفق أجندة أولويات الاهتمام العالمي وبالتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

– العمل على فرض إجراءات للحد من سلوكيات الدول الصناعية التي تعمل على نقل الصناعات الملوثة للدول النامية في إطار تحرير التجارة بين الدول ومحاولة تطوير سياسات بيئية لتقييم الأثر البيئي للاستثمارات الأجنبية ومراقبة تطبيقها بحيث أن الانفتاح التجاري. يجب أن يتلاءم مع حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة في نفس الوقت.

– توفير المعلومة، وتسهيل الاتصال وتعبئة أصحاب المصلحة.[2]

– العمل على تدقيق وشمولية عمليات الرصد العالمي للنظم الايكولوجية المختلفة.

[1]-**خديجة ناصري، المرجع سبق ذكره،** ص 203.
[2]-**خديجة ناصري، المرجع سبق ذكره،** ص 136.

خلاصة:

عموما فإن جهود الأمم المتحدة لتحقيق الأمن البيئي العالمي كان لها اسهامات من حيث جعلت وفود عديدة تتجمع من عدة دول للاهتمام بقضايا البيئة وتقاسم المسؤوليات بينها كما كرست الحق في العيش في بيئة نظيفة والتقليل واهتمام بالتهديدات البيئية كما كان لها إخفاقات من حيث التباين في المواقف الدولية وأولوية المصالح عن الحفاظ على البيئة.

سعينا لتقديم اصلاحات التي يمكن ان يكون لها دور في تحقيق الأمن البيئي العالمي. صنفت الى جوانب منها سياسية تشريعية تعمل على تدارك الأخطاء التي وقت فيها منظمة الأمم المتحدة في مسارها في حماية البيئة والعمل على إيجاد هيأت مستقلة غير تابعة لأي جهة وإيجاد هيئة قانونية لمحاسبة المخالفين لقواعد حماية البيئية وكذا التثقيفية تعمل على توعية المواطنين سوء على مستوى المحلي أو العالمي على الاهتمام بالبيئة كونها حق من حقوقهم والتنبيه بالأخطار التي تنجم عنها كما خصصنا مقترحات تنظيمية لإصلاح برنامج الأمم المتحدة في حماية البيئة الى وضع استراتيجيات.

خاتمة

خلصت الدراسة إلى تبيان المخاطر البيئية التي لا تعترف بالحدود السياسية للدول، ومعرفة أبرز التهديدات البيئية: كالتغيرات المناخية، ثقب طبقة الأوزون وتلوث الهواء، التصحر إزالة الغابات، التنوع البيولوجي، النفايات الصلبة، وتلوث المياه ونضوبها ونظرا لهذه المشكلات الخطيرة التي باتت تؤثر على وجود الإنسان والكائنات الحية كان لا بد من تظافر الجهود الدولية لمواجهة أخطارها.

استدعت تدخل منظمة الأمم المتحدة لحمايته الكائنات الحية والانسان وكذا حماية البيئة عبر العديد من المؤتمرات العالمية وانبثقت عنها مجموعة من الاتفاقيات الخاصة بحماية البيئة. بدأت جهودها بمؤتمر ستوكهولم كمؤسس للقضايا البيئية وحماية البيئة البشرية. كما سعت جهود منظمة الأمم المتحدة في بداية القرن الواحد والعشرين على ربط البيئة بالتنمية المستدامة وتم عقد عدت مؤتمرات طرحت فيها قضية التغيرات المناخية والعمل على إيجاد سبل للتخفيف من حدة التغيرات المناخية. وفي عنصر آخر بعد طرح قضية التهديدات البيئية ومحاولة معالجتها عبر جهود منظمة الأمم المتحدة.

سعت الدراسة الى محاولة تقييم تلك الجهود في مجال حماية البيئة من الأخطار البيئية. سعت منظمة الأمم المتحدة عبر مراحل مختلفة إلى بلورة استراتيجيات بيئية مشتركة من طرف الدول النامية والدول الصناعية والتفاوض من أجل التخفيف من حدة التحديات البيئية. توصلت نتائج الدراسة الى تقييم لبرنامج لمنظمة الأمم المتحدة للبيئة عن طريق ابراز مخرجاتها كتقليص نسبة الفقر، معالجة شؤون القارة الافريقية، التخفيف من حدة التلوث في البيئة البحرية وتقليص الهوة بين دول العالم الشمال والجنوب كما تجلى اخفاق منظمة الأمم المتحدة في عدم قدرتها على فرض عنصر الإلزام والعقوبات على المخالفين و تملص العديد من الدول من مسؤولياتها المتعلقة بشأن البيئة .ونظرا للنقائص التي تعاني منها برنامج الأمم المتحدة حاولت الدراسة تقديم مقترحات اصلاح من بينها إنشاء هيئة مختصة مستقلة بحيث لا تكون تابعة لأي جهة و تمارس فيها معالجة القضايا البيئية وإيجاد محكمة

بيئية عالمية لمعاقبة المخالفين والتوجه نحو طاقات بديلة التي من شأنها أن تحافظ على البيئة.

وفي نهاية الدراسة توصلنا الى ما يأتي:

1)- بالرغم من الإنجازات التي حققتها منظمة الأمم المتحدة إلا أنها أخفقت في جوانب عدة في مجال حماية البيئة كتضارب المواقف الدول الصناعية والنامية بشأن مسألة الدعم.

2)- عدم ثبات موقف منظمة الأمم المتحدة للبيئة كونها منظمة الى الاتفاقيات البيئية من جهة ومتملصة من جهة أخرى من القرارات التي جاءت في المؤتمرات.

3)- منظمة الأمم المتحدة لم تثبت نجاحها في معالجة القضايا البيئية وخير دليل على ذلك الوضع البيئي العالمي الذي يشهد تدهور مستمر.

4)- بقي عمل منظمة الأمم المتحدة مجرد آمال لم يتم تجسيدها على أرض الواقع بفعالية.

5)- بحكم الاختلاف في الثقافات والإيديولوجيات لكل دولة يصعب إيجاد إطار شامل يمكنه التوفيق بين مختلف الاختلافات التي تتصف بها كل دولة.

6)- عدم توفر صيغة الإلزام وإطار قانوني صارم يضمن حماية البيئة جعل أمر صعب جدا

7)- برنامج الأمم المتحدة للبيئة طرح بدائل عدة لمن كانت كلها تعارض وتخلق تراجع لمصالح الدول الصناعية.

8)- كشفت الدراسة على أن الدول النامية أكثر تضررا جراء التحديات البيئية وثبات موقفها حول التعويض عن الضرر القائم من طرف الدول الصناعية وتهرب هذه الأخيرة من الالتزام بخفض نسبة الغازات الدفيئة في الغلاف الجوي.

قائمة المراجع

قائمة المصادر:

القرآن الكريم

قائمة المراجع:

أولا: بالغة العربية:

أ/ الكتب

1. بيليس جون سميث وستيف ، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، "عولمة السياسة العالمية"،(دبي: مركز الخليج للأبحاث الامارات المتحدة العربية، 2004).
2. حجاب محمد منير ، التلوث وحماية البيئة: قضايا من منظور إسلامي (دار الفجر للنشر والتوزيع ،1999).
3. خير مراد ، التلوث البيئي الآثار الاجتماعية واستراتيجيات الحماية (دار ناصري للطباعة والنشر: مسيلة).
4. زنكنه إسماعيل نجم الدين ، القانون الإداري البيئي دراسة تحليلية مقارنة، (ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، 2012).
5. زيان عمر محمد ، البحث العلمي: مناهجه وتقنياته، (ط4؛ ديوان المطبوعات الجامعية: الجزائر،1983.
6. زيتون وضاح ، المعجم السياسي، (ط1؛ دار أسامة للنشر: الأردن 2010) .
7. سعيدان علي ، حماية البيئة من التلوث بالمواد الاشعاعية والكيماوية في القانون الجزائري، (ط1، دار الخلدونية للنشر: الجزائر،2008).
8. سلافة طارق والشعلان عبد الكريم ، الحماية الدولية للبيئة من ظاهرة الاحتباس الحراري في بروتوكول كيوتو (ط1؛ منشورات الحلبي الحقوقية: لبنان).

9. سليمان الدجاني احمد وسليمان الدجاني منذر، منهجية البحث العلمي في علم السياسة (د ط؛ دار زهران للنشر: عمان،2008).

10. طراف عامر محمود ، إرهاب التلوث والنظام العالمي، (لبنان: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ،2002).

11. عبد الصمد محمد اسلام ، الحماية الدولية للبيئة من التلوث في ضوء الاتفاقيات الدولية والأحكام القانون الدولي (دار الجامعة الجديدة،2016).

12. عصام عباس بابكر كرار، الانسان والبيئة مشكلات بيئية معاصرة (د ط، د م ن، د د ن 2015).

13. العيشاوي صباح، المسؤولية الدولية عن حماية البيئة، (ط1، الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع ،2010).

14. غرايبية خليفة مصطفى ، السياحة البيئية، (دار ناشري للنشر الالكتروني ،2012).

15. فؤاد قاسم الأمير، الموازنة المائية في العراق وأزمة المياه في العالم (العراق: دار الكتب والوثائق، بغداد 2010) .

16. ماجد راغب الحلو، قانون حماية البيئة في ضوء الشريعة الإسلامية، (منشأة المعارف: الإسكندرية ،2002).

17. محمد المجذوب، التنظيم الدولي النظرية العامة والمنظمات العالمية والإقليمية والمتخصصة (ط8، منشورات الحلبي الحقوقية: بيروت ،2006).

18. محمد رضوان خولي، التصحر في الوطن العربي: انتهاك الصحراء الأرض في وجه الانماء العربي (ط2؛ بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية) .

19. محمد صالح هاشم ، تلوث الهواء، (ط1؛ مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع: الأردن،2012)..

20. منشورات الأمم المتحدة –تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبورغ جنوب افريقيا 26 أوت –4سبتمبر 2002.

21. هادي أحمد الفراجي، التنمية المستدامة في استراتيجيات الأمم المتحدة (د ط؛ دار كنوز المعرفة: عمان،2015).

22. وائل إبراهيم عوري ومحمد عطوة الهروط، مدخل حماية البيئة وصيانتها (ط1، مركز الكتاب الأكاديمي للنشر والتوزيع: عمان، 2009)

ب/ الدوريات

1. بحري طروب وبوبشيش رفيق، **<<المتغير البيئي والمنازعات الدولية>>**مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد الثامن ،2016، ص 195.

2. بيزات صونية، << **الأمن البيئي**>>، مجلة لعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 30، جوان 2014.

3. عايد راضي خنقر، **<<الاقتصاد البيئي "الاقتصاد الأخضر">>**، مجلة أسيوط للدراسات البيئية، العدد 39، جانفي 2014.

4. شكراني الحسين، << **من مؤتمر استوكهولم 1972 الى الى ريو 20+: مدخل الى تقييم السياسات العالمية البيئية**>>، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 63و 64، صيف –خريف ،2013.

5. عروج هاجر، **<<الآليات الدولية لمواجهة التهديدات البيئية>>**، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد الثالث عشر، جويلية 2018.

6. محمد مجدان، **<<الأمن البيئي العالمي: دراسة حول مفهومه وسبل تحقيقه وسبل تحقيقه>>**، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، العدد الثامن، (جوان 2017).

7. مجدوف عبد المؤمن ولمين هماش، **مكانة السياسة البيئية ضمن أجندة الأمم المتحدة**، ≫مجلة السياسة والقانون≪، العدد الخامس عشر، جوان 2016.

8. مفتاح عبد الجليل، **<<التعاون الدولي في مجال حماية البيئة>>**، مجلة الفكر، العدد 12.

9. طواهرية منى، **<< نحو مقاربة جديدة للأمن البيئي وتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر>>**، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 11، 2017.

ج/ البحوث الجامعية

1. بالي حمزة، إدارة الأخطار الصناعية كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة تشخيص لواقع التأمين في الجزائر دراسة حالة مركب تمييع الغاز، سكيكدة (أطروحة شهادة الدكتوراه في العلوم التسير بومرداس – جامعة أمحمد بوقرة –2015)..

2. تسعديت بوسبعين، آثار التغيرات المناخية على التنمية المستدامة في الجزائر، (أطروحة الدكتوراه (منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، بومرداس –جامعة أمحمد بوقرة–2015) .

3. سليماني مراد ، حماية البيئة في اطار التنمية المستدامة بين الآليات الدولية و في القانون الجزائري، (مذكرة شهادة الماجستير ،غ منشورة، كلية الحقوق و العلوم السياسية –جامعة عبد الرحمان ميرة– بجاية، 2016).

4. عمر خلف الله التهديدات البيئة وفعالية الاستجابات السياسية في افريقيا، (مذكرة شهادة الماجستير في العلوم سياسية والعلاقات الدولية، (غ منشورة)، كلية العلوم سياسية والإعلام – جامعة الجزائر3 – 2012).

5. زبيري وهيبة ، التهديدات البيئية واشكالية بناء الامن الغذائي (مذكرة شهادة الماجستير، كلية الحقوق والعلوم سياسية –جامعة سطيف، غ منشورة ،2014).

6. سي ناصر الياس، دور الأمم المتحدة في الحفاظ على النظام البيئي العالمي (مذكرة لنيل شهادة الماجستير، (غ منشورة)، كلية الحقوق والعلوم سياسية باتنة –جامعة الحاج لخضر –2013.

7. علي عيسى ، طبيعة العلاقة بين حقوق الانسان والقانون الدولي للبيئة، (مذكرة شهادة الماجستير، (غ منشورة)، كلية الحقوق –جامعة الجزائر 1–،2014).

8. موج فهد علي ، قواعد القانون الدولي لحماية البيئة في ضوء اتفاقية باريس للمناخ 2015"دراسة تحليلية"، مذكرة شهادة الماجستير كلية الحقوق – جامعة الرق الأوسط ،2017..

9. مبارك علواني ، المسؤولية الدولية عن حماية البيئة دراسة مقارنة، (أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، منشورة، كلية الحقوق والعلوم سياسية –جامعة محمد خيضر–بسكرة ،2017).

10. محمد الحسن ولد أحمد محمود، مظاهر حماية البيئة في القانون الدولي وأثره على التشريع الموريتاني، مذكرة شهادة الماجستير في الحقوق، كلية الحقوق– سعيد حمدين – الجزائر،2015.

11. موج فهد علي، قواعد القانون الدولي لحماية البيئة في ضوء اتفاقية باريس للمناخ 2015: دراسة تحليلية، (مذكرة الماجستير في القانون العام –جامعة الشرق الأوسط، 2017).

12. هماش لمين، استراتيجية الأمم المتحدة لحماية البيئة دراسة حالة الجزائر، (أطروحة الدكتوراه، كلية الحقوق والعلوم سياسية –جامعة قاصدي مرباح –ورقلة ،2018).

د/ التقارير

1. مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ريو +20، الوثيقة الختامية، البند 10من جدول الاعمال ،19جوان 2012.

هـ/ المواقع الإلكترونية

2. برنامج الأمم المتحدة للبيئةhttps://www.unenvironment.org/ar/nbdht-n-alamm-almthdt-llbyyt:

3. عبد ربه الفتاح ، تغير المناخ أسبابه و آثاره في فلسطين، (مركز العمل التنموي معا ،2009).www.maan-ctr.org/old/pdfs/monakh.pdf.

4. محمد خطاب سويدان، "المنهج المقارن"والبحث العلمي منتديات الجامعة–http://tolab-22.yoo7.com/t195-topic:

5. X لمحة عامة الأمم المتحدة https://www.un.org/ar/sections/about-un/overview/ . تم التصفح يوم 2019/07/10 على الساعة 22:14.

و/ الملتقيات:

عبد الرحمان بورنان ، مداخلة في يوم دراسي بعنوان: المتغير البيئي ضمن الحوار النظري في الدراسات الأمنية –جامعة الجزائر 3– 2ماي، 2019.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

A/ les livres :

1. Blue Planet Prizelaureates ،**Environment and Developemnt Challenges: the Imperative to act** ،(2012).

2. frank Dominique vivie et Zuindeaubertrand ،**Développement Durable et son espace** (Edition Harmattan '(2001،).

3. Déjean -pons Maguelonne et pallemaerts Marc, **Droit de l'homme et environnement.**

b/ thèses et mémoire :

4. **PRIEUR Michel**, Les principes généraux du droit de l'environnemnt ,master 02 ,faculté du droit &des siences Economique,.

5. **AROUR Walid** et **ouddak Mohand Larbi**, La protection de l'environnement en droit international et droit interne (**Bilan et perspectives**), (UNIVERSItAIRE ABDERRAHMANE MIRA DE BEJAIA, Faculté de droit et des sciences politique Filière Droit -Université de Bejaia-, Publié,2013-2014) .

الملاحق

المرفق الأول

إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية

الديباجة

إن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ،

وقد انعقد في ريو دي جانيرو في الفترة من ٣ الى ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢ ،

وإذ يؤكد من جديد إعلان مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية ، المعتمد في استكهولم في ١٦ حزيران/يونيه ١٩٧٢[أ] ، ويسعى الى اتخاذه ركيزة لمواصلة البناء ،

وإذ يستهدف إقامة مشاركة عالمية جديدة ومنصفة عن طريق ايجاد مستويات جديدة للتعاون بين الدول وقطاعات المجتمع الرئيسية والشعوب ،

وإذ يعمل من أجل عقد اتفاقات دولية تحترم مصالح الجميع وتحمي سلامة النظام العالمي للبيئة والتنمية ،

وإذ يدرك الطابع المتكامل والمترابط للأرض ، موطننا ،

يعلن ما يلي :

المبدأ ١

يقع البشر في صميم الاهتمامات المتعلقة بالتنمية المستدامة ، ويحق لهم أن يحيوا حياة صحية ومنتجة في وئام مع الطبيعة .

المبدأ ٢

تملك الدول ، وفقا لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي ، الحق السيادي في استغلال مواردها وفقا لسياساتها البيئية والإنمائية ، وهي مسؤولة عن ضمان أن لا تسبب الأنشطة التي تدخل في نطاق ولايتها أو سيطرتها أضرارا لبيئة دول أخرى أو لمناطق واقعة خارج حدود ولايتها الوطنية .

(أ) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية ، استكهولم ، ٥-١٦ حزيران/يونيه ١٩٧٢ (منشور الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.73.II.A.14 والتصويب) ، الفصل الأول .

المبدأ ٣

يجب إعمال الحق في التنمية على نحو يكفل الوفاء بشكل منصف بالاحتياجات الإنمائية والبيئية للأجيال الحالية والمقبلة .

المبدأ ٤

من أجل تحقيق تنمية مستدامة ، يجب أن تكون حماية البيئة جزءا لا يتجزأ من عملية التنمية ولا يمكن النظر فيها بمعزل عنها .

المبدأ ٥

تتعاون جميع الدول وجميع الشعوب في المهمة الأساسية المتمثلة في استئصال شأفة الفقر ، كشرط لا غنى عنه للتنمية المستدامة ، بغرض الحد من أوجه التفاوت في مستويات المعيشة وتلبية احتياجات غالبية شعوب العالم على وجه أفضل .

المبدأ ٦

تمنح أولوية خاصة لحالة البلدان النامية واحتياجاتها الخاصة ، لاسيما أقل البلدان نموا وأضعفها بيئيا . وينبغي للإجراءات الدولية المتخذة في ميدان البيئة والتنمية أن تتناول أيضا مصالح واحتياجات جميع البلدان .

المبدأ ٧

تتعاون الدول ، بروح من المشاركة العالمية ، في حفظ وحماية واستعادة صحة وسلامة النظام الإيكولوجي للأرض . وبالنظر الى المساهمات المختلفة في التدهور العالمي للبيئة ، يقع على عاتق الدول مسؤوليات مشتركة وإن كانت متباينة . وتسلم البلدان المتقدمة النمو بالمسؤولية التي تتحملها في السعي ، على الصعيد الدولي ، الى التنمية المستدامة بالنظر الى الضغوط التي تلقيها مجتمعاتها على كاهل البيئة العالمية ، والى التكنولوجيات والموارد المالية التي تستأثر بها .

المبدأ ٨

من أجل تحقيق التنمية المستدامة والارتقاء بنوعية الحياة لجميع الشعوب ، ينبغي أن تعمل الدول على الحد من أنماط الانتاج والاستهلاك غير المستدامة وإزالتها وتشجيع السياسات الديمغرافية الملائمة .

المبدأ ٩

ينبغي أن تتعاون الدول في تعزيز بناء القدرة الذاتية على التنمية المستدامة بتحسين التفاهم العلمي عن طريق تبادل المعارف العلمية والتكنولوجية ، وبتعزيز تطوير التكنولوجيات وتكييفها ونشرها ونقلها ، بما في ذلك التكنولوجيات الجديدة والابتكارية .

المبدأ ١٠

تعالج قضايا البيئة على أفضل وجه بمشاركة جميع المواطنين المعنيين ، على المستوى المناسب . وتوفر لكل فرد فرصة مناسبة ، على الصعيد الوطني ، للوصول الى ما في حوزة السلطات العامة من معلومات متعلقة بالبيئة ، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالمواد والأنشطة الخطرة في المجتمع ، كما تتاح لكل فرد فرصة المشاركة في عمليات صنع القرار . وتقوم الدول بتيسير وتشجيع توعية الجمهور ومشاركته عن طريق إتاحة المعلومات على نطاق واسع . وتكفل فرص الوصول ، بفعالية ، الى الإجراءات القضائية والإدارية ، بما في ذلك التعويض وسبل الانتصاف .

المبدأ ١١

تسن الدول تشريعات فعالة بشأن البيئة . وينبغي أن تعكس المعايير البيئية والأهداف والأولويات الإدارية السياق البيئي والإنمائي الذي تنطبق عليه ، والمعايير التي تطبقها بعض البلدان قد تكون غير ملائمة وتترتب عليها تكاليف اقتصادية واجتماعية لا مسوغ لها بالنسبة لبلدان أخرى ، لاسيما البلدان النامية .

المبدأ ١٢

ينبغي أن تتعاون الدول على تشجيع قيام نظام اقتصادي دولي داعم ومنفتح يؤدي الى النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في جميع البلدان ، وتحسين معالجة مشاكل تدهور البيئة ، وينبغي أن لا تكون تدابير السياسة التجارية الموجهة لأغراض بيئية وسيلة لتمييز تعسفي أو لا مبرر له أو تقييدا مقنعا يفرض على التجارة الدولية . وينبغي تلافي الإجراءات التي تتخذ من جانب واحد لمعالجة التحديات البيئية خارج نطاق ولاية البلد المستورد . وينبغي أن تكون التدابير البيئية التي تعالج مشاكل بيئية عبر الحدود أو على نطاق العالم مستندة ، قدر المستطاع ، الى توافق دولي في الآراء .

المبدأ ١٣

تضع الدول قانونا وطنيا بشأن المسؤولية والتعويض فيما يتعلق بضحايا التلوث وغيره من الأضرار البيئية . وتتعاون الدول أيضا ، على وجه السرعة وبمزيد من التصميم ، في زيادة تطوير القانون الدولي

بشأن المسؤولية والتعويض عن الآثار السلبية للأضرار البيئية التي تلحق بمناطق خارج ولايتها من جراء أنشطة تدخل في نطاق ولايتها أو سيطرتها .

المبدأ ١٤

ينبغي أن تتعاون الدول بفعالية في الثني عن تحويل ونقل أي أنشطة ومواد تسبب تدهورا شديدا للبيئة أو يتبين أنها ضارة بصحة الإنسان الى دول أخرى ، أو منع هذا التحويل والنقل .

المبدأ ١٥

من أجل حماية البيئة ، تأخذ الدول ، على نطاق واسع ، بالنهج الوقائي ، حسب قدراتها . وفي حال ظهور خطر حدوث ضرر جسيم أو لا سبيل الى عكس اتجاهه ، لا يستخدم الافتقار الى التيقن العلمي الكامل سببا لتأجيل اتخاذ تدابير فعالة من حيث التكلفة لمنع تدهور البيئة .

المبدأ ١٦

ينبغي أن تسعى السلطات الوطنية الى تشجيع استيعاب التكاليف البيئية داخليا ، واستخدام الأدوات الاقتصادية ، آخذة في الحسبان النهج القاضي بأن يكون المسؤول عن التلوث هو الذي يتحمل ، من حيث المبدأ ، تكلفة التلوث ، مع إيلاء المراعاة الواجبة للصالح العام ، ودون الإخلال بالتجارة والاستثمار الدوليين .

المبدأ ١٧

يضطلع بتقييم الأثر البيئي ، كأداة وطنية ، للأنشطة المقترحة التي يحتمل أن تكون لها آثار سلبية كبيرة على البيئة ، والتي تكون مرهونة بقرار لإحدى السلطات الوطنية المختصة .

المبدأ ١٨

تقوم الدول بإخطار الدول الأخرى على الفور بأي كوارث طبيعية أو غيرها من حالات الطوارئ التي يحتمل أن تسفر عن آثار ضارة مفاجئة على بيئة تلك الدول . ويبذل المجتمع الدولي كل جهد ممكن لمساعدة الدول المنكوبة على هذا النحو .

المبدأ ١٩

تقدم الدول إخطارا مسبقا وفي حينه ومعلومات ذات صلة بشأن الأنشطة التي قد تخلف أثرا بيئيا سلبيا كبيرا عبر الحدود الى الدول التي يحتمل أن تتأثر بهذه الأنشطة ، وتتشاور مع تلك الدول في مرحلة مبكرة وبحسن نية .

المبدأ ٢٠

للمرأة دور حيوي في إدارة وتنمية البيئة ، ولذلك فإن مشاركتها الكاملة أمر أساسي لتحقيق التنمية المستدامة .

المبدأ ٢١

ينبغي تعبئة شباب العالم بقدراتهم الإبداعية ومثلهم وشجاعتهم من أجل إقامة مشاركة عالمية لتحقيق التنمية المستدامة وضمان مستقبل أفضل للجميع .

المبدأ ٢٢

للسكان الأصليين ومجتمعاتهم والمجتمعات المحلية الأخرى دور حيوي في ادارة وتنمية البيئة بسبب ما لديهم من معارف وممارسات تقليدية . وينبغي أن تعترف الدول بهويتهم وثقافتهم ومصالحهم وأن تدعمها على النحو الواجب وتمكنهم من المشاركة بفعالية في تحقيق التنمية المستدامة .

المبدأ ٢٣

توفر الحماية للبيئة والموارد الطبيعية للشعوب الواقعة تحت الاضطهاد والسيطرة والاحتلال .

المبدأ ٢٤

إن الحرب ، بحكم طبيعتها ، تدمر التنمية المستدامة ، ولذلك يجب أن تحترم الدول القانون الدولي الذي يوفر الحماية للبيئة وقت النزاع المسلح وأن تتعاون في زيادة تطويره ، عند اللزوم .

المبدأ ٢٥

السلم والتنمية وحماية البيئة أمور مترابطة لا تتجزأ .

المبدأ ٢٦

على الدول أن تفض جميع منازعاتها البيئية سلميا وبالوسائل الملائمة وفقا لميثاق الأمم المتحدة .

المبدأ ٢٧

تتعاون الدول والشعوب ، بحسن نية وبروح من المشاركة ، في تحقيق المبادئ الواردة في هذا الإعلان وفي زيادة تطوير القانون الدولي في ميدان التنمية المستدامة .

92-83653

[redacted]

المصدر: تقرير الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ريو دي جانيرو 03/14 جوان المجلد الأول، 1992.

فهرس
المحتويات

الموضوع **رقم الصفحة**

مقدمة ..... أ- ط

الفصل الأول: الوضع البيئي العالمي 11

المبحث الأول: البيئة الجوية 13

المبحث الثاني: البيئة البرية 25

المبحث الثالث: البيئة البحرية 34

الفصل الثاني: مسار الجهود الأممية في حماية البيئة 39

المبحث الأول: الجهد الأممي في مجال حماية البيئة مرحلة التأسيس 41

المبحث الثاني: المساعي الأممية في ميزان قمة الأرض وجوهانسبورغ.....47

المبحث الثالث: الامم المتحدة واهتمامات أجندة القرن الواحد والعشرين البيئية .. 62

الفصل الثالث: تقييم مسار جهود منظمة الأمم المتحدة في حماية البيئة.....75

المبحث الأول: إنجازات منظمة الأمم المتحدة في حماية البيئة 77

المبحث الثاني: إخفاقات منظمة الأمم المتحدة في حماية البيئة 83

المبحث الثالث: مقترحات إصلاح برنامج منظمة الأمم المتحدة للبيئة 90

الخاتمة 101

الملاحق 104

قائمة المراجع 110

فهرس المحتويات.....109

الملخص

تعالج هذه الدراسة أحد القضايا الهامة والحيوية ذات الطابع العالمي والتي تحظى بالاهتمام، تيجة تنامي أخطارها السلبية على الانسان والكائنات الحية بصفة عامة. حيث خصصت إشكالية الدراسة كالآتي:

فيما تتجلى جهود منظمة الأم المتحدة في حماية البيئة؟ ومن خلال تحليل فصول الدراسة يتضح أن القضايا البيئية تتسم بالتعقيد وتشكل خطر مستقبلي يهدد الكرة الأرضية إضافة الى ذلك تهدد أمن واستقرار كافة الدول. كما تستدعي تظافر الجهود الدولية لتطوير استراتيجيات مشتركة من أجل حمايتها تحت مظلة منظمة الأمم المتحدة التي سعت الى عقد عدت مؤتمرات العالمية تنوعت مضامينها الا أنها هدفت بصفة عامة الى اتخاذ التدابير اللازمة للتصدي للأخطار البيئية ومساعدة الدول النامية على التكيف مع الأخطار البيئية الجديدة. كما توضح في الدراسة أنه على الرغم من الجهود التي بذلتها منظمة الأمم المتحدة للبيئة إلا أنها واجهت تحديات عديدة: كعدم التزام الدول الصناعية بتقديم المساعدات المالية للدول النامية وافتقادها عنصر إلزامية القرارات. وكذا تملص العديد من الدول من القرارات كونها تتعارض مع تحقيق مصالحها.

الكلمات المفتاحية: البيئة، منظمة الأمم المتحدة.

Abstract

The present conduct addresses one of the significant and vital issues of the global concern owing to its steadily negative growth to the humans and to the living organisms in general. The core question of the present research work is stated as follow: What are the efforts of the United Nations Organization in protecting the environment? Taking the analysis of chapters, it could be easily noticed that environmental issues are complex and are a future threat to the planet and to the security and stability of countries. In fact, the international efforts have sought to develop effective and joint strategies for protection under the umbrella of the United Nations, which sought to hold world conferences aimed at taking measures to address the environmental threats, and help developing countries to adapt to the new environmental threats.

As the study shows, despite the efforts of the UN, still it has faced various challenges, such as the lack of commitment of industrialized countries to provide financial assistance to developing countries; lack of mandatory decision-making; and the evasion of many countries from the decisions because they are incompatible with the realization of their interests.

Keywords: Environment,United Nations.